



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

قسم الدراسات المحاسبية

مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية

((بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية))

مقدم إلى

مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية وهي أعلى شهادة في حقل

الاختصاص ويتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة

الدكتوراه

من الطالب

عبد الكريم محمد سلمان النجار

بإشراف

أ.د. طلال الججاوي

2012 م

بغداد

1433 هـ

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Baghdad
Post-Graduate Institute for
Accounting And Financial Studies**



The Role Scope of Auditors for Verification about Qualitative Characteristics of Accounting Information in Financial Statements

**Applied Research in Iraqi Companies Listed In
IRAQ STOCK EXCHANGE (ISX)**

**Submitted To
The Board of Post-Graduate Institute for
Accounting and Financial Studies
In Partial Fulfillment of the Requirement of
Chartered Accounting
CPA**

**Presented by
ABDUL-KAREEM MOHAMMAD SALMAN ELNAJAR**

**Supervised by
Professor, Ph.D. of IA
Dr. TALAL M.A. EL-JAJAWY**

AD 2012

BAGHDAD

A.H. 1433

Abstract

Research presented two subjects , First one in Accounting especially Qualitative Characteristics of Accounting Information .

The second in Auditing especially the Role of Auditors for verification about Qualitative Characteristic of Accounting Information .

Researcher try to have its own method in presenting his research through tenet tables .

Researcher try to depend IASs (International Accounting Standards) & IASs (International Auditing Standards) relationship to his research and bases of profession and behavior for Auditors .

The result reached that Auditors Allan for verification about Qualitative Characteristics of Accounting Information , that giving affect in Accounting Information user's and their economic decisions .

As clearly as , the research importance appear to find the missing communication between accounting and auditing jobs for verification about specific level from qualitative characteristic of accounting information ; then, the research objective completed it's importance in making connection between accounting and auditing jobs into existing of qualitative characteristic , other time ; the problem of research come to making questions that the financial statements appear of management opinion , the accounting information not necessarily match with the users wish's to taking economic decision, and what is the scope role of auditors to make sure existing of qualitative characteristic .

There for the hypotheses making to proved that the financial statements represent the management opinion , and the information should carrying with specific level of qualitative characteristic in case of preparing the financial statements with engaging roles .

Researcher portrays his research through four chapters , first present previous researches and research methodology , second present theoretical back ground of Qualitative Characteristics of Accounting Information , third present applied chapter about the extent of existing Qualitative Characteristics of Accounting Information for Iraqi companies sample listed in ISX and also analyzing its results .

Fourth chapter present conclusions and recommendations .

المستخلص

تناول الباحث في بحثه محورين ، المحور الأول محاسبي ويتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، أما المحور الثاني كان تدقيقي ، إذ ارتكز على مدى دور الذي يقع على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر هذه الخصائص ، وارتأى الباحث أن يقدم المحور التدقيقي على المحور المحاسبية في عنوان البحث ، فأصبح العنوان " مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية " ، وذلك لأهمية البحث من ناحية العملية التدقيقية ومسؤولية مراقبي الحسابات تجاه ذلك .

وسعى الباحث إلى تطبيق ما جاء في البحث على بحثه في إيجاد طريقته الخاصة في عرض المعلومات الواردة في البحث من خلال استخدام بعض مربعات النص كإيضاحات ومعلومات (هوامش) متممة لفقرات البحث ، وأخرى للدلالة على عنوان الموضوع الرئيس لصفحات البحث ، كما تم إدراج بعض الأشكال والجداول التوضيحية في الجانبين النظري والتدقيقي ، فضلاً عن إتباع طريقة لعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتدرج الذي نراه مناسباً ، وقد نجح هذا العرض من خلال استمرار الباحث في كتابة بحثه في الجانبين النظري والتدقيقي .

وقد حاول الباحث استناداً إلى اعتماده المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية والدولية ذات الصلة وقواعد السلوك المهني والأخلاقي والمسؤولية القانونية لمراقبي الحسابات الوصول إلى نتيجة مفادها أن على مراقبي الحسابات إلزام في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما لها الأثر على مستخدمي القوائم المالية والقرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها من قبلهم .

وتبرز أهمية البحث في إيجاد حلقة الوصل المفقودة ما بين العمل المحاسبي والعمل التدقيقي فيما يخص بالتحديد التحقق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ويأتي الهدف من البحث مكملاً لأهميته في الربط بين الوظائف المحاسبية والتدقيقية للعمل على تعزيز توافر تلك الخصائص بالقوائم المالية ، في حين أن المشكلة البحثية تأتي من خلال وضع تساؤلات بأن عرض القوائم المالية تعكس وجهة نظر معديها ، وأن المعلومات المحاسبية ليست بالضرورة متطابقة مع ما يرغب به مستخدميها أو تلبي حاجاتهم ، وما هو الدور الذي ينبغي على مراقبي الحسابات أن يقوموا به لتأكيد توافر تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية ، وعليه جاءت الافتراضات بأن القوائم المالية تمثل وجهة نظر معديها وأن المعلومات الواردة في تلك القوائم يتوافر فيها مستوى معين من الخصائص النوعية عند التزامهم بتطبيق القوانين والقواعد والتعليمات المرعية ويؤكد ذلك مراقبو الحسابات لما عليه من إلزام في التحقق من تلك الخصائص النوعية .

وقد نظم الباحث بحثه بتقسيمه إلى أربعة فصول ، إذ تناول الفصل الأول منهجية البحث والأبحاث السابقة موزع على مبحثين ، تناول المبحث الأول الإطار العام للبحث ، أما المبحث الثاني فتناول عرض بعض الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الخصائص النوعية وأخرى تناولت مسؤولية مراقبي الحسابات عن القوائم المالية .

وتناول الفصل الثاني (الجانب النظري) الإطار العام للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية موزعة على مبحثين ، وقد ارتأى الباحث اعتماد التسلسل المنطقي للبحث في توزيع مواضيع الفصل على المبحثين ، إذ تم اعتماد مدخل المعلومة المحاسبية ثم القوائم المالية فالخصائص النوعية ، واختتمه الفصل بمسؤولية مراقبي الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

أما الفصل الثالث (التطبيقي) فقد كان على مبحثين ، فقد حاول الباحث أن يجعل نفسه مقام مراقب الحسابات ، فتناول المبحث الأول التطبيق العملي بفحص مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لعدد من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد تضمنت العينة البيانات المالية للشركات لسنة 2010 وللقطاعات (مصارف ، استثمار ، خدمات ، فنادق ، صناعي ، زراعي) ، إذ تضمن التطبيق العملي إبراز دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تلك القوائم المالية للشركات المختارة ، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجانبين النظري والتطبيقي واختبار فرضيات البحث .

ثم جاء الفصل الرابع لوضح أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي ، وإدراج أهم التوصيات الموجهة لذوي العلاقة من إدارات للشركات ومحاسبين ومراقبي الحسابات وجهات أخرى معنية بإصدار القواعد والمعايير والأنظمة المحاسبية والتدقيقية لجذب انتباههم حول ما تم التوصل إليه خلاصة الجهد المبذول في هذا الجانب .

الباحث

عبد الكريم محمد سلمان النجار

المحتويات Contains

العنوان	رقم الصفحة
محتويات البحث	أ
قائمة الأشكال	ب
قائمة الجداول	ج - د
قائمة الملاحق	هـ
قائمة المختصرات	هـ
المقدمة	2 - 1
الفصل الأول : منهجية البحث والأبحاث السابقة	
المبحث الأول : منهجية البحث	6 - 3
المبحث الثاني : أبحاث سابقة	11 - 7
الفصل الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى مسؤولية مراقبي الحسابات	
المبحث الأول : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى السمات الواجب توافرها فيها	41 - 12
المبحث الثاني : مدى الإلزام على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية	63 - 42
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي	
المبحث الأول : مدى تحقق مراقبي الحسابات من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	148 - 64
المبحث الثاني : تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث	157 - 149
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	
المبحث الأول : الاستنتاجات	160 - 158
المبحث الثاني : التوصيات	164 - 161
المصادر	169 - 165
الملاحق	XXII - I

قائمة الأشكال Figures List

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	نظام المعلومات المحاسبية	13
٢	أشكال المعلومات المحاسبية على أساس الإفصاح الكامل	14
٣	أنواع المعلومات المحاسبية	15
٤	أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية	18
٥	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	21
٦	أهمية توافر الخصائص النوعية في حركة الاقتصاد الوطني	30
٧	الوسائل الدفاعية لمستخدمي المعلومات وأثر ذلك على سوق رأس المال	40
٨	دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات	41
٩	علاقة عملية التدقيق بالموثوقية	42
١٠	ملخص معايير التدقيق الأساسية المتعارف عليها	43
١١	مبادئ قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين معيار تدقيق دولي (200)	54
١٢	المسؤوليات التي تقع على مراقبي الحسابات	61
١٣	نتائج الدراسة والبحث	63

قائمة الجداول Schedules List

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
19	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة	١
20	تدرج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإطار	٢
21-20	الخصائص النوعية على وفق بيان مجلس معايير المحاسبة	٣
22	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يراها الباحث	٤
38	الخصائص النوعية في إطار عرض البيانات المالية	٥
68	مقدار انخفاض الفائض عن السنة السابقة	٦
68	مبالغ التغييرات لبعض بنود قائمة المركز المالي عن السنة السابقة	٧
72	مبالغ رأس مال المصرف منذ تأسيسه لغاية 2010 ونسب الزيادة	٨
73	التغيرات في المركز المالي للمصرف للسنوات 2006 - 2010	٩
77	مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط	١٠
77	مقارنة الحسابات الجارية والودائع لسنتين متتاليتين	١١
78	مقارنة حسابات الودائع للسنوات 2006 - 2010	١٢
78	مقارنة حسابات الائتمان النقدي لسنتين متتاليتين	١٣
81	الرواتب والأجور لسنتين متتاليتين ومقدار الزيادة ونسبتها	١٤
89	رأس مال المصرف والزيادات الحاصلة عليه ونسبتها	١٥
89	مقارنة الحسابات الجارية والودائع لسنتين متتاليتين	١٦
90	الاستثمارات المالية للمصرف والتغيرات ونسبتها لسنتين متتاليتين	١٧
91	مقارنة بعض البنود لمصرفين لسنتين ونتيجة النشاط	١٨
91	مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط	١٩
98	مبالغ الاستثمارات المالية وإيراداتها للسنة 2010	٢٠
99	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010	٢١
101	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010	٢٢

قائمة الجداول Schedules List

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
٢٣	مقارنة الإيرادات مع المصروفات والفائض لسنتين متتاليتين	101
٢٤	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية	107
٢٥	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية الفصلية	108
٢٦	التغيرات على بنود الموجودات المتداولة من واقع قائمة المركز المالي	110
٢٧	مقارنة الإيرادات والمصروفات والفائض لسنتين متتاليتين	111
٢٨	تفاصيل الاحتياطات	117
٢٩	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية	118
٣٠	أعلى الرواتب المصروفة خلال السنة 2010	120
٣١	التغيرات على بعض أرصدة الحسابات للسنتين 2009 و 2010	121
٣٢	مقارنة إيرادات وكلفة وفائض النشاط الجاري من سنة 2009 إلى سنة 2010	121
٣٣	التغيرات على بعض أرصدة الحسابات	122
٣٤	الحسابات المترابطة في النشاط لسنة 2010	123
٣٥	كشف توزيع الكلف على مراكز الاستخدام لسنة 2010	130
٣٦	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 و 2010	133
٣٧	نتائج الأنشطة غير الاعتيادية بالمقارنة مع السنة السابقة 2006	133
٣٨	مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط	134
٣٩	التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010	134
٤٠	محفظة الاستثمارات المالية والتغيرات عليها لسنة 2009 عن 2010	141
٤١	كشف الاحتياطات والحركة عليه خلال سنة 2010	142
٤٢	بعض بنود قائمة المركز المالي للسنوات 2006 - 2010	145
٤٣	بعض بنود قائمة الأرباح والخسائر للسنوات 2006 - 2010	145
٤٤	مقارنة الإيرادات مع المصروفات والفائض ونسب التغير فيها	146

قائمة الملحق Supplements List

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	قائمة بأسماء الشركات العراقية عينة البحث وحسب القطاعات	I
٢	تأسيس هيئة الأوراق المالية العراقية	I
٣	تعليمات رقم (6) لسنة 2009 / متطلبات إدراج الشركات في سوق العراق للأوراق المالية	II
٤	تعليمات دائرة الإفصاح المالي	III
٥	تعليمات الهيئة رقم (14) لسنة 2011 / مستلزمات الإفصاح	IV
٦	القوائم المالية للشركات العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	XXII-V

قائمة المختصرات Shortcut List

ت	المختصرات	المصطلحات
١	م.م.م.ر.ع	مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق
٢	م.ع.م.ق	المجمع العربي للمحاسبين القانونيين / عمان
٣	IFAC	International Federation Accountants Committee الاتحاد الدولي للمحاسبين
٤	IASB	International Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
٥	IFRSB	International Financial Reporting Standards Board مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي
٦	GAAP	General Accepted Accounting Principles المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
٧	SEC	Securities Exchange Committee هيئة تداول الأوراق المالية الأميركية
٨	ISC	Iraqi Securities Committee هيئة الأوراق المالية العراقية
٩	ISE	Iraqi Securities Exchange سوق العراق للأوراق المالية
١٠	OECD	Organization for Economic corporation & Development منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مقدمة البحث

Research Introduction

تُعَدُّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Qualitative Characteristics of Accounting Information) وانعكاساتها على محتويات القوائم المالية بأنها سمات من الضروري أن تتميز بها المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية كي يعول عليها لتكون الأساس السليم المعتمد لاتخاذ القرارات من مستخدميها .

وتقوم المعلومات المحاسبية بأدوار مهمة في مقدمتها الدوران التنبؤي والتأكيدي بجانب إضفاء الموثوقية فيها، إذ يتمثل الدور التنبؤي في تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ بقدرة الشركة على استثمار الفرص المتاحة لها ، فضلاً عن التصدي للظروف غير الإيجابية التي تعترض مصالحها مستقبلاً ، أما الدور التأكيدي فيتمثل في حقيقة المركز المالي للشركة المتمثل بممتلكاتها من الموجودات والمطلوبات غير المتداولة بصورة عادلة وصادقة لأهمية المعلومات المالية حول مركزها المالي ونتيجة نشاطها .

من الضروري النظر إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شاملة ولا يتم الفصل فيما بينها وتفضيل سمة على أخرى ، الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على هذه المعلومات التي سيتم عرضها ، وبذلك فمن الضروري تطبيق الخصائص على المعلومات المحاسبية بصورة متوازنة سعياً لتقليل فجوة التوقع ما بين مصداقية عرض المعلومات المالية وما يتوقعه مستخدميها .

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة وأن أي خطأ قد يرتكب فيها من قبل محاسبي الشركة تتحمله الإدارة ، أي أن الإدارة هي المسؤولة أمام المالكين أو/ والمستثمرين في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف الشركة وكيفية إدارة أموالها ومواردها بناءً على توصيات المالكين وحققهم في محاسبتها أو مكافئتها مقابل جهودها ، وبذلك على الإدارة الالتزام بتحقيق أفضل مستوى ممكن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لغايات اتخاذ القرارات من قبل مجموعة كبيرة من المستخدمين .

ومن هنا يأتي الدور المهم لمراقب الحسابات في الاستفادة من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية في انجاز عملية التدقيق ، إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على مراقب الحسابات في توفير الأطمئنان على سلامة أعمال الشركة وقدرتها على الاستمرار .

وفي هذا البحث سيتم التعرف على مدى مسؤولية مراقبي الحسابات في التحقق من التزام الشركة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية ، وما هي القواعد التي توجب على مراقب الحسابات التحقق من ذلك ، وما هي المسؤولية المدنية والمساءلة التي تقع على عاتقه عند عدم تحققها أو ضُعفها .

وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول :

تناول الفصل الأول منهجية البحث والأبحاث السابقة موزعة على مبحثين ، تناول المبحث الأول الإطار العام للبحث، فيما تناول المبحث الثاني عرض جهود الباحثين الآخرين من خلال عرض الأبحاث السابقة التي وضعوها .

وتناول الفصل الثاني الجانب النظري الإطار العام للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية موزعة على مبحثين ، تناول المبحث الأول تفصيل للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، وتناول المبحث الثاني مدى الإلزام على مراقبي الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

أما الفصل الثالث (التطبيقي) فقد كان على مبحثين ، تناول المبحث الأول التطبيق العملي بفحص مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لعدد من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد تضمنت العينة البيانات المالية للشركات لسنة 2010 لتشمل القطاعات (مصارف ، استثمار ، خدمات ، فنادق ، صناعي ، زراعي) ، إذ تضمن التطبيق العملي إبراز دور مراقبي الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تلك القوائم المالية للشركات المختارة ، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجانبين النظري والتطبيقي واختبار فرضيات البحث .

ثم جاء الفصل الرابع لوضح أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي ، وكذلك أهم التوصيات الموجهة لذوي العلاقة من إدارات للشركات ومحاسبين ومراقبي الحسابات وجهات أخرى معنية بإصدار القواعد والمعايير والأنظمة المحاسبية والتدقيقية .

ومن الله التوفيق

الباحث

الفصل الأول
منهجية البحث
والأبحاث السابقة



المبحث الأول

منهجية البحث

Research Methodology

١- أهمية البحث : Importance of Research

1-1- الأهمية الفكرية للبحث :

تتناول الأدبيات المحاسبية موضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى توافر هذه الخصائص وتأثيرها في مجمل القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموها والدور الأكبر للمحاسب في توافر هذه الخصائص ، بينما تتناول أدبيات التدقيق دور مراقب الحسابات بمهمته في انجاز الواجب المكلف به من أعمال التدقيق وإبداء رأيه بحقيقة وعدالة المركز المالي بشكل عام ، وبالتالي تفقد هاتان الأدبيتان حلقة الوصل المتمثلة بمدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة من قبل المحاسبين ، ومن هنا تبرز الأهمية الفكرية للبحث بإيجاد حلقة الوصل هذه بين الطرفين .

1-2- الأهمية التطبيقية للبحث :

تتضاعف أهمية البحث بدرجات الاهتمام بالقرارات العديدة التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية والنتائج المترتبة لتلك القرارات ، وتزداد حيوية القرارات ونتائجها اعتماداً على مستوى الخصائص النوعية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية ، إذ جاء في إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وتبناه مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض البيانات المالية) على التشديد في الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما لها من الأهمية في إعطاء البيانات المالية الموثوقة والملائمة وقابلية المقارنة والتناسق ، فضلاً عن أهمية الدور الذي يقدمه مراقبو الحسابات في تعزيز الموثوقية بالقوائم المالية بصورتها النهائية .

٢- أهداف البحث : Objectives of Research

1-2- الأهداف النظرية للبحث :

يسعى البحث إلى إضافة إسهام معرفي فكري تتعلق بالإفصاح المحاسبي وهي الوظيفة الأساسية في المحاسبة من جهة ، ومن جهة أخرى تتعلق بوظيفة لا تقل أهمية عن الوظيفة السابقة ومكملة لها ، ألا وهي وظيفة التدقيق الخارجي الذي يقوم به مراقب الحسابات ، وأن هذا الربط بين الوظائف المحاسبية والتدقيقية قلما تناولته الأدبيات المحاسبية والتدقيقية سابقاً لتحديد مسؤولية إدارة الشركة عن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها وعرضها القوائم المالية ومدى الدور الذي يقع على مراقبي الحسابات في التحقق من توافرها .

2-2- الأهداف التطبيقية للبحث :

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البيانات المالية من أجل تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية ، فضلاً عن تقليص الفجوة بين توقعات مستخدمي البيانات المالية وإبداء الرأي لمراقب الحسابات في البيانات المالية عند قيام مراقب الحسابات بتوكيد صحة الإفصاح بأن إعداد البيانات المالية قد تم على وفق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية .

٣ - مشكلة البحث Problem of Research :

3-1- مشكلة البحث في صورتها الفكرية :

تواجه النظرية المحاسبية صعوبات في مدى تحقق المحاسبون من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبأي مستوى تتوافر ، وبالتالي تبقى مسألة توافر هذه الخصائص متروكة لتخمينات واجتهادات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، ومن وجهة نظر أخرى لم تحدد أدبيات التدقيق مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من توافر هذه الخصائص ، في حين كانت هناك إشارة عائمة بأن يبدي مراقب الحسابات رأيه بأن القوائم المالية تُعرض بعدالة وإنصاف ، وبالتالي فإن الجدل المعرفي يدور حول ذلك الدور العائم لمراقبي الحسابات .

3-2- مشكلة البحث في صورتها التطبيقية :

تمثل المعلومات المحاسبية صلة الوصل بين معديها (المحاسبين) ومستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات) وهي رسالة ذات محتوى إخباري مهم يعتمد عليه متخذي القرارات وتترتب عليه قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية بالغة الأهمية ، فالمحاسبين يقومون بإعدادها على وفق معايير (خصائص) حددتها المهنة المحاسبية وتمثل بمجموعها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وألزمت بها المحاسبين عند إعدادهم لهذه المعلومات وتقديمها إلى الطرف الآخر .

ويمكن التعرف على المشكلة من خلال الآتي :

٣ ٤ ٥ - إن توافر مستوى معين للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يعتمد على الأحكام الشخصية والممارسات المهنية من قبل المحاسبين وبالتالي كان مدى الاعتماد عليها والوثوق بها من قبل مستخدمي هذه المعلومات ومدى ملاءمتها لهم يبقى موضع تساؤلات كون هذه المعلومات والخصائص المتوافرة فيها تعكس وجهة نظر معديها أو درجة التزامهم بها .

٣ ٤ ٤ - أن المعلومات المحاسبية ليست بالضرورة متطابقة مع ما يرغب به مستخدميها أو تلبي حاجاتهم طبقاً للعديد من القرارات المختلفة التي يتم اتخاذها من قبلهم والمعتمدة على هذه المعلومات وما يترتب على هذه القرارات من انعكاسات ونتائج اقتصادية تؤثر في مستقبلهم المالي .

٣ ٤ ٤ - أن توافر هذه الخصائص بالمستوى المتوفرة فيه قد لا تلبي هذه الاحتياجات من وجهة نظر مستخدميها ، لذا من الضروري البحث في كيفية التحقق من توافر هذه الخصائص كما يحتاجها مستخدموها وليس كما يعتقدونها .

٣ ٤ ٤ - ما هو الدور الذي ينبغي على مراقبي الحسابات أن يقوموا به والذي يؤيد أو يؤكد توافر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية في ضوء الرأي الذي يثبتونه في تقاريرهم إلى الهيئة العامة.

٤ - افتراضات البحث : Hypotheses of Research

٤ ٤ - الافتراضات النظرية للبحث :

من الافتراضات العامة بأن توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تجعل هذه المعلومات ذات فائدة لمستخدميها ، وبافتراض عام آخر بأن الحلقة النهائية في سلسلة إصدار القوائم المالية ، تتمثل بمراقب الحسابات الذي يبدي رأيه فيها ، وبالتالي فإن لهذا الدور علاقة وثيقة الصلة بمدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

4-2- الافتراضات التطبيقية للبحث :

في ضوء العرض المتقدم لمشكلة البحث ولوضع حلول أولية لها ، فإن فرضيات البحث يمكن صياغتها بالآتي :

٤ ٤ ٤ - إن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة معينة في القوائم المالية الصادرة عن إدارات الشركات تمثل وجهة نظر معديها وقد تلبي احتياجات مستخدمي هذه المعلومات .

٤ ٤ ٤ - تتزايد أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها كلما كانت البيانات المالية للشركة تتوافر فيها مستوى عالي من الخصائص النوعية .

٤ ٤ ٤ - إن على مراقب الحسابات إلزام في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وينبغي أن يؤكد في تقريره كونه ينبى عن الهيئة العامة للشركة .

٤ ٤ ٤ - إن تأكيد مراقبي الحسابات بتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالمستوى المقبول تؤثر في النتائج الاقتصادية التي تترتب على القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات .

٥ - أساليب جمع البيانات والمعلومات :

Information & Data Collection Procedures:

5-1- الجانب النظري :

إن الدراسة اعتمدت على المصادر الآتية :

- ٥ ٤ ٤ - القوانين والأنظمة المطبقة والتشريعات ذات الصلة والمصادر العراقية والعربية والأجنبية والمقالات والدوريات والبحوث .
- ٥ ٤ ٤ - المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية .
- ٥ ٤ ٣ - الشبكة الدولية للمعلوماتية (الإنترنت) .

5-2- الجانب العملي :

عينة مختارة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للقطاعات (المصارف ، الاستثمار ، الخدمات ، الفنادق ، الصناعة ، الزراعة)

٦ - حدود البحث Research limits :

6-1- الحدود المكانية Location Limits :

هيئة الأوراق المالية العراقية - أحدث الميزانيات السنوية والفصلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذات نشاطات مختلفة .

6-2- الحدود الزمانية Periods Limits :

البيانات المالية للشركات للسنة المنتهية في 31/ كانون الأول / 2010 .

المبحث الثاني

أبحاث سابقة Previous Researches

سيعرض هذا المبحث أهم الأبحاث ذات العلاقة من قريب أو بعيد بموضوع البحث ، بالرغم من أن الأبحاث المقدمة في هذا المجال قليلة جداً ، إذ لم يتمكن الباحث من الحصول على أية دراسات أو أبحاث عربية أو أجنبية وبالخصوص حالة ربط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتحقيق وإعطاء دور لمراقبي الحسابات بالتحقق من مدى توافرها في القوائم المالية للشركات المساهمة ، ونعرض أهم الأبحاث التي تم الحصول عليها :

١ البحوث العراقية Iraqi Researches :

١ + بحث عطية (2008) :

بحث بعنوان ((توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثره في تحديد الوعاء الضريبي)) وهو بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي في الضرائب المعادل للماجستير .

وقد تطرق البحث إلى أهمية تحقيق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها لمستخدميها ، ولتحقيق ذلك فإن مجموعة من الخصائص الرئيسية والثانوية يمكن بواسطتها الحكم على أهمية المعلومات المحاسبية ، فالبحث ينطلق من أهمية مفادها إن **ملاءمة وموثوقية وإمكانية المقارنة والثبات** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية تمثل مطلباً مهماً وضرورياً لمواكبة عملية التطور في التحاسب الضريبي المتوقع ، وإن نجاح التشريع الضريبي والتحاسب الضريبي يتوقف على الثقة بين المكلف والهيئة العامة للضرائب .

وقد توصل الباحث لاستنتاجات عدة نذكر منها :

- (١) أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الأساسية والثانوية) في القوائم المالية تعمل بشكل متداخل وبدون ذلك فأن تلك المعلومات تفقد فائدتها ومنفعتها .
- (٢) أن الملاءمة والموثوقية تعمل معاً للوصول إلى اتخاذ القرارات المناسبة .
- (٣) أظهرت نتائج التحليل على أن كل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والثبات) أن تتال مستوى من التركيز يتمثل مع ما تناله الخاصية الأخرى حتى لا تفقد تلك الخصائص أهميتها .
- (٤) هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات النظرية بشأن الإطار النظري للمحاسبة وضمن البيئة العراقية لتوفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية بالقوائم المالية بما يحقق الشفافية الكاملة لمستخدمي تلك المعلومات .

١ ٢ بحث التميمي (2009) :

بحث بعنوان ((دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات)) بحث تحليلي للقوائم المالية لعينة من الشركات العامة العراقية مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني . أظهرت مشكلة البحث أن عدم وجود سقف للإفصاح يؤدي إلى كلفة إضافية وإصدار معلومات قد يتم الاستفادة منها للأضرار بالشركة أو التأثير على مركزها التنافسي أو قد تمس بأسرارها ، وقد هدف البحث إلى معرفة مدى توافر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وبيان دور مراقب الحسابات في تحديد كفاية وملاءمة الإفصاح والشفافية ومدى التزام معدي القوائم المالية بالمعايير المحاسبية المعتمدة ، أما أهمية البحث فتأتي من خلال توفير نظام للرقابة على الشركات يتصف بالشفافية استناداً إلى مبادئ الحوكمة وأجراء توازن بين مستوى الإفصاح المقبول للشركات وبين المستوى المقبول الذي ترغب فيه الأطراف الأخرى ، ودور مراقب الحسابات وإجراءاته للتأكد من ملاءمة وكفاية الإفصاح والشفافية وتعزيز الثقة والموضوعية في القوائم المالية وتبسيط الضوء على الأسباب التي تحد من الإفصاح والشفافية وتشخيصها وتجاوزها ومعالجتها . ومن استنتاجات الباحث نذكر :

- (١) تحديد مكان وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، إذ أن توافرها لمستخدميها في غير موعدها المناسب وعرضها بمكان يصعب الوصول إليه هي بالتأكيد لا فائدة منها .
- (٢) إن عملية تدقيق البيانات المالية تعزز المصادقية بها ، وأن عمل مراقب الحسابات يمكن أن يوفر الضمان والتأكيد بعدم ارتكاب التصرفات غير القانونية عند أعداد البيانات المالية فضلاً عن تعزيز الثقة والمصادقية بهذه البيانات .
- (٣) لا تعد الشركات عينة الدراسة تقارير مالية مرحلية نصف أو ربع سنوية ، فضلاً عن التقارير المالية السنوية ، طالما أنها غير ملزمة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة .
- (٤) عدم إلزام الشركات عينة الدراسة بمحتويات تقرير الإدارة السنوي ، إذ لم يشر التقرير إلى جملة من المتطلبات الخاصة بأعداد التقرير .
- (٥) لم تقم الشركات عينة الدراسة بأعداد كشف مقارن لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لمدة خمس سنوات وفقاً لما جاء بالفقرة رقم (25) من القاعدة المحاسبية رقم (6) لسنة 1995 .
- (٦) لم تشر تقارير مراقبي الحسابات للشركات عينة الدراسة إلى أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق إدارة الشركة محل التدقيق في أعداد البيانات المالية وتقديم الإفصاحات المناسبة والكافية .

١ ٣ بحث خضير (2009) :

بحث بعنوان ((الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية)) أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة .

تتمثل مشكلة البحث أن عدم الإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة وملائمة سوف يضعف من أهمية الحوكمة ودورها في حماية مصالح الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة ، وهدف البحث إلى تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية بالإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة وملائمة ، فضلاً عن الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية من خلال المعايير المحاسبية والإفصاح المحاسبي ولجان التدقيق في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ، ومن جهة أخرى تقييم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات والذي يؤثر بصورة مباشرة في أداء الأسواق المالية والمستثمرين وخصوصاً في زخم المعلومات وتوجه العالم إلى الاستثمار في الأسواق المالية ودور المعلومات المحاسبية في تنمية الاستثمارات المالية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وقد استند البحث لفرضية أن المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات والتنفيذ الفعال للآليات الداخلية للحوكمة لتعزيز كفاءة الأسواق المالية .

ونذكر من الاستنتاجات الآتي :

(١) إن عدم الإفصاح الكامل والشفافية للمعلومات المحاسبية والغير محاسبية ، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية ، فضلاً عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركات ، تؤدي إلى افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وانصراف المستثمرين عنها، وافتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق .

(٢) إن الالتزام بالمعايير المحاسبية يحقق الشفافية في المعلومات المحاسبية الواردة في

التقارير المالية ، فضلاً عن دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركة .

(٣) قيام لجان التدقيق بدورها الحيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية .

(٤) وجود نظام كاف للمعلومات المحاسبية يلتزم بتوفير المعلومات المحاسبية التي تتميز

بالملائمة والمصادقية لكل من إدارة الشركة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب

المصلحة بشكل دوري .

وانتهى البحث في صياغة نموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها

الداخلية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

١ ٤ بحث العبيدي (2009) :

بحث بعنوان ((إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها)) بحث تحليلي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة .

وتتلخص مشكلة البحث في افتقار الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) إلى إطار محدد لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها وبالشكل الذي يحقق الفائدة لكل من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تلك الشركات ، ويهدف البحث لإثبات بأن إصدار تقارير مالية مرحلية عن فترات زمنية ربع أو نصف سنوية تؤدي إلى توصيل معلومات مالية مرحلية عن نشاطات تلك الشركات لتمكّن حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة من جهة ، وتعزّز من كفاءة السوق المالية المدرجة فيها من جهة أخرى نظراً لملائمة تلك المعلومات وموثوقيتها ، لاسيما بعد أن يتم مراجعتها من مراقب حسابات مستقل ، وتأتي أهمية البحث من خلال اقتراح إطار لمراجعة التقارير المالية المرحلية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من قبل مراقب حسابات مستقل سوف يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية الموثوقة لدعم قرارات مستخدميها ، ويسعى في ضوء ذلك لتقديم معايير إرشادية إلى المحاسبين والمدققين بشأن إعداد المعلومات المالية المرحلية ومراجعتها وضمان توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية في المعلومات .

ويستند البحث إلى فرضية مفادها " إن اقتراح إطار لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من شأنه أن يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية الموثوقة والملائمة لقرارات مستخدميها .
أما أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها :

(١) تعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أحد أهم المصادر اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وتحقق المعلومات المحاسبية فائدة أكبر عندما يتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم .

(٢) تتجسد خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية في تقديم ونشر تلك المعلومات قبل أن تتقادم وتفقد قدرتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار ومن ثم تصبح غير ملائمة .

(٣) التنبؤ بالإرباح السنوية من خلال معلومات الأرباح المرحلية ، وإجراء المقارنات بين النتائج المرحلية المتعاقبة وتقييمها ومن ثم تقادي المفاجآت والتقلبات المحتملة في الأداء .

(٤) تمتلك المعلومات المحاسبية خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز

ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه ، وتعزز عملية التدقيق من قبل مراقب حسابات مستقل من درجة الثقة في الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة فيها .

(٥) يهدف الإطار المقترح إلى ضمان توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية خدمة لمستخدميها ، فضلا عن تعزيز كفاءة السوق المالية المدرجة فيها .

٢ خصوصية البحث الحالي :

تطرقت أغلب الأبحاث المذكورة إلى أمور متعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بقدر معين صراحةً أو ضمناً ، وأخرى إلى مدى إلتزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني ، ولم نجد أبحاث تطرقت إلى علاقة مراقبي الحسابات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . بالنسبة إلى بحث عطية تطرق إلى فائدة المعلومة المحاسبية لمستخدميها وأن تتوفر فيها خصائص رئيسة وثانوية تعمل بشكل متداخل وبدونها فأن تلك المعلومات تفقد فائدتها ومنفعتيها للحكم على تلك المعلومات من قبل هيئة الضرائب .

في حين أن بحث التميمي تركز حول مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة ودور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالتقارير المالية عن طريق التأكد من قيام الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل الشركات العراقية .

وقد اتخذ بحث خضير مبدأ الحوكمة في شفافية وملاءمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وضرورة وجود نظام كاف للمعلومات المحاسبية يلتزم بتوفيرها والتي تتميز بالملائمة والمصادقية ودورها في حماية حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة .

وتناول العبيدي إطار مقترح لإعداد التقارير المرحلية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية لتعزيز كفاءة السوق بتهيئة معلومات محاسبية للمستخدمين ليس فقط نهاية السنة بل وفي فترات أخرى فصلية أو نصف سنوية ، فالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أحد أهم المصادر الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

ومما ورد أعلاه ، جاءت خصوصية هذا البحث في تناول أهم المعايير المحاسبية المحلية والدولية التي تلزم الشركات بإعداد قوائمها المالية على وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ومدى الدور الذي يقع على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر تلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما لها الأهمية والأثر البالغ في طمأننة مستخدمي القوائم بأن إعداد وعرض القوائم المالية جاء على وفق الخصائص النوعية .

الفصل الثاني

**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
ومدى مسؤولية مراقبي الحسابات**

المبحث الأول

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ومستوى السمات الواجب توافرها فيها

Qualitative Characteristics of Accounting Information and the Quality Level needed of it's

١ ماهية المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات:

1- 1- تعريف المعلومات المحاسبية Accounting Information Definition :

وردت مجموعة من التعاريف عن المعلومات المحاسبية ، ومن هذه التعاريف الآتي :

-هي تلك البيانات التي جرت معالجتها وتحويلها إلى مخرجات ذات معنى للشخص الذي يستلمها (Romney & Steinbart , 2000: 13) .

-المعلومات هي التي تعكس الكيفية التي تم تصرف المدراء بموجبها في ممارسة مسؤوليتهم الوظيفية ، والتي تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم أداء الإدارة (العبد الله، 2000: 69) .

-وعرفت بأنها : المعلومات المحاسبية التي تتميز بكونها عبارة عن حقائق وأرقام ذات معنى (مغزى) ويمكن استعمالها في اتخاذ القرارات الإدارية (موسكوف، 2002: 23) .

-إن المعلومات (الكمية) هي تلك التي تساعد على صنع القرارات الاقتصادية العقلانية ، أي في الاختيار من بين البدائل مما يؤدي إلى ربط التصرفات والسلوكيات بالنتائج بشكل صحيح (العبد الله، 2000: 69) ، إذ أنها تساعد على تكوين صورة واضحة عن أحداث الماضي وهذا ما ينعكس تأثيره في القرارات المستقبلية .

وعليه يرى الباحث بأنه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها :

((مجموعة البيانات التي تمت معالجتها وذات طبيعة مالية والتي تمثل صلة الوصل بين معديها (المحاسبين) ومستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات) وهي رسالة ذات معنى ومحتوى إخباري مهم تتعلق بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية))

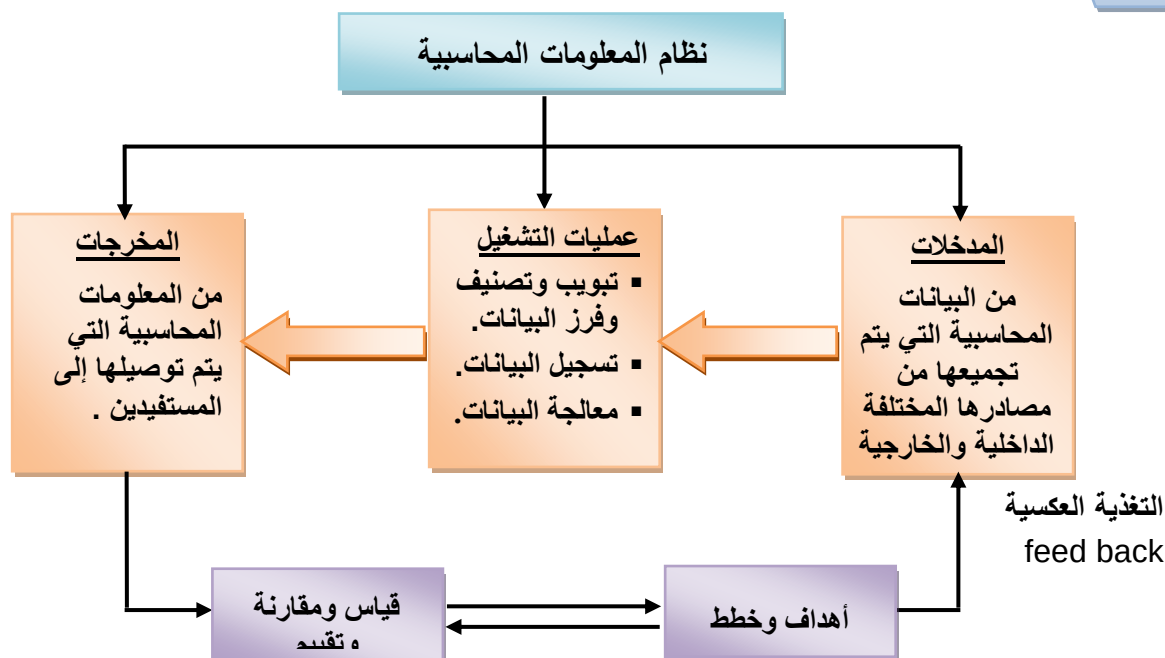
والشكل رقم (1) التالي يوضح عمليات تشغيل ومعالجة البيانات الخام لتكون جاهزة

كمعلومات محاسبية يتم توصيلها إلى المستفيدين .

تعريف
المعلومات
المحاسبية

الشكل (1)*

نظام المعلومات المحاسبية



* المصدر: (مطر ، 2004 : 32)

1 - 2 - شكل المعلومات المحاسبية : The Form of Accounting Information

بحسب مفاهيم المعيار المحاسبي الدولي (البيانات المالية) رقم (1) نلاحظ أن بعض المعلومات المحاسبية المفيدة هي تلك المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها بأفضل أسلوب في القوائم المالية ، والبعض الآخر يتم عرضها على شكل هوامش في التقارير المالية وتقارير الإدارة المرفق بها فضلاً عن القوائم المالية ، فمثلاً ؛ يتم عرض مقسوم الأرباح وكشف التدفقات النقدية في القوائم المالية ، لكن قد يفضل المستثمرون إجراء المقارنات مع القوائم المالية للشركات الأخرى المماثلة ، والتي يتم الحصول على هذه القوائم المالية للشركات المماثلة عن طريق المقالات المنشورة عن طريق سوق الأوراق المالية أو سمسرة السوق (Kieso, 2004: 1272) .

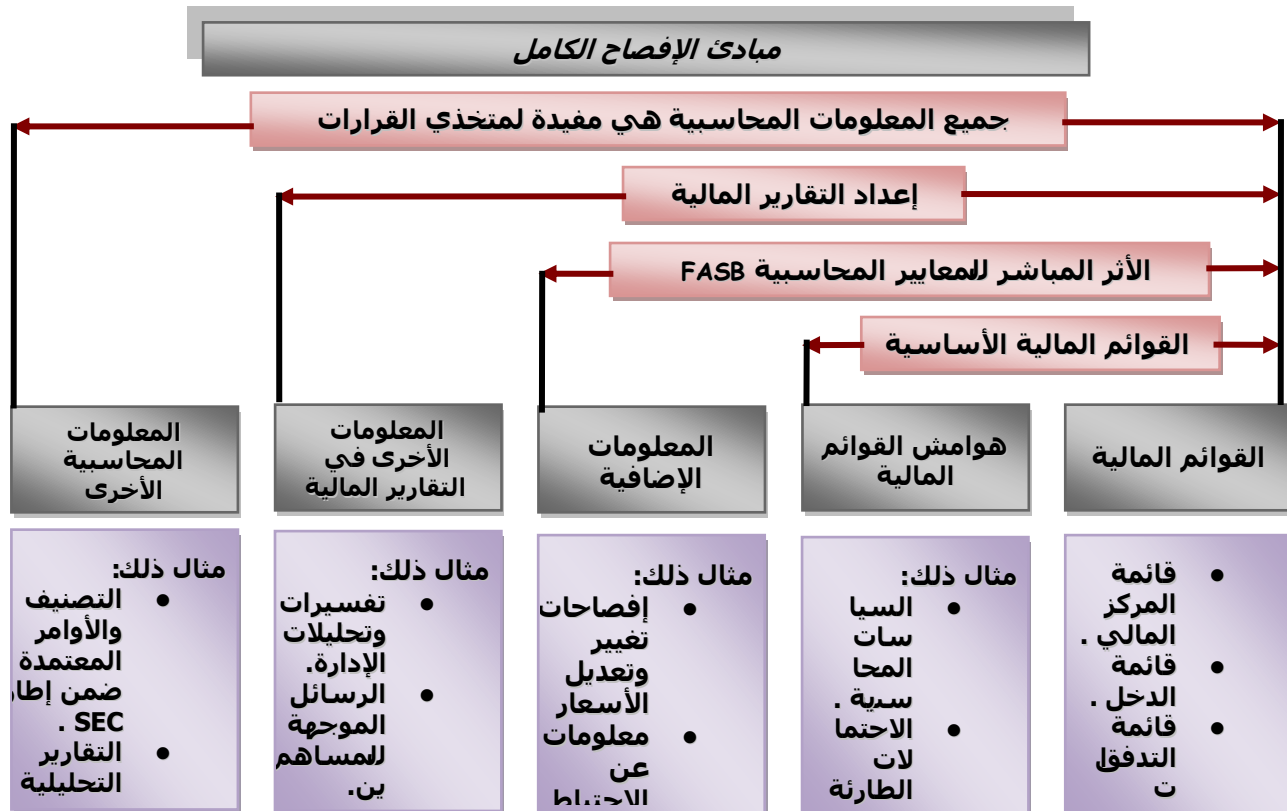
ولأنه من غير الممكن تحميل كافة مستخدمي المعلومات كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية فسيكون لدى مجهزي المعلومات حافزاً قليلاً لإنتاجها ، وعليه يبرز الهدف من نشر المعلومات من قبل الشركات لأنها ضرورية لتلبية الطلب الحقيقي عليها ، فمن غير اللائق أن تميل الشركة باتجاه تخفيض إنتاج المعلومات وبالتالي فمن وجهة نظر المجتمع فإن عرض القوائم المالية الإجمالي سيؤدي إلى معلومات محاسبية أكثر بكلفة أقل (منخفضة) (العبد الله، 2000: 750) .

شكل
المعلومات
المحاسبية

والشكل أدناه يبين بعض أشكال المعلومات المحاسبية على أساس الإفصاح الكامل

الشكل (2)*

أشكال المعلومات المحاسبية على أساس الإفصاح الكامل



* المصدر: (Kieso, 2004: 1273) بتصرف من الباحث

1-3- أهمية المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات :

The Importance of Accounting Information in Decisions Making:

تبرز أهمية المعلومات المحاسبية من خلال أهميتها ل مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات، ويشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور .

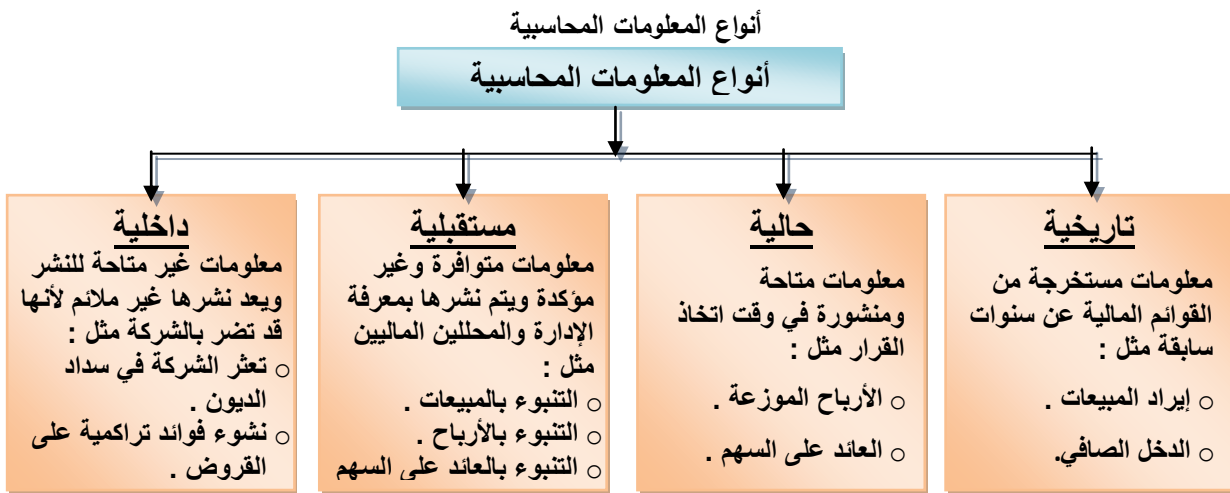
إن المعلومات الجيدة هي عصب الوصول إلى القرار الاقتصادي الرشيد ، فلا ينتظر من القرار أن يكون ملائماً طالما تأسس على معلومات غير ملائمة وبذلك ينبغي أن تتوفر بعض الصفات في هذه المعلومات لكي تكون جيدة ومنها أن تتوفر في التوقيت الملائم والجودة والدقة المطلوبتين وأن تتلاءم وتلبي احتياجات متخذي القرارات وتأتي أهمية المعلومات المحاسبية للتقليل من صعوبة عملية اتخاذ القرارات ، الخطأ في عملية اتخاذ القرارات ، تعقيد عملية اتخاذ القرارات (جمعة، 2011: 339) .

ولا يمكن تصور أن تقوم القوائم المالية بعرض كافة المعلومات المحاسبية اللازمة لمقابلة احتياجات جميع فئات المستخدمين * فضلاً عن المعلومات غير المالية ولكن هناك معلومات بشكل عام تعد مهمة لتلبي حاجات مختلف المستخدمين (الجعرات، 2008: 44).

* على الرغم من أن القوائم المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين ، فالمعلومات المحاسبية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال ، سوف تفي أيضاً بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين (م. ع. م. ق ، 2004: 26)

إن لكل نوع من أنواع المعلومات المحاسبية أهميتها في عملية اتخاذ القرار ، فالمعلومات التاريخية والحالية هي الأساس للتوصل إلى معلومات مستقبلية أما المعلومات الداخلية فهي معلومات خاصة بالشركة ولا يسمح بنشر البعض منها إلا في حدود ضيقة (تركي، 1995: 227) .
والشكل (3) أدناه يوضح أنواع المعلومات المعروضة .

الشكل (3)*



* المصدر: (تركي، 1995: 227) بتصرف من الباحث

1- 4- جودة المعلومات المحاسبية Quality of Accounting Information

استناداً إلى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، أن للمعلومات المفيدة خاصيتين أساسيتين :
الملاءمة Relevance والمعولية (الموثوقية) Reliability ، وتكون المعلومات ملائمة إذا أدت إلى قرار مختلف، وتكون المعلومات قابلة للتحويل عليها إذا مثلت ما تدعي أنها تمثله (العبد الله، 2000: 76) .
إن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات والتي هي الملاءمة والموثوقية وإنما يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات ، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل عديدة ، منها طبيعة الأنموذج القراري المستخدم وطبيعة مصادر المعلومات ومقدار ونوعية المعلومات المتراكمة لدى متخذ القرار ، وبذلك تتحقق الفاعلية للمعلومات المحاسبية في تشجيع الاستثمار باكتمال محتواها وتعظيم جودتها (جمعة، 2011: 342) .

٢ - مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية وأسس الإفصاح

Responsibility of Management In Preparing Financial Accounting Statements and Disclosure Bases

2- 1 - القوائم المالية The Financial Statements :

تمثل القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ، وتشمل المجموعة الكاملة من هذه القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات والإفصاحات الأخرى التي تمثل جزءاً مكماً للقوائم المالية ، كما يمكن أن تشمل على جداول وملاحق ومعلومات مبنية أو مشتقة من تلك القوائم ، إلا أن القوائم المالية قد لا تحتوي على كلمة رئيس مجلس الإدارة وتحليل الإدارة وأية بنود أخرى مماثلة (جمعة، 2011: 80) .

إن القوائم المالية قد تحتوي على إيضاحات وجداول إضافية توضيحية يتم عرضها بأسلوب بسيط ومعلومات أخرى ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ، ويمكن أن تضم إيضاحات حول المخاطر التي تمثل تهديداً للفرص وأية موارد والتزامات غير معترف بها ، ويمكن أن تتوفر المعلومات الإضافية على شكل معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير من جراء تغيير الأسعار (جمعة، 2011: 88) .

2- 2 - مسؤولية إعداد القوائم المالية :

Responsibility of Preparing Financial Statements :

يوضح الفكر المهني بجلاء أن الإدارة يقع على عاتقها مسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ، والحفاظ على رقابة داخلية جيدة وإعداد القوائم المالية على نحوٍ عادل ، وأن ذلك كله ليس من مسؤولية مراقب الحسابات بينما يكون مراقب الحسابات مسئولاً عن تكوين وإبداء رأي حول القوائم المالية ، فإن مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة وإن تدقيق القوائم المالية لا يُعفي الإدارة من مسؤوليتها .

وقد أكد معيار التدقيق الدولي (إقرارات الإدارة) Management Representations المرقم (580) في الفقرة (2) : (م. ع. م. ق، 2007: 201) :

" على مراقب الحسابات الحصول على إقرارات مناسبة من الإدارة "

كما أكد المعيار على مسؤولية الإدارة في الفقرة (3) منه : على مراقب الحسابات أن يحصل على دليل باعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم القوائم المالية بشكل عادل ويتمشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية .

وأكدت الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية من المعيار (700) في الفقرة (9) منه على :
يجب أن يتضمن التقرير بياناً بأن إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة وتصريحاً بأن مسؤولية مراقب الحسابات هي إبداء الرأي حول القوائم المالية (م. ع. م. ق، 2007: 226) .

وأوضح المعيار مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية وحدد مسؤولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي فيها في الفقرة الافتتاحية (التمهيدية) وذلك في الفقرة (11) من المعيار أعلاه .

إن مجلس الإدارة و/أو الهيئة الحاكمة الأخرى للشركة مسؤولان عن إعداد وتقديم قوائمها المالية ، إذ تعد إدارة الشركة هي المسؤولة

مسؤولية إعداد القوائم المالية

* يتعين على المحاسب المهني الذي تقع على عاتقه مسؤولية إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام أو الموافقة عليها أن يقتنع بأن عرض تلك القوائم المالية موافقة للمعايير المعمول بها في إعداد القوائم المالية .
(الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، 2010: 54)

عن إعداد القوائم المالية وعرض نتائج أعمال الشركة لفترة زمنية معينة (في الغالب تكون سنة مالية) ، كما ينبغي أن تستند عملية إعداد القوائم المالية إلى معايير وأعراف محاسبية متعارف عليها* .

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى السمات الواجب توافرها

Qualitative Characteristics of Accounting Information and the Quality Level needed of it's

3- 1- مفهوم الخصائص النوعية : Qualitative Characteristics Concept

تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة ومهمة للمستخدمين (جمعة، 2011: 86).

ولكي تكون التقارير المالية ذات الغرض العام والخاص مفيدة لمستخدميها وقراءها ، لابد أن تكون بجودة معينة وتتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات بمستوى معين (الشيرازي، 1990: 194) يركز المفهوم الأساسي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها "حلقة الوصل بين سبب Why (الأهداف) وكيفية How (الاعتراف والقياس) في المحاسبة" (كيسو، 2004: 42)

وتؤدي المعلومات المحاسبية دوراً كبيراً في تلبية احتياجات مستعمليها وتعد إحدى الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات وتقويم الأداء ، وتعتبر المعلومات المحاسبية بشكل عام عن حقيقة ، أو ملاحظة ، أو أي شيء محسوس/غير محسوس ، تستعمل في تخفيض حالة عدم التأكد بالنسبة لحدث معين ، وزيادة معرفة متخذ القرارات (الذهبي، 2001: 33) .

إن الخصائص النوعية أخذت جانباً كبيراً من الإطار الفكري ، لأن بدون توافر مستوى من النوعية المناسب ، تجعل المعلومات تفقد فائدتها وهذا ما أكد عليه (Hicks) إذ قال أن إدخال النفايات للكمبيوتر لا ينتج عنه إلا نفايات ، وأنه يقصد بما ذكره إلى ضرورة توافر الخصائص النوعية في البيانات الداخلة لكي يتم الحصول على معلومات مفيدة بالمقابل (1993: 67) .

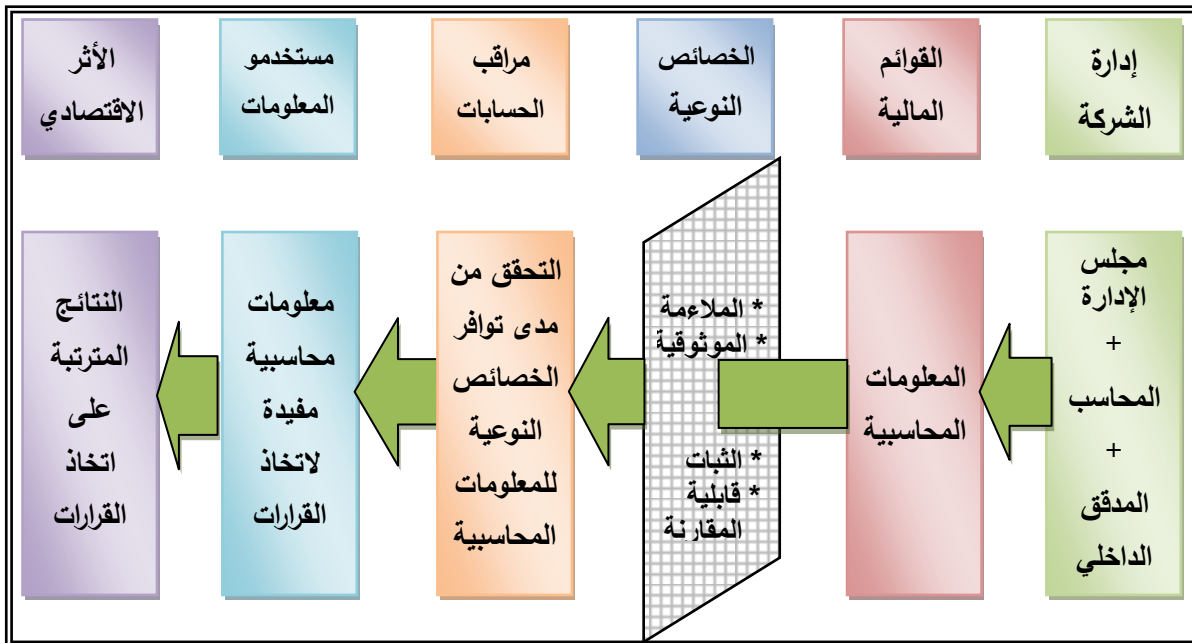
3-2- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

The Nature & Importance of Qualitative Characteristics :

ينبغي في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أنها تستجيب بشكل كبير لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، فالمعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون خالية من تحيز الذين يقومون بإعدادها ، وعند صنع القرارات ينبغي على المستخدمين أن يكونوا قادرين على تحديد أو تقدير معيوليتها (موثوقيتها) ومقارنتها حول فرص بديلة ، وفي كل الأحوال فإن المعلومات المحاسبية ذات نفع كبير عندما تؤكد على الجوهر الاقتصادي بدلاً من الشكل الفني (بلخاوي، 2009: 248) .

الشكل (4)

أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية



الشكل من إعداد الباحث

يتضح من الشكل (4) أهمية الخصائص النوعية في تصفية المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها من قبل إدارة الشركة ، إذ أن الخصائص النوعية تمثل ما يشبه (الفلتر) مهمته تصفية هذه المعلومات لتحديد المعلومات المفيدة والضرورية وفرزها عن المعلومات غير المفيدة كما هو عمل فلتر تصفية المياه إذ يقوم بفرز الشوائب الغير نافعة ومرغوب فيها وإعطاء مياه صافية صالحة للاستخدام ، وبذلك يرى الباحث أهمية قيام مراقبي الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها الأهمية في عرض معلومات مفيدة وأثرها في نتائج اتخاذ القرارات .

ولكن كيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية ينبغي أن تستند إلى التكلفة التاريخية مثلاً أو إلى القيمة العادلة ، وكيف يمكن أن نقرر فيما إذا كانت الشركات المندمجة يلزم التقرير عنها بصورة مجتمعة في تقرير واحد أم تعتبر شركات منفصلة ؟

3-3- ما هي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية * :

Qualitative Characteristics of Accounting Information :

أن الهدف الأساسي للمحاسبة وتقارير الإبلاغ المالي في نماذج الإطار المفاهيمي للبلدان

* تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالقوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي القابلية للفهم والملاءمة وإمكانية الاعتماد (الوثوق) والقابلية للمقارنة (م.ع.م.ق، 2004: 29) .

المختلفة يركز على تقديم معلومات محاسبية مفيدة للمستخدمين لأجل اتخاذ القرارات الاقتصادية ومن أجل أن تكون هذه المعلومات مفيدة لابد أن تتوفر فيها صفات أو أن تكون ذات نوعية تجعل منها مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وهذه الصفات هي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

والجدول الآتي (1) يتضمن خصائص المعلومات المفيدة (الجزراوي والجنابي، 2007: 13) :

الجدول (1)*

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة

الخواص	البيان
الملاءمة :	المعلومات تكون ملائمة إذا أدت إلى تخفيض عدم التأكد لدى متخذي القرارات.
الثقة :	المعلومات تكون ذات ثقة إذا كانت متحررة من الأخطاء والتحيز .
التكامل :	تكامل المعلومات إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس .
التوقيت الملائم :	أهمية المعلومات فيما إذا توافرت في الوقت المناسب ليتمكن متخذ القرار لاستعمالها في الوقت المحدد .
القابلية على الفهم :	المعلومات تكون مفهومة إذا قدمت بشكل مفيد .
قابلية التحقق :	أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل من أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومة المحاسبية .

* المصدر : (الجزراوي & الجنابي، 2007: 13)

ويرتأى مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي بأن " الملاءمة والموثوقية تمثلان السمتين النوعيتين الرئيسيتين اللتين تجعلان من المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار " ، وتعرف الملاءمة على أنها قدرة أو إمكانية المعلومات في " إيجاد فرق " عند صنع القرار من قبل مستخدم القوائم المالية أما الموثوقية فهي تعرف أنها الخاصية التي تعطي ضمان بأن المعلومات خالية بدرجة معقولة من الخطأ والتحيز وأن المعلومات تمثل ما تدعي أنها تمثله، ويرى المجلس بأن هناك تدرج في الخصائص كما في الجدول (2) ، إذ يمكن تلخيص هذا التدرج بالآتي (العبد الله، 2000: 701) :

الجدول (2)

تدرج الخصائص النوعية كما جاء في إطار إعداد وعرض البيانات المالية^(١)

الخواص	التدرج
1- الملاءمة :	أ - القيمة التنبؤية . ب - القيمة المرتدة (التغذية العكسية) . ج - التوقيت المناسب .
2- الموثوقية :	أ - القابلية على التحقق . ب - الحيادية . ج - صدق التمثيل .

وقدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إذ يبين الجدول رقم (3) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية وتقسيماتها الفرعية الستة ، فضلاً عن الخصائص الثانوية ، وتعتبر أكثر الدراسات شمولاً ، واعتبرت الخطوة الأولى في تقويم جودة المعلومات في تحديد من هم متخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) وتعد خصائصهم ومن أهم هذه الخصائص القابلية للفهم .

جدول (3)*

الخصائص النوعية على وفق بيان مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم (2)

الخصائص	التفسير
1- فائدة المعلومات :	وتمثل الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية حتى تحقيق الأهداف المرجوة منها وهي تسهيل عملية اتخاذ القرارات من جانب مستخدمي القوائم المالية . وينبغي إن تتوافر خاصيتان رئيسيتان هما الملاءمة والمعولية (الموثوقية) .
2- الملاءمة :	يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة وهي قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير موقف متخذ القرار لموضوع معين . ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوافر الخصائص الآتية : أ - القدرة التنبؤية : أن تتميز المعلومات بقدرتها على مساعدة متخذ القرار وان يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث . ب - إمكانية التحقق من التوقعات (التغذية العكسية) : تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا تمكن متخذ القرار بمساعدتها أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة أو أن يقوم بتصحيح هذه التوقعات . ج - التوقيت الملائم : يتوافر للمعلومات هذه الصفة إذا أمكن لمتخذ القرار أن يحصل على تلك المعلومات في التوقيت المناسب قبل اتخاذ القرارات .
3- إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية) :	ويقصد بها إن يتوافر للمعلومات المحاسبية قدراً كافياً من الموضوعية لتجعل متخذ القرار يثق بها ويعتمد عليها كمصدر للمعلومات وبناء التوقعات . ولكي يثق متخذ القرار بالمعلومات المحاسبية لا بد أن تتوافر فيها خصائص فرعية: أ - صدق تمثيل المعلومات : هذه الخاصية تعني إن المعلومات صادقة في تمثيلها لطبيعة الأحداث والعمليات المالية التي من المفروض إن تمثلها .

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان، 2008

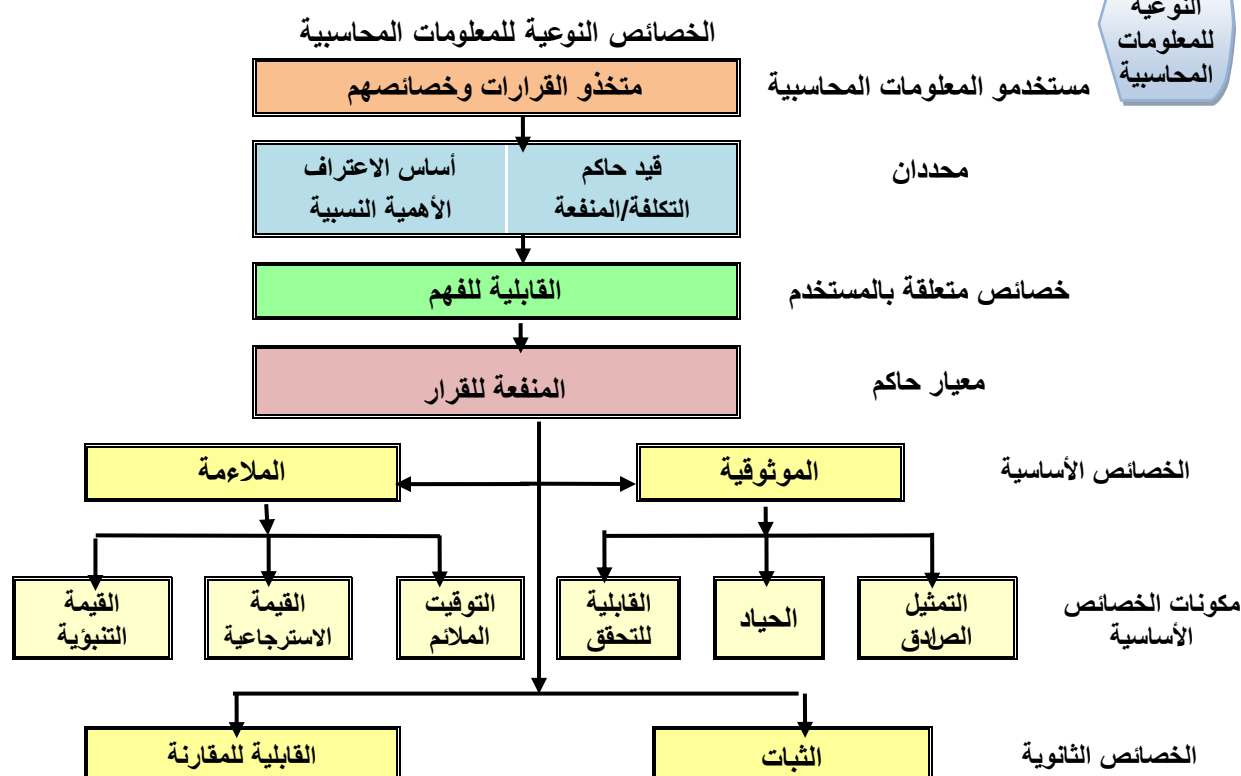
الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى السمات الواجب توافرها للبحث الأول

ب - الموضوعية :	وتعني إن المعلومات ينبغي أن تكون قابلة للإثبات بحيث يمكن أن تستخدم بشكل يعطي القياس نفسه ويوصل إلى النتيجة نفسها من خلال قياسات مستقلة وطرق القياس نفسها.
ج - الحيادية :	وتعني أن المعلومات المحاسبية تكون خالية من التحيز عن طريق قياس النتائج وعرضها بطريقة بحيث لا تتغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على غيرها من الفئات .
4- قابلية المعلومات للمقارنة :	تعد خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والثقة بما يحقق زيادة فائدة المعلومات المحاسبية وتتطلب الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية ، وينبغي أن يتم إجراء التوازن بين خاصيتي الملاءمة وإمكانية الوثوق بالمعلومات .

* المصدر : العبد الله، 2009: 272 (بتصرف من الباحث)

ويمكن عرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة كما في الشكل أدناه .

الشكل (5) *



* (المصدر: كيسو & ويجانت ، 2004: 32)

ويوضح الشكل (5) أعلاه المحددين اللذين وضعهما مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهما (التكلفة / المنفعة والأهمية النسبية) ، ومن دراسة التطور الفكري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يتبين أن الجمعيات والهيئات المحاسبية خرجت عن الاتجاهات التقليدية فركزت على معيار المنفعة التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين إلى معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات وتقلل من عدم التأكد ، وهذان القيدان تم فرضهما على الخصائص النوعية الرئيسة والثانوية .

مما ورد أعلاه نجد أن هناك عرض للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصادر المعتمدة بشكل ونظام يختلف عن الطرح الآخر ، أي أن لكل مصدر عرض معين في كيفية تسمية وترتيب وتفضيل هذه الخصائص يختلف بقدر معين عن الآخر ، وهنا يأتي السؤال: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح نافعة ؟ .

وعليه يرى الباحث أن نقوم بالتوفيق والتجميع والترتيب حسب الأهمية ما بين هذه المصادر وعرض الخصائص النوعية ، وكالآتي :

الجدول (4)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يراها الباحث

البيــــــــــــــــان	الخواص
١ -الخواص الرئيسية : أ- الملاءمة : إن المعلومات تكون مفيدة لقرار ما إذا كان بإمكانها أن تخفف درجة عدم التأكد المتعلقة بالمتغيرات في عملية صنع القرار وتمتلك المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين . وتتضمن خاصية الملاءمة الصفات الفرعية الآتية : قد تفقد المعلومات ملاءمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها ، وقد تحتاج الإدارة إلى الملاءمة بين التوقيت الملائم من جهة والحاجة إلى توفير خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة أخرى . قيمة المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال . احتواء المعلومات لخاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات لتساهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات (مخرجات النظام) وقدرة المستخدم على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة .	ب- الموثوقية : أولاً- القابلية للتحقق : ثانياً- التمثيل الصادق : ثالثاً- الحيادية :
٢- الخواص الثانوية : أ - القابلية للمقارنة : ب -الثبات : القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية هي إعلام مستخدمي القوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم وأية تغيرات تحدث في تلك السياسات وكذلك الآثار المترتبة على تلك التغيرات . أي الاتساق ؛ إن هذه الخاصية متداخلة مع الخاصية السابقة ، وهي تعني الانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى لكي تمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة نتائج أعمال الشركة على مر الزمن .	

الجدول من إعداد الباحث

في بعض الأحيان قد يتطلب الأمر المفاضلة بين تلك الخصائص ، ويثير ذلك مشكلة عند الحاجة إلى إقامة توازن* بين درجة توافر تلك الخصائص في كل صفة من الصفات المختلفة ، مثال ذلك اتصاف الكلفة التاريخية بدرجة عالية من إمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية) ودرجة أقل من الملاءمة ، بينما مقياس القيمة السوقية الحالية توفر قدر كبير من الملاءمة وقدر أقل من إمكانية الاعتماد عليها ، وتحتاج المفاضلة بين الصفات المختلفة إلى تقييم تلك الخواص في ضوء أفضلية كل منها في تحقيق الأهداف المرجوة من عرض القوائم المالية (الوقاد ، 2011: 183) .

* وعادة ما يتبين ضرورة إقامة الموازنة أو المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وبصفة عامة يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية ، وتخضع عملية تحديد الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة للحكم والتقدير المهني (م. ع. م. ق، 2004: 33)

وينبغي النظر إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شمولية ، أي لا يتم تفضيل صفة على أخرى إذ يمكن أن يؤدي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي في المعلومات المحاسبية المعروضة ، وبذلك ينبغي أن ينظر إلى هذه الخصائص كوحدة واحدة وأن تطبق على المعلومات بخطوط متوازية ومتوائمة (الجعارات، 2008: 56) .

ويرى الباحث بان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مهما كانت الصيغة التي تعرضها فإن الملاءمة Relevance والموثوقية Reliability تعدان الخاصيتان الرئيستان للمعلومات المحاسبية ، وتحققهما يتطلب مجموعة من الخصائص الفرعية التي ينبغي أن تكون متوافرة في المعلومات المحاسبية ، وهذه الخصائص النوعية هي كالآتي :

1- الخصائص الرئيسية Primary Qualities : الملاءمة Relevance ، الموثوقية Reliability.

1-1 - الملاءمة Relevance:

المعلومات الملاءمة هي التي تتمتع بخاصية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية وأنها على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه من خلال تمكين المستخدمين من تقييم الأحداث والحالية والمستقبلية أو تصحيح ما تم تقييمه طالما أن للمعلومات القدرة على التأثير في القرارات (الجعارات، 2008: 51) . ولأن المعلومات المفيدة لقرار ما إذا كان بإمكانها أن تخفض درجة عدم التأكد ، أي أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤية للتنبؤ بنتائج النشاطات المستقبلية وعليه لتحقيق خاصية الملاءمة فينبغي للمعلومات المحاسبية أن تكون ذات علاقة مع أو مفيدة * للقرار التي صممت لأجل تسهيله أو النتيجة التي يفضل للمعلومة أن تولدها (بلخاوي، 2009: 274) .

* لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم . (م. ع. م. ق، 2004: 29)

وتتضمن خاصية الملاءمة صفات ينبغي أن تتوافر في المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة وهذه الصفات الفرعية هي كالآتي :

1-1-1- التوقيت الملائم (الوقئية) Timeliness .

2-1-1- القيمة التنبؤية Predictive Value .

3-1-1- القيمة الارتجاعية Feedback Value .

الخصائص
النوعية
للمعلومات
المحاسبية

وفيما يلي استعراض لكل من هذه الصفات الفرعية لخاصية الملاءمة :

1-1-1- التوقيت الملائم Timeliness:

إن التوقيت الملائم يمثل أحد عناصر الملاءمة ، فإن تكن المعلومات متوافرة أو جاهزة في الوقت الذي تكون فيه هناك حاجة لصنع القرار ، فهي تقتصر إلى الملاءمة .

إن فكرة أو مفهوم التوقيت الملائم هو أن تكون المعلومات متوافرة لدى صانعي القرار قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها في التأثير على القرارات (العبد الله، 2000: 703).

وقد تفقد المعلومات ملاءمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها ، وقد يتطلب توفير المعلومات في توقيت مناسب في العديد من الحالات والتقرير عن حدث ما قبل معرفة كافة أبعاده مما يؤثر سلباً على الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ، وعلى العكس من ذلك أن تأخير التقرير لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالحدث قد يزيد كثيراً من الثقة في المعلومات ولكنها تصبح قليلة الفائدة للمستخدمين على اتخاذ القرارات ، ولتحقيق نوع من التوازن بين ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها يجب أخذ احتياجات عملية اتخاذ القرارات من المعلومات الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك قدر الإمكان (م. ع. م. ق ، 2008: 81) .

إلا أن التوقيت الملائم بمفرده لا يجعل المعلومة ملائمة ، لكن ضَعْفُ التوقيت الملائم يجعل

المعلومات تفقد فائدتها * ، فان قدرة المعلومات في التأثير على القرار قد يزول سريعاً ، لكن طول فترة وصول المعلومات لمستخدميها قد يقلل من أهمية الملاءمة ومن ثم منفعتها ، كما أن زيادة الملاءمة عن طريق زيادة دقة خاصية التوقيت الملائم من شأنه التضحية بمقدار معين من خاصية الموثوقية، وبالعكس في بعض الأحيان يمكن التضحية بصفة التوقيت الملائم لمحاولة توفير معلومات أكثر فائدة ودقة (عيسى، 2004: 150) .

* كما و تقل فائدة القوائم المالية إذا لم تتوافر للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العمومية ، ويجب أن تكون الشركة في وضع تستطيع فيه إصدار بياناتها المالية خلال ستة شهور من تاريخ الميزانية العمومية ، ولا تعتبر العوامل المستمرة مثل تعقيد عمليات الشركة سبباً كافياً لعدم تقديم التقارير في حينها ، وتتناول التشريعات وأنظمة السوق في العديد من الدول المواعيد النهائية الأكثر تحديداً . (م. ع. م. ق، 2004: 568)

1-1-2- القيمة التنبؤية Predictive Value :

إن المعلومات المحاسبية ستكون مفيدة للقرار فيما إذا كانت تساعد على التنبؤ بما يمكن حدوثه في المستقبل ، إن القياس الذي يتمتع بالقدرة التنبؤية الأكبر بقدر تعلق الأمر بحدث معين ينبغي اعتباره الطريقة الأفضل لذلك الغرض ، بمعنى إنه ينبغي تقييم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في ضوء الغرض أو الهدف أو الاستخدام ، لأن التنبؤ خاصية ملازمة جداً لعملية اتخاذ القرار (بلخاوي، 2009: 83) .

الخصائص
النوعية
للمعلومات
المحاسبية

1-1-3- القيمة الارتجاعية Feedback Value :

تمثل القيمة الارتجاعية احد عناصر نظم المعلومات وهي ما يطلق عليها العوائد (المخرجات) التي يعاد ضخها للنظام لتطوير وتصحيح مساراته ، أن المعلومات لها القدرة على عمل القرارات بوساطة تحسين قدرة متخذي القرار في التنبؤ وتأكيده ، أو تصحيح توقعاتهم السابقة عن طريق المعرفة بالأحداث السابقة للتنبؤ المستقبلي للأحداث المشابهة ، فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت قادرة على تخفيض عدم التأكد ، وهذا يمثل مفهوم التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي (الهيبي، 1990: 75) .

إن أي نظام محاسبي له هدف وعناصر محددة تشمل بالدرجة الأساس كل من :

(المدخلات ، العمليات التشغيلية ، المخرجات ، التغذية العكسية) ، وهو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها (كمعلومات) ، في حين إن هدف نظام المعلومات المحاسبية لا يتحقق إلا عندما يتم فعلاً استخدام المخرجات (المعلومات) من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة ، فضلاً عن إمكانية تصحيح مسارات القرارات السابقة (الجزراوي والجبوري، 2007: 27) :

ويرى الباحث أن أي خاصية فرعية للملاءمة بمفردها قد لا تحقق الملاءمة بشكل كامل إلا بتفاعل هذه الخصائص وتكاملها مع بعضها بشكل متناسق ، وإن الملاءمة هي قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الحالية (القيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Value) أو تصحيح القرارات السابقة أو قرارات مستقبلية (القيمة الارتجاعية للمعلومات Feedback Value) على أن تكون هذه المعلومات متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت الملائم Timeliness) ، إذ يتم بناء تنبؤات مستقبلية وفقاً لمدى ملائمة المعلومات لعملية اتخاذ القرار ، ولا يشترط أن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية ، ومع ذلك يمكن تحسين القدرة على عمل تنبؤات باستخدام القوائم المالية للشركة من خلال أسلوب عرض المعلومات .

1-2- Reliability : الموثوقية

الخصائص
النوعية
للمعلومات
المحاسبية

- ويطلق عليها " المعولية " وترتبط بمدى صدق القياس في تمثيل ما يدعي إنه يمثل، ومن حيث استخدام للمصطلح ، يمكن النظر إلى المعولية من خلال منظورين (العبد الله، 2000: 711):
- عندما نقول بأن القياس معول عليه فهذا يعني بأن القياس يمكن أن يعتمد عليه .
 - إن قياس ما هو معول عليه إذا كان يمثل وصفاً كمياً صحيحاً لموقف أو لحدث أو شيء حقيقي (فعلي) يمثل القياس .

إن من الممكن أن القول بالمعلومات المحاسبية تتسم بالمصادقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة ، وتعتبر خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات المحاسبية (كيسو وويجانت، 1999: 70) وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تمتلك خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل مقبول (حماد، 2007: 50)

ولذلك فإن منفعة المعلومات تعتمد بشكل كبير على معولية Reliability إجراءات القياس

* يفرض مبدأ الموضوعية إلزاماً على جميع المحاسبين المهنيين بأن لا يتهاونوا في حكمهم المهني أو التجاري بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المفرد للآخرين (IFAC 2010: 65)

المستخدمة وبسبب وجود صعوبة في ضمان درجة عالية من المعولية دائماً فقد اختار المحاسبين توظيف مبدأ الموضوعية * لتبرير اختيار طريقة أو إجراء قياس (بلخاوي، 2009: 339) .

وبذلك تتطلب هذه الخاصية ثلاثة عناصر أساسية تتصف بها المعلومات المحاسبية وهي كالاتي :

1-2-1- القابلية للتحقق Verifiability .

1-2-2- التمثيل الصادق Representational Faithfulness .

1-2-2- الحيادية Neutrality .

1-2-1- القابلية للتحقق Verifiability :

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس ، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طريقة القياس إلى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمدققين إبداء الرأي فيها وتسمح هذه الخاصية للأفراد المؤهلين الذين يعملون بشكل مستقل بعضهم البعض بتطوير قياسات أو نتائج متشابهة من خلال تحليل نفس الدليل أو البيانات أو السجلات فهي إذن تعني إجماع Consensus وخلو القياس من سمة التحيز (كيسو وويجانت، 1999: 70) .

1-2-2- التمثيل الصادق Representational Faithfulness .

الخصائص
النوعية
للمعلومات
المحاسبية

إن التمثيل الصادق Representational Faithfulness هو العنصر الأكثر أهمية ويتعلق بمسألة التماثل أو التطابق Correspondence بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثل ، ويشير إلى التناظر بين المعلومات المحاسبية والأحداث التي تستهدف من أن هذه المعلومات المعروضة أن تمثلها ، وإذا كانت نتيجة القياس تمثل أو تصور ما تنوي أن تمثلها أو تصوره حقيقة فالقياس في هذه الحالة يخلو من التحيز في القياس ويخلو من تحيز من يقوم بعملية تقديم خدمة القياس * (بلخاوي، 2009: 275)

* يمكن أن يتعرض المحاسب المهني لحالات قد تضعف من موضوعيته ، ومن غير الممكن تحديد ووصف جميع تلك الحالات ، وينبغي على المحاسب المهني عدم تقديم الخدمة المهنية إذا كانت العلاقة أو الظرف متحيزاً أو تؤثر بشكل مفرط على الحكم المهني للمحاسب فيما يتعلق بتلك الخدمة (IFAC : 2010 : 65) .

وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية بأن المعلومات المحاسبية هي نتيجة قياسات تقريبية وليس قياسات دقيقة ، فهي تستوجب العديد من التقديرات والتصنيفات والتلخيصات والأحكام الشخصية والتوزيعات (العبد الله، 2000: 712) ، إن الأحداث ما هي إلا تغيرات في قيم الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر ، وقد أثرت العديد من الأسئلة حول موثوقية المعلومات المحاسبية التي يصعب صياغة أجوبة لها .

ويتطلب الصدق في العرض تجنب التحيز في عملية القياس ، وتجنب تحيز القائم بعملية القياس سواء عن قصد أو غير قصد ، إن التحرر من التحيز يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال ، أي عدم إهمال أي من الظواهر المهمة عند القيام بإعداد القوائم المالية، غير أن الاكتمال لا يعني الاكتمال المطلق نظراً لصعوبة تحقيقه مراعاة لأمر متعددة منها أهمية بعض العناصر فيما يختص بالمستخدمين والفائدة المتوخاة من الإفصاح عن هذه العناصر مقابل التكلفة المتوقعة تحملها (الشيرازي، 1990: ص202).

1-2-3- الحيادية Neutrality :

إن مفهوم الحيادية يعني أنه لا يمكن إنتقاء المعلومات المحاسبية بشكل يتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الأخرى ، إذ أن المعلومات الحقيقية والصادقة ينبغي أن تمثل محل الإهتمام الأول لمعدي القوائم المالية (كيسو وويجانت، 1999: 71) .

وقد تعرّض مفهوم الحيادية في عملية وضع المعايير المحاسبية لهجوم متزايد ، إذ أعلن البعض أنه لا يجب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة لشركة معينة ولكننا لا نوافق على هذا الرأي ، فالمعايير ينبغي أن تكون خالية من التحيز، فبدون الثقة بالقوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها ، فإن كانت المعلومات متحيزة فسوف يفقد الجمهور الثقة بها ويتوقف عن استخدامها لعملية اتخاذ القرار (كيسو وويجانت، 1999: 71).

أنه من الضروري إجراء الموازنة والمواءمة ما بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية ، إذ لا يمكن قبول المعلومات في ظل غياب احد هاتين الخاصيتين ، فالخاصيتان تركزان على المستخدمين من ناحية ملاءمة المعلومات لهم وثقتهم بها إذ أن تلبية حاجات المستخدمين تمثل الأساس في إعداد القوائم المالية ، وبالرغم من أهمية توافر هاتين الخاصيتين في المعلومات المحاسبية وإجراء الموازنة والمواءمة بينهما ، فإن هناك في الغالب تعارض بينهما ، فقد تقل الثقة في المعلومات مقابل المزيد من الملاءمة ، فمثلاً قد تقل الثقة بالمعلومات المحاسبية عند توافر خاصية التوقيت الملائم (الوقتية) أي عرض القوائم المالية في وقت قصيرة ، الأمر الذي يعطي مؤشراً على أن القوائم المالية لم تأخذ كفايتها في عملية التدقيق والفحص من قبل مراقب الحسابات .

2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :

Secondary Characteristics of Accounting Information :

تكون المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات لشركة أخرى مماثلة وهذا يعني (القابلية للمقارنة) ، ومقارنتها بالمعلومات المحاسبية للفترة الزمنية السابقة لنفس الشركة وهذا يعني الثبات في التطبيق (الاتساق) ، وهذه الخواص هي :

2-1- القابلية للمقارنة Comparability .

2-2- الثبات Consistency .

وفيما يلي استعراض لكل منها :

2-1- القابلية للمقارنة Comparability .

تعني استخدام الطريقة ذاتها في العرض المتماثل للقوائم المالية بمرور الزمن من قبل شركة ما ، وتعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير

عنها بصورة متماثلة في الشركات المختلفة قابلة

للمقارنة ، إذ تُمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين *

من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في

الظواهر الاقتصادية، فمثلاً : إذا قامت الشركة (أ)

بإعداد معلوماتها المحاسبية على أساس الكلفة

التأريخية في حين تستخدم الشركة (ب) الكلفة التأريخية

المعدلة ، فسيكون من الصعب جداً إجراء المقارنة بين

قائمتي المركز المالي للشركتين لتقييم كل منهما

(كيسو وويجانت، 1999: 72)

* ينبغي أن يكون مستخدم القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية على ممر الفترات الزمنية المختلفة ، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز الشركة المالي وأدائها كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف الشركات وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك الشركات (م. ع. م. ق، 2004: 32).

وتعد خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية على قدر كبير من الأهمية إذ أن من دونها تصعب الاستفادة من القوائم المالية في مجال تقييم كفاءة الأداء ، ولكي تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها قابلة للمقارنة لابد من توافر عنصرين أساسيين في القوائم المالية (مطر، 2004: 325):

(أ) **التوحيد** : ويختص بالأساليب والطرق المتبعة في أعداد القوائم المالية ليكون بالإمكان مقارنة أداء الشركة (أ) بأداء الشركة (ب) (متماثلة النشاط) إذ يشترط أن تكون الطريقة التي تستخدمها الشركة (أ) في مجال الاندثار مثلا هي نفس الطريقة المستخدمة في الشركة (ب) .

(ب) **الاتساق** : وهذا العنصر مكمل لما سبقه ويعني ضرورة توافر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ على مدار الفترات المالية المتتالية لتكون القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة .

ونظراً لهذا الاتساق * في التطبيق بالنسبة للشركات المختلفة الذي يعني توحيد أسس وطرائق

* إن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن الشركة وعلى مرور الزمن لتلك الشركة ، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة ثابتة بالنسبة للشركات المختلفة (م. ع. م. ق، 2008: 81).

المعالجات المحاسبية ، فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة ، والمفاضلة على أسس واضحة ولترشيد عملية اتخاذ القرار المعتمدة على المعلومات المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل (الجعارات، 2008: 24) .

2- 2- الثبات Consistency :

الثبات في التطبيق يعني قيام الشركة بتطبيق نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من

* يحتاج مستخدمو القوائم المالية لأن يكونوا قادرين على التعرف على الاختلافات في السياسات المحاسبية التي اتبعتها نفس الشركة في معالجة العمليات والأحداث المتشابهة من فترة إلى أخرى وكذلك على مستوى الشركات المختلفة. ومما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية. (م. ع. م. ق ، 2004: 33)

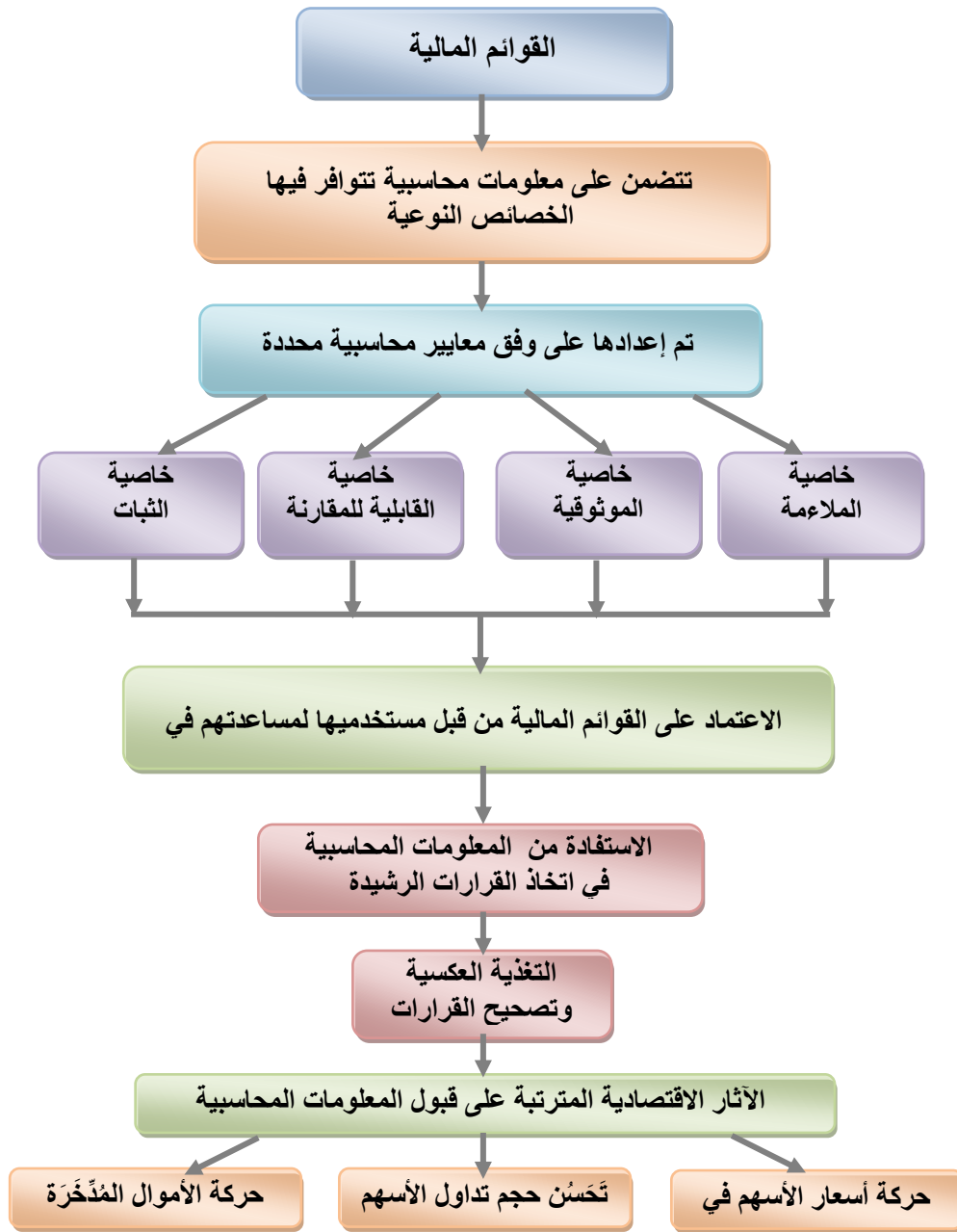
فترة مالية إلى أخرى * ، وبذلك تعتبر الشركة ثابتة في استخدامها للسياسات والمعايير المحاسبية، على أن لا يعتبر هذا من المحددات في تغيير الطرائق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يتثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة ، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية (الهوامش) الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير

(كيسو وويجانت، 1999: 72) ، ولكن الثبات لا يعني عدم تغيير طريقة محاسبية معينة عندما يتم تبنيها ، فالظروف البيئية قد تفرض تغيير مفضل في السياسة المحاسبية أو الطرائق الفنية وبالأخص عندما يتم تبريرها بشكل سليم، وينبغي الإفصاح عن طبيعة التغيير في المبدأ المحاسبي وتأثيره والسبب الذي من أجله اعتبرت الطريقة الجديدة التي تم تبنيها أنها مفضله (بلخاوي، 2009: 276) .

من كل ما تقدم يرى الباحث أنه يمكن القول أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ينبغي توافرها لأهميتها في إعطاء المعلومات المحاسبية بعض الصفات المهمة لضمانة مستخدمي هذه المعلومات عن إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة والتي في النهاية ستدعم الاقتصاد الوطني للبلد عن طريق حركة الاستثمارات والأموال ، والشكل (6) أدناه يوضح أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لحركة السوق ولدعم الاقتصاد الوطني .

الشكل (6)*

أهمية توافر الخصائص النوعية وأثرها على حركة الاقتصاد الوطني



* الشكل من إعداد الباحث

الخصائص
النوعية
للمعلومات
المحاسبية

□ - أهم المعايير المحاسبية الملزمة للإدارة عند إعدادها وعرض القوائم المالية :

Extent Accounting Standards of Management in Preparing & Preview the Financial Statements :

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ولاحقاً باسم مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRSB بإصدار معايير محاسبية عدة والتي تعد كمرشد للمحاسبين عند قيامهم بمهامهم المحاسبية في الكثير من المجالات والأغراض التنظيمية من أجل إعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن النتائج والنشاطات والأوضاع المالية للشركات، فضلاً عن توفير معلومات ومؤشرات عن أدائها وقياس نتيجة النشاط المالي من خلال القوائم المالية التي تساعد في توفير المعلومات الموثوق بها لمستخدميها بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدهم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات .

4-1- معيار المحاسبة الدولي " عرض البيانات المالية " (رقم 1) :

يتناول هذا المعيار متطلبات الإفصاح والمسؤوليات الأخلاقية والمهنية ، وعنوانه "عرض البيانات المالية " * رقم (1) ، الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعنون " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " ومعيار المحاسبة الدولي رقم (5) المعنون " المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في القوائم المالية " ومعيار المحاسبة الدولي رقم (13) المعنون "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة " .

* يجب تطبيق هذا المعيار في عرض جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة والمروضة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
(م . ع . م . ق ، 2008 : 886)

4-2- الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية (3) Conceptual Framework

إن هذا الإطار ليس معيار محاسبي دولي ، وعليه فإنه لا شئ في هذا الإطار يتقدم على أي معيار محاسبي محدد ، ويقر مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه في حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين الإطار وبين معيار محاسبي دولي ، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تسود على تلك التي في الإطار (م . ع . م . ق ، 2008 : 73) ، ويضع هذا الإطار المفاهيم التي تبني عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين ، ويدرك المجلس بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة ، إن هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر في القوائم المالية المنشورة لمنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين .

(2) الاتحاد الدولي للمحاسبين، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (م . ع . م . ق) ، 2004 ، 2008

(3) الاتحاد الدولي للمحاسبين، معايير التدقيق الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008 : 69

4-3- القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي :

أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي (م.م.م. ر.ع) (14) قاعدة محاسبية محلية الغرض منها توحيد المعايير المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ل توفير المعلومات الموثوق بها لمستخدمي القوائم المالية بشكل ملائم الغرض منها مساعدة مستخدمي القوائم المالية في إدراك الأسس والقواعد المتبعة في إعدادها وتسهيل عملية المقارنة وتقييم أداء الشركة ، فضلاً عن توفير معلومات محاسبية (مالية وغير مالية) واضحة وملائمة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة والملاءمة في القوائم المالية لمستخدميها ومنهم المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية ، وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية كافية تتوافر فيها خواص الملاءمة والثقة وقابلية المقارنة والثبات (وكما سيوضح فيما بعد) لتساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة

4-4- الخصائص النوعية المطلوبة في المعايير المحاسبية :

في هذا المبحث سيتم استعراض بعض الفقرات الواردة في المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية وتعليمات سوق وهيئة العراق للأوراق المالية والتي أكدت على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل صريح أو ضمناً والتي تهم إدارة الشركات وينبغي عليهم الالتزام بها.

4-4-1- الملاءمة Relevance :

(أ) الفقرة (16) : الإعتبارات العامة - العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية " عرض البيانات المالية " (م.ع.م. ق ، 2008: 890)

" يجب على الشركة التي تمتثل قوائمها المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم ببيان صريح وغير متحفظ حول ذلك الإمتثال في الملاحظات ، ويجب عدم وصف القوائم المالية أنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية إلا إذا كانت تمتثل لمتطلبات كل معيار ملائم ."

(ب) الفقرة (2) : تهدف هذه القاعدة - القاعدة المحاسبية المحلية (10) " الإفصاح عن

البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة " (م.م.م. ر.ع ، 1998: 57) .

○ الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والشركات ، وتوفير معلومات واضحة وملائمة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية .

○ تمكين مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات مالية ومحاسبية كافية تساعد في اتخاذ قراراتهم المالية .

والآتي الصفات التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة :

4-1-1-4-1- التوقيت الملائم Timeliness:

الفقرة رقم (2) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006)
 " على كل شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن تقدم قوائم مالية سنوية (الحسابات الختامية) إلى الهيئة ، وان تهيئ وبشكل علني خلال (150) يوماً بعد انتهاء السنة المالية وتقدم على أساس مقارنتها بالسنة المالية السابقة ، وان تكون مصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية بالنسبة إلى القطاع المختلط والمحاسب القانوني المختص ورقابة المحاسبين بالنسبة إلى القطاع الخاص ."

المعايير
المحاسبية
الملزمة
للإدارة عند
إعداد
وعرض
القوائم
المالية

الفقرة (7) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006)
 " على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من بلوغ تقديم القوائم المالية المدققة بشكل علني أو بتأخير مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة إلى الهيئة لحضور الاجتماع وإبداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير ".
 أشارت التعليمات أن تقدم الشركة قوائمها المالية في وقت أقصاه 30/مايس من السنة اللاحقة .

4-1-4-2- القيمة التنبؤية Predictive Value :

الفقرة (5) : المبادئ والأحكام الأساسية - القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية "

ينبغي مراعاة العوامل والمعايير لأغراض متطلبات الإفصاح الواردة في هذه القادة :
 ○ أن تكشف القوائم المالية عن المعلومات التي تكون مادية بالدرجة التي تؤثر في قناعات وتقييمات وقرارات مستعمليها (م.م.م. ر.ع، 1995: 22).
 ينبغي أن تكشف القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية للاعتماد عليها من قبل مستعمليها في إجراء التقييمات التنبؤية ، وقد أكدت هذا هيئة العراق للأوراق المالية وكالاتي:

الفقرة (11) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006)
 " الإفصاح عن البيانات أو الأحداث الأخرى ذات الأهمية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على نشاط الشركة أو ممتلكاتها مثل الدعاوي القضائية والسرقات وغيرها ."

4-1-4-3- القيمة الارتجاعية (التغذية العكسية) Feedback Value :

لم يتم التطرق في المعايير والقواعد المحاسبية إلى ذكر القيمة الارتجاعية ، إذ أن هذه الصفة تهم مستخدمي القوائم المالية في تصحيح قراراتهم السابقة .

4-4-2- Reliability : الموثوقية

المعايير
المحاسبية
الملزمة
لإدارة عند
إعداد
وعرض
القوائم
المالية

(أ) الفقرة (17 / ب) : الإعتبارات العامة - العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " عرض البيانات المالية " (م. ع. م. ق ، 2008: 890) :

" تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة بها وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها " .

(ب) الفقرة (86) : موثوقية القياس " إطار إعداد وعرض البيانات المالية "

" إن الاعتراف ببند ما ، هو أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية ، وفي كثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة واستخدام تقديرات معقولة ، هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها " (م. ع. م. ق ، 2008: 89) .

(ج) الفقرة (2/ د) : تهدف هذه القاعدة - القاعدة المحاسبية المحلية رقم (10) " الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة " (م. م. م. ر. ع ، 1998: 57) .

○ تعزيز الثقة بين مستخدمي القوائم المالية ومنهم المتعاملين في السوق المالية .

إن الهدف الأساسي لقيام الشركات بإخضاع حساباتها وبياناتها المالية للتدقيق من قبل مراقبي الحسابات هو لتعزيز الثقة بالقوائم المالية وتعتبر معتمدة من لمستخدميها في السوق ، إذ اشترطت هيئة للأوراق المالية تدقيق حسابات الشركات قبل تداولها من قبل مراقبي حسابات مستقل وكالاتي :

الفقرة (3) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006)

" تدقق البيانات المالية السنوية وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وبواسطة مراقب حسابات مستقل ومخول قانوناً في العراق ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وللمدى الذي تسمح به المعايير المعمول بها في العراق " .

والآتي الصفات التي تتطلبها خاصية الموثوقية والتي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية :

4-4-2-1- Verifiability : القابلية للتحقق

الفقرة (33) : " إطار إعداد وعرض البيانات المالية "

يجب أن تمثل قائمة المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث وغيرها التي ينشأ عنها م وجودات ومطلوبات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الإعراف والتي تستوفي معايير التحقق (م. ع. م. ق ، 2008: 79) .

ينبغي على إدارة الشركة التأكد من صدق تقييم وتوصيف وتسجيل العمليات والأحداث المالية خلال السنة وأنها تمت وفق مقاييس الإعراف المتعارف عليها لضمان تحقيق صفة القابلية للتحقق .

4-4-2-2- التمثيل الصادق Representational Faithfulness .

(أ) الفقرة (24) : الإعتبارات العامة - العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " عرض البيانات المالية " (م. ع. م. ق ، 2008 : 891).
" قد يتعارض بند المعلومات مع هدف القوائم المالية عندما لا يمثل بصدق المعاملات والأحداث التي يقصد تمثيلها أو يتوقع منه على نحو معقول تمثيلها ومن المحتمل بالتالي أن يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية".

المعايير
المحاسبية
الملزمة
لإدارة عند
إعداد
وعرض
القوائم
المالية

(ب) الفقرة (38) : الإكتمال " إطار إعداد وعرض البيانات المالية "
" كي تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوقة بها ، فيجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة ، لأن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمتها " (م. ع. م. ق ، 2008 : 80).
على إدارة الشركة (لأغراضها الخاصة) أن لا تحذف أية معلومات قد تكون ضرورية لجعل القوائم المالية تظهر الصورة العادلة والحقيقية وغير المضللة عن نتائج أنشطتها وأوضاعها المالية .
وهذا ما تؤكد عليه الفقرات الآتية :

○ الفقرة (46) : العرض العادل " إطار إعداد وعرض البيانات المالية "
" عادة ما توصف القوائم المالية بأنها تظهر الصورة العادلة والحقيقية أو تعرض بأمانة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لشركة معينة " (م. ع. م. ق ، 2008 : 82)
○ الفقرة (1) : الأهداف والنطاق - القاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " .

تهدف هذه القاعدة إلى الوصول إلى فهم أفضل للقوائم المالية ، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الشركات ، وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية (م. م. م. ر. ع ، 1995 : 22).

(ج) الفقرة (5) : المبادئ والأحكام الأساسية - القاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " (1995 : 22)

○ ضرورة توخي الوضوح وإزالة أي لبس أو سوء فهم أو غموض في القوائم المالية لدى مستعملها ، وأن تكون الإيضاحات والمعلومات المعززة كاملة وصحيحة وتتسم بالدقة والأمانة .

ينبغي لإدارة الشركة العمل على إزالة أي لبس أو سوء فهم أو غموض في القوائم المالية وتعزيزها بالإيضاحات اللازمة لذلك .

4-4-2-3- الحيادية Neutrality :

(أ) الفقرة (36) : الحياد " إطار إعداد وعرض البيانات المالية " لكي تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية **موثوقة** فيها فإنها يجب أن تكون **محايدة** أي خالية من التحيز " . (م. ع. م. ق ، 2008 : 80)

المعايير
المحاسبية
الملزمة
للإدارة عند
إعداد
وعرض
القوائم
المالية

(ب) الفقرة (37) : الحذر " إطار إعداد وعرض البيانات المالية " (م. ع. م. ق ، 2008 : 80)

" ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى إيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو التقليل المتعمد للموجودات والدخل أو مبالغة متعمدة للمطلوبات والمصروفات وذلك لأن القوائم المالية لن تكون **محايدة** وعليه فإنها لن تمتلك خاصية **الموثوقية** وإمكانية الاعتماد عليها " .

ينبغي أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز (تحيز الإدارة ، المحاسب ، التدقيق الداخلي) وإلا لن تكون هناك قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها .

□-□-□ تحقيق التوازن كما جاء في المعايير والقواعد المحاسبية :

لتحقيق نوع من التوازن والمواءمة بين ملائمة المعلومات والوثوق بها ينبغي دائماً أخذ

* في الممارسة العملية غالباً ما تكون عملية تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية مطلباً ضرورياً لكي تحقق القوائم المالية الأهداف التي أعدت من أجلها (م. ع. م. ق ، 2004 : 33) .

احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الحساب باعتبار أن حاجتهم إليها هي الأساس في إعداد القوائم المالية ، وينبغي محاولة الوفاء بذلك بقدر الإمكان بغية تحقيق الأهداف* التي وجدت لأجلها تلك القوائم المالية والتي تعتبر من مسؤولية إدارة الشركة إعدادها .

وأدناه أهم الفقرات الواردة في المعايير والقواعد المحاسبية الدولية أو المحلية حول التوازن :

(أ) الفقرة (110) : الحفاظ على رأس المال " إطار إعداد وعرض البيانات المالية " تحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من **الملاءمة والموثوقية** ، وعلى الإدارة السعي لتحقيق التوازن بين **الملاءمة والموثوقية** . (م. ع. م. ق ، 2008 : 94)

(ب) الفقرة رقم (28) : ثبات العرض " عرض البيانات المالية " (م. ع. م. ق ، 2004 : 569)

" إن حدوث عملية شراء أو تصرف هامة ، أو مراجعة طريقة عرض البيانات المالية قد توجي بالحاجة إلى عرض القوائم المالية بشكل مختلف ، وتقوم الشركة بتغيير طريقة عرضها للقوائم المالية فقط إذا كان العرض ال جديد يقدم معلومات **موثوقة** وأكثر **ملائمة** لمستخدمي البيانات المالية " .

4-4-4- Secondary Characteristics Qualitative النوعية الثانوية للخصائص

1-4-4-4- Comparability القابلية للمقارنة

المعايير
المحاسبية
الملزمة
لإدارة عند
إعداد
وعرض
القوائم
المالية

(أ) الفقرة (1) : الهدف " عرض البيانات المالية " (م.ع.م.ق ، 2008: 886)

إن الهدف من هذا المعيار : *عرض البيانات المالية* " هو بيان الأساس لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية *المقارنة* مع القوائم المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والقوائم المالية للشركات الأخرى " .

(ب) الفقرة (38) : المعلومات للمقارنة "عرض البيانات المالية" (م.ع.م.ق ، 2008: 893)

" يجب الإفصاح عن المعلومات *المقارنة* فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات

الرقمية في القوائم المالية ، ويجب إدراج المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية " .

يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية التأكد من العرض الكافي والوافي للمعلومات المحاسبية

في قوائمها المالية بحيث تظهر الأرصدة النهائية لسنتين متتاليتين في الأقل والإفصاح عن أي تعديل أو تغيير في السياسات المحاسبية ، وهذا ما أكدت عليه الفقرات الآتية :

* الفقرة (41) : المعلومات للمقارنة " عرض البيانات المالية "

" عندما تغير الشركة عرض أو إعادة تصنيف البنود في القوائم المالية ، تقوم بإعادة

تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كانت إعادة التصنيف غير عملية ، وعندما تقوم الشركة

بإعادة تصنيف المبالغ *المقارنة* " (م.ع.م.ق ، 2008: 894)

* الفقرة (40) : الهدف " إطار إعداد وعرض البيانات المالية " (م.ع.م.ق ، 2008: 81)

" إن الإمتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات

المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة يساعد في تحقيق *القابلية للمقارنة* " .

(ج) الفقرة (9) : المبادئ والأحكام الأساسية - القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن

المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية "

يجب أن تعرض القوائم المالية البيانات *المقارنة* للفترة السابقة ، فإن جرى تغيير في

طريقة عرض القوائم المالية للسنة الحالية وجب إعادة عرض وتبويب معلومات الفترة

السابقة بنفس الطريقة (م.م.م.ر.ع ، 1995: 23)

(د) الفقرة (2) : تهدف هذه القاعدة - القاعدة المحاسبية رقم (10) " الإفصاح على البيانات

المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة " (1998: 57/ ب ، ج)

- توفير المعلومات الموثوق بها بشكل ملائم وقابل للمقارنة ولتقويم الأداء .
- توحيد المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المستخدمة لكي يتاح لمستخدمي القوائم المالية إدراك الأسس والقواعد المتبعة في إعدادها وتسهيل عملية المقارنة .
- يتضح من الفقرات أعلاه أهمية قيام الشركة باعتماد المعايير المحاسبية المرعية (بل وجوب العمل بها) مع الإشارة إلى ذلك عند تطبيق أي معيار محاسبي لغرض التوحيد .

4-4-2- الثبات Consistency :

- (أ) الفقرة (45) : إتساق العرض " عرض البيانات المالية " (م.ع.م.ق ، 2008: 895)
- تحتفظ ^(٤) الشركة بعرض وتصنيف البنود في القوائم المالية لفترة ما إلى الفترة التي تليها.
- (ب) الفقرة (7) : المبادئ والأحكام الأساسية - القاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية "
- يفترض الالتزام بتطبيق نفس السياسات المحاسبية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى ، فإن جرى تغيير في سياسة محاسبية أو طريقة استخدامها فيجب أن يوصف هذا التغيير ، ويجب الإفصاح عنه إذا كان يؤثر بصورة مهمة (م.م.م.ر.ع ، 1995: 23)
- إن على إدارة الشركة الثبات على السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى مع الإشارة إلى أي تغيير في هذه السياسات إن كان ذا تأثير مهم في بنود القوائم المالية للشركة .
- من كل ما تقدم نرى أن العديد من الفقرات الواردة في المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية تُحْمِلُ إدارة الشركة مسؤولية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، وهذا تطبيق لإطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي تم اعتماده من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي جاء فيه ذكر الخصائص النوعية للقوائم المالية كعنوان في الفقرة (24) منه وتفصيلها في الفقرات الأخرى وكالاتي ^(٥) : (م.ع.م.ق ، 2008: 78-81)

الجدول (5)

الخصائص النوعية في إطار عرض البيانات المالية

الخصائص	أرقام الفقرات	الخواص	أرقام الفقرات
الملاءمة	26 ، 27 ، 28	الحيادية	36
الموثوقية	31 ، 32	قابلية المقارنة	39 ، 40 ، 41 ، 42
التمثيل الصادق	33 ، 34 ، 46	التوقيت الملائم	43

المصدر : الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على إطار عرض البيانات المالية

^(٤) تحتفظ : تعني الثبات في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية من فترة لأخرى .

^(٥) لم يأتي الإطار على ذكر جميع الصفات المتعلقة بالخصائص الرئيسية وهي الملاءمة (القيمة التنبؤية ، القيمة الارتجاعية) والموثوقية (القابلية للتحقق) ، كما لم يأتي على ذكر الخاصية الثانوية (الثبات) كفقرة مستقلة إذ أنها وردت ضمناً ضمن فقرات القابلية للمقارنة .

□ - الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية :

Disclosure of Accounting Information in Financial Statements :

□ - □ - مفهوم الإفصاح :

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات نتيجة اختلاف مصالح ورغبات الأطراف ذات العلاقة بالشركة ، لذلك يصعب توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى معين من الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة ، وينبغي على الشركة التي تمثل قوائمها المالية لمعايير المحاسبة الإفصاح عن ذلك (الحياي، 2007: 369) .

وطالما كان هنالك مجالاً للمفاضلة بين طرق وأساليب الإفصاح فإنه ينبغي الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم (الشيرازي : 1990 : 194) .

ويقول (Hendrickson) عن الإفصاح العادل بأنه يتضمن هدفاً أخلاقياً objective ethical غايته توفير وتحقيق معاملة متساوية لجميع القراء والمستخدمين المحتملين (546 : 1982) .

ويركز البعض على علاقة الإفصاح بنظرية الاتصال في المحاسبة إذ أنّ الإفصاح أحد المبادئ المهمة التي يركز عليها العمل المحاسبي المعاصر (الفضل : 2001 : 57) ، وتتمثل وظيفة الاتصال في المحاسبة تمكين المحاسب والإدارة من مقابلة احتياجات كل قراء القوائم المالية عن طريق قيام مهنة المحاسبة بوضع أنموذج اتصال للمحاسبة بصفة عامة وبصورة خاصة الهدف من إعداد القوائم المالية لتكون مقبولة لكل الجهات ، المهم أن يتم بناء خط الاتصال للربط بين مختلف العناصر التي تتكون منها القوائم المالية (الوقاد، 2011: 119) إذ أن مثل هذه القوائم تعد على الأقل سنوياً وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين مع أن بعضهم قد تكون لديه القدرة للحصول على معلومات إضافية فضلاً عن تلك المعروضة في القوائم المالية ، إلا أن العديد منهم يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيس للمعلومات المحاسبية ، وعليه ينبغي الإفصاح الوافي عند إعداد هذه القوائم المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين

وزادت أهمية الإفصاح مع ازدياد أهمية خاصية الملاءمة ، والعلاقة بين الملاءمة والإفصاح المحاسبي يمكن النظر إليها من جانبين (الشيرازي : 1990 : 418) :

- الملاءمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات (Decision Relevance) .
- الملاءمة بالنسبة لأهداف متخذي القرارات (Goal Relevance) .

ويمكن تقسيم الإفصاح على وفق مدخلين رئيسيين (الوقاد، 2011: 190) :

الأول- مدخل الإفصاح التقليدي (الوقائي) : Traditional disclosure (Protective)

هو الكشف عن السياسات المحاسبية والتغييرات فيها وفي التقديرات المحاسبية وتصليح الأخطاء في القوائم المالية والتغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية ، وكذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والإفصاح عن الارتباطات المالية ، وأخيراً الإفصاح عن الأحداث اللاحقة .

الإفصاح
للمعلومات
المحاسبية
في القوائم
المالية

الثاني- مدخل الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) : Information disclosure

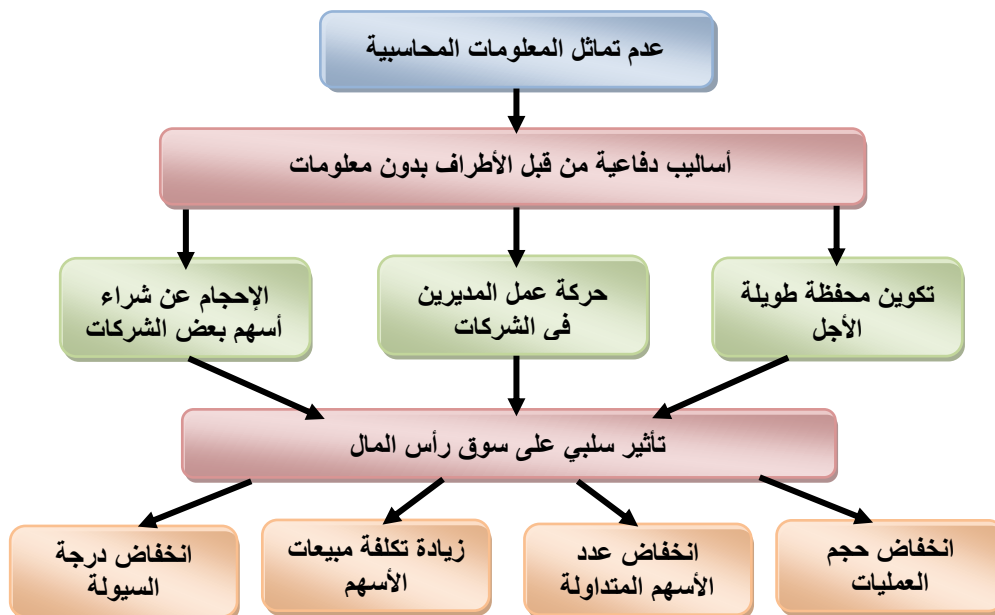
ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على مدى فائدة وملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة ويعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح، إذ يفترض الإفصاح التثقيفي وجود مستخدم ذو دراية وخبرة ومعرفة ميدانية في تحليل المعلومات ومتابعة التطورات المالية ويوازن بين البدائل المتاحة .

□ - □ - عدم التماثل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن عدم تماثل الإفصاح للمعلومات المحاسبية Information Asymmetry يحدث عندما تعتمد إدارة الشركة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق أغراض خاصة بالشركة أو تعتقد بأن نشرها يضر بمركزها التنافسي عند استخدامها من قبل المنافسين ، وبذلك فإن عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى أضرار جسيمة في سوق رأس المال وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل ، لأن الأطراف الأخرى بدون المعلومات سوف تلجأ إلى أساليب دفاعية لتحمي نفسها من استغلال الأطراف ذوي المعلومات مثل الانسحاب من السوق كلياً مما يؤدي إلى صغر حجم السوق ، وذلك يؤدي لتخفيض سيولة الأسهم والتأثير سلباً على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية والشكل رقم (7) أدناه الوسائل الدفاعية للمستخدمين وأثره على السوق (الدهراوي ومسعد، 2006: 16) .

الشكل (7)*

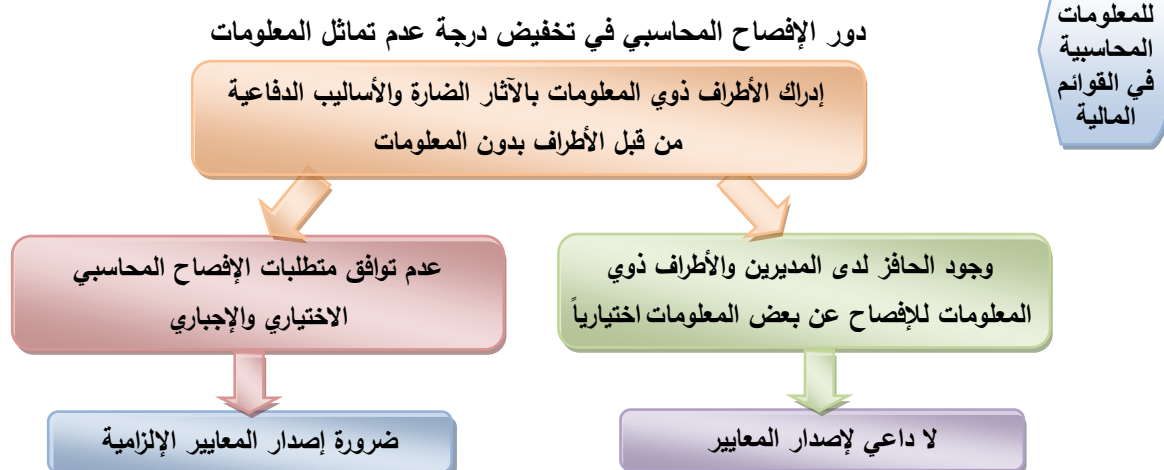
الوسائل الدفاعية لمستخدمي المعلومات وأثر ذلك على سوق رأس المال



* المصدر: (الدهراوي ومسعد، 2006: 36) بتصرف من الباحث

ونتيجة لذلك كان من الضروري وجود آلية أو وسائل لتخفيض عدم التماثل في المعلومات الواردة في القوائم المالية ، من أجل ذلك ينبغي وجود هيئة مستقلة مسئولة عن إصدار المعايير المحاسبية والعمل على إلزام الشركات بهذه المعايير بالإفصاح عن المعلومات التي تراها ضرورية للأطراف الخارجية ، والشكل رقم (8) أدناه يوضح دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات المحاسبية . (الدهراوي، 2006: 38) .

الشكل (8)*



* المصدر: (الدهراوي ومسعد، 2006: 38) بتصريف من الباحث

□ - □ - □ خصائص الإفصاح المحاسبي :

هناك مجموعة من الخصائص لا بد أن تتوافر في الإفصاح المحاسبي ليكون بالمستوى المطلوب وهذه الخصائص هي: (خضير، 2009: 42)

5-3-1- **الملاءمة** : وتعد المعيار النوعي المهم الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات واجبة الإفصاح وهي تعني تأثير المعلومات في قرارات مستخدمي القوائم المالية .

5-3-2- **الأهمية النسبية** : وتعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ولا يمكن إهمال الإفصاح عنها .

5-3-3- **التوقيت الملائم** : أن الإفصاح لا يمكن أن يكون فعالاً ما لم يتم مراعاة التوقيت لعرض المعلومات ، لذلك ينبغي إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر .

5-3-4- **المصادقية** : أن الإفصاح لن يكون فعالاً ما لم يستطيع حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة الاعتماد على مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، وتتجسد الطريقة الأفضل لضمان مصداقية المعلومات في إلزام الإفصاح عنها بموجب القانون .

المبحث الثاني

مدى الإلزام على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص

النوعية للمعلومات المحاسبية

Auditors Extent's Obligation on Ascertain for Qualitative Characteristics of Accounting Information

1- المعايير التدقيقية وعلاقتها بالخصائص النوعية :

Auditing Standards and it's Relation with Qualitative Characteristics :

لا يمكن أن تترك أي مهنة دون تنظيم أو ضبط على وفق إجراءات أو قواعد أو قوانين يكون لها من القوة مما يوجب الالتزام بها وتطبيقها ، وأن تكون هذه الإجراءات والقواعد والأسس التدقيقية موحدة في التطبيق ، إذ تتميز معايير التدقيق بأهميتها لضمان قيام مراقبي الحسابات بتحقيق أعلى مستويات الأداء المهني المطلوبة ولتحديد مسؤولياتهم المهنية فضلاً عن كونها مرجع لمراقب الحسابات وأساساً يعتمد عليها عند اتهامه بالتقصير أو الإهمال وتدعمه عند إقامة دعوى قضائية عليه ، فالتدقيق يمكن مراقب الحسابات أن يوفر مستوى من الثقة العالية أو المقبولة بالقوائم المالية في التقرير النظيف ، والشكل (9) أدناه يوضح هذه العلاقة .

الشكل (9)

علاقة عملية التدقيق بالموثوقية



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

ومن المعروف أنه توجد هنالك عشرة معايير تدقيقية أساسية * يتم العمل بموجبها من قبل

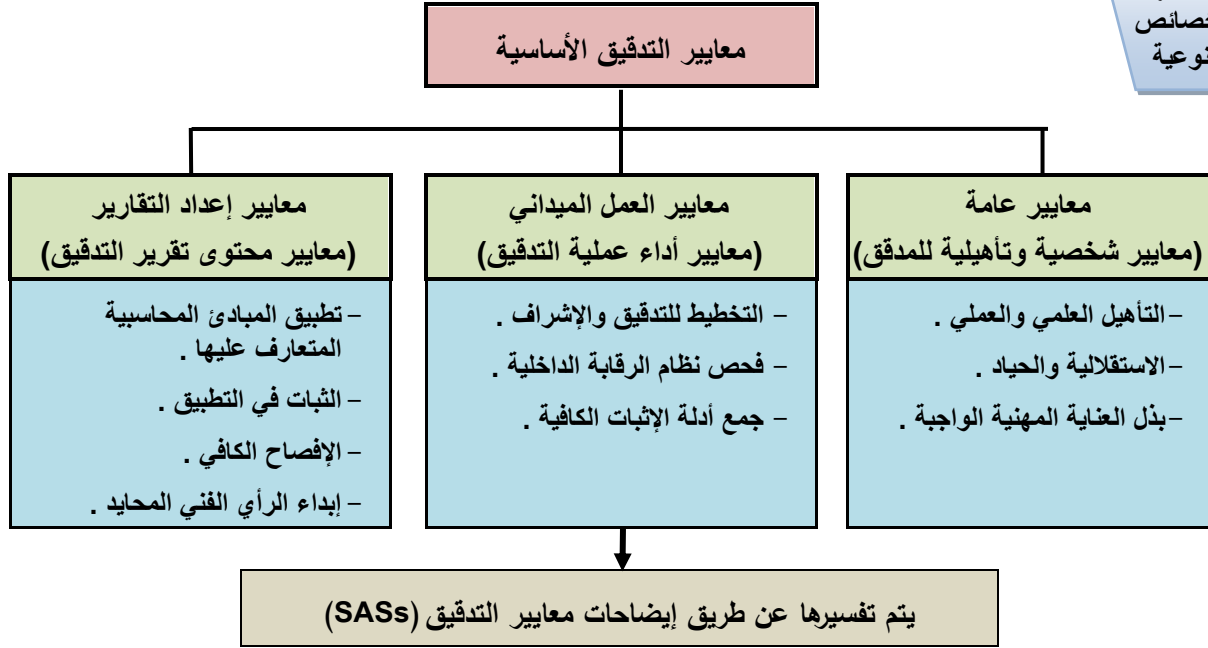
* على مراقب الحسابات اعتماد المعايير الأساسية للتدقيق في كل الأمور والحالات التي يحتمل أن يكون لها تأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية .
(م.م.م. ر.ع ، 3د ، 1999: 1)

كافة مكاتب التدقيق ومراقبي الحسابات لتعزيز مصداقية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الواردة فيها ، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها العملية التدقيقية وبالتالي تدويل Internationalization الممارسات التدقيقية، فالعالم الذي نعيش فيه أصبح صغيراً نظراً لتطور وسائل الاتصال

وازدیاد عمليات التبادل بين الدول ، فضلاً عن انتشار الشركات متعددة الجنسيات وانتشار المنظمات المهنية العالمية التي تعنى بإصدار المعايير والقواعد المحاسبية والتدقيقية .

الأمر الذي يؤدي إلى قابلية القوائم المالية للمقارنة على أسس واضحة بعيداً عن الاجتهاد الشخصي وبالتالي ترشيد عمليات اتخاذ القرارات المعتمدة على المعلومات المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة ، والشكل التالي رقم (10) يوضح المعايير التدقيقية الأساسية العشرة :

الشكل (10) *
ملخص معايير التدقيق الأساسية المتعارف عليها



* المصدر : (لطفي، 2006: 108) بتصرف من الباحث

وسنختار من هذه المعايير ما يهم هذا البحث حسب درجة الأهمية والارتباط مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وهي كالاتي :

1-1- المعايير العامة :

معايير بذل العناية المهنية الواجبة :

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للتدقيق من مراقب الحسابات بذل العناية المهنية الواجبة عند إدارة عملية التدقيق ، ويرتبط مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة في أي مهنة بمفهوم الممارس الحريص The Prudent Practitioner Concept والذي يمثل المقياس الذي في ضوءه يتم تقييم ممارسة أي مهنة ، فالممارس الحريص هو ذلك الذي يتوقع منه أن يمارس عناية مهنية واجبة ، ويفترض أن يكون لديه معرفة بممارسة عملية التدقيق ولديه درجة من التدريب والخبرة والمهارة المطلوبة والشائعة لمراقب الحسابات . (لطفي، 2006: 111) .

وينبغي على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند قيامه بمهمة التدقيق والفحص وإعداد التقرير ، كما أن هذا المعيار أكد أن المدقق ليس معصوماً عن الخطأ خلال ممارسة عمله فالمدقق مسئول عن الإهمال والتقصير في العمل (توماس وهنكي، 1989: 57)

ويرى الباحث أن هذا المعيار يتطلب من مراقب الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة * Due

* على مراقب الحسابات أن يبذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ عمله وأن يستعين بأشخاص تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة المعقولة والتدريب اللازم في التدقيق . (م.م. ر.ع ، 3، 1999: 2)

professional care عند ممارسته الفحص والتدقيق ، فكل فرد يقوم بعرض وتقديم خدماته للمجتمع وللآخرين عليه أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة المتوافرة لدى الشخص المعتاد في تدبر أموره ، فضلاً عن أن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض مستوى من مسؤولية الأداء ينبغي تحقيقه .

أما من ناحية أخرى فإن مراقب الحسابات ليس معصوماً من الخطأ ولكن ينبغي عليه أن يؤدي خدماته بكل إخلاص وأمانة ، (فمراقب الحسابات يتعهد بالإخلاص والنزاهة والأمانة وليس بالعصمة وعدم ارتكاب الأخطاء) ، إذ أنه يكون مسئولاً أمام الزبون والأطراف الأخرى (قد يكونوا غير معروفين) عن التقصير والإهمال (المتعمد وغير المتعمد) وعدم الإخلاص والأمانة ، وبذلك فإنه يقع على عاتق مراقب الحسابات ومن منطلق معيار بذل العناية المهنية اللازمة التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية كجزء من مهمة مهنة التدقيق .

1-2- معايير إعداد التقارير :

بصفة عامة توجد أربعة معايير تدقيقية لإعداد التقرير وتتمثل بالآتي :

1-2-1- معيار تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

يتطلب هذا المعيار بأن يقوم مراقب الحسابات بالتعبير عن رأيه الفني المحايد عما إذا كانت القوائم المالية تتطابق مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها GAAP من أجل تحديد فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن حقيقة وعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة لفترة من الزمن ، وقد عرف إيضاح معايير التدقيق رقم (69) القسم رقم (411) المبادئ بأنها مصطلح محاسبي يتضمن الأعراف Conventions والقواعد Rules والإجراءات Procedures الضرورية لتعريف الممارسة المحاسبية المقبولة (لطفی، 2006: 449) .

ومن المعروف أن لدى مستخدمي القوائم المالية حاجات متطابقة ومتعارضة لأنواع متنوعة من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ولمواجهة هذه الاحتياجات وللوفاء بمسؤولية الإدارة عن التقرير المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام ، إذ تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة الموقف المالي ونتائج عمليات الشركة .

وعند إعدادهم للقوائم المالية يواجه المحاسبون المخاطر المحتملة للتحيز وخطأ التفسير للمعاملات والأحداث المالية وعدم الدقة والغموض ، ومن أجل تقليل هذه المخاطر ، حاول المهتمون بمهنة المحاسبة وضع إطار فكري يحظى بالقبول العام وتتم ممارسته على نطاق واسع ، فبدون هذا الإطار النظري سيقوم كل محاسب أو شركة بوضع الإطار النظري الخاص به واستخدامه في الممارسات المحاسبية ، على أن يقوم قراء القوائم المالية بتطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة والتقرير المالي لكل شركة على حده ، ونتيجة لذلك سيكون من غير الممكن إعداد قوائم مالية تقبل المقارنة (كيسو وويجانت، 1999: 28).

ويرى الباحث أن على مراقبي الحسابات الإمتناع عن إبداء الرأي بالقوائم المالية إذا لم تكن متفقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة GAAP أو تتضمن مخالفة لمبدأ محاسبي ، لأن القوائم المالية لا تعرض بصورة عادلة وحقيقية الوضع المالي للشركة ونتيجة أعمالها ، فقد اعتادت مهنة المحاسبة على استخدام هذه المبادئ المحاسبية باعتبارها إرشادات ومحددات أساسية يمكن الاعتماد عليها وتطبيقها وتكون مقبولة عموماً من قبل جمهور المستخدمين .

1-2-2- معيار الثبات في التطبيق (الاتساق) :

يشير معيار الثبات في التطبيق إلى استخدام نفس الطرق والإجراءات للمفردات ذات العلاقة من قبل شركة ما بمرور الزمن ، فالهدف المنشود هو تحقيق القابلية للمقارنة بين القوائم المالية من خلال تخفيض التنوع الذي يخلقه استخدام طرق وإجراءات محاسبية مختلفة من قبل مختلف الشركات ، وفي الحقيقة هناك جدل قائم منذ زمن بعيد فيما إذا كان التنوع (المرونة) أو التوحيد هو الذي ينبغي أن يسود في عرض القوائم المالية ، أن المؤيدين الرئيسيين للتوحيد يحددون إدعاءاتهم بأنه يؤدي إلى الآتي (بلخاوي، 2009: 349) :

(١) تخفيض الاستخدام المتنوع للطرق والإجراءات المحاسبية وكذلك تخفيض التطبيقات المحاسبية غير الضرورية وغير الملائمة .

(٢) السماح بمقارنات معقولة بين القوائم المالية لمختلف الشركات .

(٣) إعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بهذه القوائم .

إن الهدف الضمني لكل من التوحيد والتنوع هو لحماية مستخدم المعلومات المحاسبية وتقديم معلومات محاسبية ذات مدلول للمستخدم ، فالتوحيد هدف غير عملي بسبب توافقه مع المقارنة على نحو لا يمكن إنكاره ، أما التنوع فيؤدي بشكل واضح إلى الإرباك وعدم الثقة وبالتالي هناك حاجة إلى نقطة مفاضلة تؤدي إلى تشجيع التوحيد وتقليل التنوع .

هذا ولم تمنع المنظمات المحاسبية الشركات من تغيير مبادئها المحاسبية عندما تكون الإدارة قادرة على تبرير تطبيقها لذلك المبدأ الجديد بأنه الأفضل ، وينبغي أن يكون المبدأ الجديد المطبق أحد المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وأن يقتنع مراقب الحسابات بأسباب التغيير ، فضلاً عن إنه ينبغي أن يتم الإفصاح عن أثر كل تغيير على القوائم المالية والإجراءات التي اتخذتها الشركة لبيان أثر التغيير على القوائم المالية (لطفي، 2006: 501) .

ويرى الباحث إنه عند قيام مراقبو الحسابات بالتحقق من التزام الشركة بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من سنة إلى أخرى ، ذلك يعني ضمناً أن مراقبي الحسابات قد تحققوا من الثبات في تطبيق تلك المبادئ من سنة إلى أخرى ، وبذلك يتحقق توافر **خاصية الثبات** في تطبيق المبادئ المحاسبية في القوائم المالية .

1-2-3- معيار الإفصاح الكافي :

يعني الإفصاح الكافي أن يتم تضمين المعلومات المحاسبية في متن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها بحيث يمكن للقارئ أن يفهم المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية بصورة حقيقية وعادلة ، كما ينبغي أن يتم عرض وتلخيص المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية بطريقة معقولة بحيث لا تكون تفصيلية بدرجة كبيرة أو مختصرة بشكل مبالغ فيه ، كما يتيح الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية في التوصل إلى استنتاج مؤداه أن الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية كانت كافية بشكل معقول ما لم يشير مراقبي الحسابات في تقاريرهم إلى خلاف ذلك (لطفي، 2006: 502) .

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية لتوصيل المعلومات ، ولكي يمكن الاعتراف ببند معين في القوائم المالية فإنه ينبغي أن يكون قابلاً للقياس بدرجة كافية من التأكد ويكون ملائماً وقابلاً للاعتماد عليه ، وأن تكون المعلومات المحاسبية أكثر إفادة عن طريق تحقيق أفضل مزيج يوازن بين الملاءمة والمصداقية ، وتساعد الإيضاحات على القوائم المالية بشرح وتوضيح البنود المعروضة في القوائم المالية ، فضلاً عن المعلومات الإضافية اللازمة لإكمال الصورة الحقيقية للقوائم المالية وتحقيق درجة عالية من الملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها ، ومن الأمثلة عليها البيانات والجداول المرفقة بالقوائم (كيسو وويجانت، 1999: 85).

1-2-4- معيار إبداء الرأي الفني المحايد :

في التقرير غير المتحفظ : فإن مراقب الحسابات لا يذكر بأن هناك فقط توافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ومعايير التدقيق المقبولة عموماً وإنما هو يعبر أيضاً عن رأيه من خلال الكلمتين التاليتين "تعرض بإنصاف" (بلخاوي، 2009: 153) :

فينظر إلى هذا بأنه مفضل سيكولوجياً لأنه يزيد من ثقة مستخدم القوائم المالية ، ومن الناحية الثانية فهو يعني وجود معيار مزدوج لأن مفهوم الإنصاف حل محل الفحص المبني على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (بلخاوي، 2099: 153).

المعايير
التدقيقية
وعلاقتها
بالخصائص
النوعية

وعليه يمكن القول ، إن معيار إبداء الرأي الفني المحاييد يعني قيام مراقبو الحسابات بمنح القوائم المالية الموثوقة عند إبداء رأيهم بالقوائم المالية بأنها تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية وتم إعدادها طبقاً للمعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية المتعارف عليها والمقبولة عموماً، وهو بمثابة قيام مراقبي الحسابات بالتصريح **بملائمة** القوائم المالية لجمهور المستخدمين* في عمليات اتخاذ القرارات .

* على مراقب الحسابات أن يراعي عند إعدادهِ وكتابته للتقرير كونه سيقراً من قبل جهات وأطراف متعددة ذات خلفيات ومستويات ثقافية مختلفة قد لا تمت بصلة معينة إلى المهنة ، مما يستوجب ذلك إن يكتب التقرير بلغة مفهومة وبعيدة عن المصطلحات المهنية المعقدة .
(م.م.م.ر.ر.ع. 3، 1999: 5)

أما بالنسبة لمعايير التدقيق التي يقتدي بها مراقبو الحسابات عند أدائهم لمهمة التدقيق ، إذ عليهم إتباعها لأنها لا تخضع للاجتهاد الشخصي كونها تمثل الخطة العامة التي إذا ما اتبعت تمكن مراقبو الحسابات من إتمام عملية التدقيق بنجاح ويدفع عن نفسه تهمة التقصير والإهمال إذا ما تمت مساءلته ليتوقع مستخدمو القوائم المالية التزام مراقبو الحسابات بهذه المعايير (الألوسي، 2003: 93)

1-3-3- معايير التدقيق الوطنية والدولية :

وفيما يلي سيتم التطرق إلى بعض الفقرات الواردة في الأدلة التدقيقية الصادرة عن **مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي** (م.م.م.ر.ع) ، فضلاً عن بعض الفقرات الواردة في **المعايير الدولية للتدقيق**^(١) (م.ع.م.ق) تلك التي تهم مراقبو الحسابات وينبغي العمل بموجبها لغرض التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

1-3-1- الملاءمة Relevance :

الفقرة رقم (7/أ و ب) : " تقرير مراقب الحسابات " الدليل رقم (2) (م.م.م.ر.ع، 1999: 2) يتوجب على مراقب الحسابات أن يقوم بإعداد تقرير مكتوب يوضح الملاحظات والاستنتاجات بشكل ملائم ويتضمن فقط معلومات وثيقة الصلة بالموضوع ومؤيدة بإثباتات كافية ، كما يجب أن تكون محتويات التقرير معروضة **بأمانة وموضوعية ودقة وتكامل وبإيجاز** قدر الإمكان .
الفقرة (11): "إطار المعايير الدولية للتدقيق" المعيار (120) (م.ع.م.ق، 2007: 39) :
" إن الهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين مراقبو الحسابات من إبداء رأيهم فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقاً لإطار تقارير مالية محددة " .

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، المعايير الدولية للتدقيق ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان، 2007

1-1-3-1- التوقيت الملائم Timeliness:

الفقرة (9/ و) : " تقرير مراقب الحسابات حول القوائم المالية " الدليل رقم (2) .
 " وتعني إنجاز تقديم تقرير مراقب الحسابات في وقت مبكر ومناسب لكي يتيح لغالبية المستخدمين الاستفادة منه " (م.م.م.م. ر.ع ، 1999: 3) .

المعايير
التدقيقية
وعلاقتها
بالخصائص
النوعية

الفقرة (6) : " تخطيط عملية التدقيق " الدليل (6) (م.م.م.م. ر.ع ، 2002: 1) :
 " يتطلب التخطيط وضع إطار عام وإجراءات تفصيلية لطبيعة وتوقيت نطاق عملية التدقيق المتوقعة ليتمكن مراقب الحسابات من أداء أعماله بفاعلية وكفاءة بالتوقيت المناسب " .
 الفقرة (21) : " التكلفة بالمراجعة " المعيار (910) (م.ع.م. ق ، 2007: 284) :
 على مراقب الحسابات أن يستفسر عن الأحداث اللاحقة لتأريخ القوائم المالية والتي قد تحتاج إلى تسويات أو إفصاح في القوائم المالية .
 إن عملية إصدار وعرض القوائم المالية مرتبط بإنجاز العملية التدقيقية وكتابة تقرير مراقب الحسابات، وبذلك يعدّ مراقب الحسابات عامل مهم في عرض القوائم المالية في التوقيت المناسب .

1-2-1-3-1- القيمة التنبؤية Predictive Value :

الفقرة (5/ج، د) : " مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث اللاحقة " الدليل (1) .
 ○ قراءة موازين المراجعة الشهرية للشركة للسنة اللاحقة أو آخر قوائم مالية دورية متوفرة والتأكد من ملاءمتها ومطابقتها وكذلك الموازنات التقديرية والتدفقات النقدية والتقارير الأخرى وإجراء المقارنات الضرورية المناسبة " (م.م.م.م. ر.ع ، 1997: 2)
 ○ الاستفسار عن الشكاوى والقضايا والدعاوى القانونية وما تم بشأنها " .
 الفقرة (23) : " تقرير مراقب الحسابات " المعيار (700) (م.ع.م. ق ، 2007: 228) :
 يجب على مراقب الحسابات أن يؤرخ تقريره عند إكمال عملية التدقيق ، وهذا من شأنه إبلاغ القارئ بأن مراقب الحسابات قد أخذ بعين الاعتبار تأثير الوقائع والمعاملات ذات التأثير على البيانات المالية والتقرير والتي حدثت وتنامت إلى علم مراقب الحسابات لغاية ذلك التأريخ .
 الفقرة (84) : " التكلفة بالمراجعة " المعيار (910) (م.ع.م. ق ، 2007: 291) :
 الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية دعاوى قانونية ثم إنذار الشركة برفعها ضدها معلقة أو جاري العمل فيها ودراسة تأثيرها على القوائم المالية .
 على مراقبي الحسابات الإشارة إلى أي أحداث لاحقة لها تأثير مباشر على التنبؤ المستقبلي ومقارنته بما حدث فعلاً بعد تأريخ قائمة المركز المالي .

1-3-1-3- القيمة الارتجاعية (التغذية العكسية) Feedback Value :

الفقرة (31/ج) : " تقرير مراقب الحسابات " الدليل (2) (م.م.م.م. ر.ع، 1999: 7) :

ترد عبارة الملاحظات في تقرير مراقب الحسابات وهي تتعلق بالوقائع التي يكتشفها :

- الملاحظات المتعلقة **بكفاءة الأداء** أو إدارة واستخدام الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف الوحدة .

الفقرة (10) : " التوثيق " المعيار (230) (م.ع.م.ق، 2007: 72) :

من أجل تحسين **كفاءة التدقيق** فقد يقوم مراقب الحسابات باستخدام الجداول والكشوفات التحليلية والمستندات الأخرى التي يتم إعدادها من قبل الشركة ، ففي مثل هذه الأحوال فأن على مراقب الحسابات أن يتأكد من أن هذه المواد قد تم إعدادها بشكل ملائم.

1-3-2- الموثوقية Reliability :

الفقرة (5) : " تقرير مراقب الحسابات " الدليل (2) (م.م.م.م. ر.ع، 1999: 1) :

" تضمين مراقب الحسابات لتقريره ، رأيه **الإجمالي** بخصوص البيانات المالية للجهة الخاضعة لرقابته في ضوء النتائج التي يتوصل إليها حال الانتهاء من أعمال التدقيق " .

الفقرة (7) : " إطار المعايير الدولية للتدقيق " المعيار (120) .

" يوفر مراقب الحسابات في مهمة التدقيق مستوى عالي ، ولكن ليس مطلقاً من **الثقة** بأن المعلومات الخاصة بالتدقيق تخلو من أخطاء جوهرية ، ويتم أبداء ذلك بشكل إيجابي في تقرير مراقب الحسابات كنقطة معقولة " (م.ع.م.ق، 2007: 38-39) .

الفقرة (11) : " إطار المعايير الدولية للتدقيق " المعيار (120) .

إن العبارات المستخدمة لبيان رأى مراقب الحسابات " **تعبّر بصورة حقيقية وعادلة** " أو " **تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية** " لها نفس المعنى ، وينطبق نفس الغرض على تدقيق المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى المعدة وفقاً لمقاييس ملائمة .
على مراقب الحسابات أن يوفر مستوى مقبول (ليس مطلقاً) من خاصية الموثوقية بالقوائم المالية

1-3-2-1- القابلية للتحقق Verifiability :

الفقرة (4) : " مسؤولية مراقب الحسابات " الدليل (1) (م.م.م.م. ر.ع، 1999: 2) :

" **قيام** مراقبي الحسابات بإجراءات التدقيق وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ، والقواعد المحاسبية وأدلة التدقيق العراقية والدولية " .

الفقرة (6) : " المعايير الأساسية للتدقيق " الدليل (3) (م.م.م. ر.ع، 1999: 2) :
" يجب أن يكون مراقب الحسابات مؤهلاً علمياً ومهنيّاً لكي يتمكن من أداء **واجبه المهني** وفقاً لما هو متوقع منه " .

الفقرة (11) : " التوثيق " المعيار (230) (م.ع.م. ق، 2007: 72) :
تتضمن أوراق العمل على الاستنتاجات التي يتوصل إليها مراقبو الحسابات والمتعلقة
بأوجه عملية التدقيق ومن ضمنها كيفية حل ومعالجة **الأمر الاستثنائية وغير العادية** والتي
اكتشفت من خلال إجراءات مراقبي الحسابات .

الفقرة (4) : " الأهمية النسبية في التدقيق " المعيار (320) .
الهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين مراقبو الحسابات من إبداء الرأي فيما إذا
كانت القوائم المالية قد أعدت من **كافة النواحي الجوهرية** ذات العلاقة بشكل يتماشى مع
الإطار المحدد للتقارير المالية (م.ع.م. ق، 2007: 107) .

الفقرة (12) : " تقرير مراقب الحسابات " المعيار (700) .
يجب أن **يصف** تقرير مراقب الحسابات بالنص على أن عملية التدقيق قد تم إنجازها
وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو وفقاً للمعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة وحسبما هو
ملائم (م.ع.م. ق، 2007: 226) .

عندما يظهر أن مراقب الحسابات الذي قام بتدقيق حسابات الشركة وإبداء الرأي فيها يتصف
بالصفات الواجب توافرها في مراقبي الحسابات الموثوق بهم ومن ذوي السمعة الجيدة والشهرة ، وأنهم
ينفذون إجراءات التدقيق وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية .

1-3-2- التمثيل الصادق Representational Faithfulness .

الفقرة (15) : " تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية " الدليل (2) .
" على مراقب الحسابات أن يبين في تقريره وبشكل واضح رأيّه فيما إذا كانت القوائم المالية
وتقرير الإدارة تعطي **صورة واضحة وعادلة** عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات
النقدية ، وفيما إذا كانت تتفق مع المتطلبات القانونية " (م.م.م. ر.ع، 1999: 3)

الفقرة (13) : " إطار المعايير الدولية للتدقيق " المعيار (120) .
يعزز رأي مراقب الحسابات **مصادقية القوائم المالية** بما يوفره من مستوى عال وليس
مطلقاً من الثقة (م.ع.م. ق، 2007: 39) .

الفقرة (17) : الرأي " تقرير مراقب الحسابات " المعيار (700) .

" يجب أن ينص تقرير مراقب الحسابات فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً لإطار التقارير المالية، فيما إذا كانت القوائم المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية " (م. ع. م. ق، 2007: 227) .

الفقرة (24) : " التكاليف بالمراجعة " المعيار (910) .

"استناداً للعمل المنجز، على المدقق تقدير فيما إذا كانت هناك أي معلومات تم الحصول عليها خلال عملية التدقيق، تشير إلى أن القوائم المالية لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً للإطار المحدد للتقارير المالية " (م. ع. م. ق، 2007: 284) .

إن رأي مراقب الحسابات الشخصي النظيف المكتوب في تقريره من الأهمية بحيث يطمئن مستخدمي القوائم المالية بمصداقيتها وأنها تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة وأرباحها أو خسائرها وتدفقاتها النقدية بذات التاريخ .

1-3-2-3- الحيادية Neutrality :

الفقرة (1) : الأهداف والنطاق " تقرير مراقب الحسابات " الدليل (2) .

تسعى مهنة مراقبة الحسابات إلى ترسيخ قناعة لدى الجمهور بأهميتها كأداة محايدة من خلال تحديد واجبات ومسؤوليات مراقبي الحسابات بشكل واضح ومحدد لكونه شخصاً مهنيّاً يؤدي عمله وفقاً لأطر وقواعد معتمدة ومتعارف عليها، لأن فئات متعددة من المجتمع تستند على رأيه، الأمر الذي يترتب عليه مسؤولية كاملة أمام الجهات المستخدمة لتقريره . (م. م. م. ر. ع، 1999: 1)

الفقرة (7) : " المعايير الأساسية للتدقيق " الدليل (3) (م. م. م. ر. ع، 1999: 2) :

وجوب استقلال مراقبي الحسابات وتجنب وجود المنفعة، كما إن إجراءات التدقيق المتعارف عليها تستلزم اتخاذ موقف مستقل في التفكير الذهني لمراقبي الحسابات بعيداً عن أي مؤثرات قد تؤثر على نوعية عمله أو حكمه الشخصي .

إن من المعايير الأساسية المتعلقة بشخصية مراقبي الحسابات والتي ينبغي أن يتصف بها جميع مراقبي الحسابات هي الاستقلالية والحيادية على طول العملية التدقيقية من بدايتها إلى نهايتها، لأن صفة الحيادية هي المعول عليها من قبل جمهور المستخدمين وأن توافرها يردم الفجوة بين ما يتوقع أن يحصل عليه جمهور المستخدمين من مراقبي الحسابات وبين رأي مراقبي الحسابات بالقوائم المالية .

1-3-3- Secondary Characteristics Qualitative النوعية الثانوية للخصائص النوعية

1-3-3-1- القابلية للمقارنة Comparability .

الفقرة (2) : " المقارنات " المعيار (710) (م.ع.م.ق ، 2007: 237) :
 " يجب على مراقب الحسابات أن يحدد فيما إذا كانت **المقارنات** مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع إطار التقارير المالية المناسب للقوائم المالية التي يتم تدقيقها".
 الفقرتين (1، 2) : مناقشة حول أطر التقارير المالية :

المعايير
التدقيقية
وعلاقتها
بالخصائص
النوعية

ملحق (1) " المقارنات " المعيار (710) (م.ع.م.ق ، 2007: 242) :
 " **المقارنات** التي تشمل فترة واحدة أو عدة فترات سابقة ، توفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات ضرورية لتحديد الاتجاهات والتغيرات التي تؤثر على الشركة خلال فترة (أو فترات) من الزمن ".

1-3-3-2- الثبات Consistency :

الفقرة (2/ج) : " **الأرصدة الافتتاحية** " المعيار (510) (م.ع.م.ق ، 2007: 151) :
 على مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة أثبات كافية بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل **ثابت** ، وأن التغيرات في السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب
 الفقرة (13) : " **الأرصدة الافتتاحية** " المعيار (510) (م.ع.م.ق ، 2007: 153) :
 في حالة عدم تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالفترة الجارية بشكل **ثابت** وعند عدم تسوية التغيرات بشكل مناسب والإفصاح عنها بشكل ملائم ، فعلى مراقب الحسابات أن يبدي رأياً متحفظاً يلاءم الحالة .

الفقرة (2) : " المقارنات " المعيار (710) - ملحق (1) (م.ع.م.ق ، 2007: 242) :
 " بموجب أطر التقارير المالية السائدة في عدة بلدان ، فإن قابلية المقارنة **والثبات** هي صفات خاصة مشتركة ، **فالثبات** (مثلاً ، الثبات في استخدام مبادئ المحاسبة من فترة لأخرى، ثبات طول فترة تقديم التقارير.....الخ) شرط أساسي لقابلية المقارنة الحقيقية".
 ينبغي على مراقبي الحسابات عند حدوث أي تغيير في المعالجات والسياسات المحاسبية المستخدمة (بمعنى عدم ثبات هذه الطرائق والأساليب في الفترة الجارية عن الماضية) ، أن يشير في فقرة توضيحية إلى ذلك التغيير في تقريره ، إذ عليه أن يقوم بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية أو تقرير مجلس الإدارة بهدف تحقيق خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة ، وينبغي عليه الإفصاح عن التغيرات في الظروف التي تؤثر على الشركة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي لها من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى .

٢ - قواعد السلوك المهني وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ومدى إلزامها لمراقبي الحسابات بالتحقق من توافرها :

□ - قواعد السلوك المهني :

باستقراء واقع البيئة التدقيقية نرى أن من يحكم العمل التدقيقي : مجموعة من الأعراف والتقاليد التي يتم ترسيخها من قبل جهات مهنية خاصة لتمثل قواعد وأسس ومبادئ ومعايير يتم العمل بموجبها في مهنة التدقيق .

إن ما يميز مهنة ما هو تحمل مسؤوليتها أمام الجمهور ، ويبدو أحياناً أن واجب الأعضاء نحو مهنتهم والمجتمع قد يتعارض مع اهتماماتهم الشخصية، فمن المناسب أن تضع هيئات الأعضاء المتطلبات المناسبة لتضمن المستوى العالي لأدائهم وتحافظ على ثقة الجمهور بهذه المهنة ، إلا أن هذه المعايير تكون بمثابة الحد الأدنى لمستوى السلوك والتصرفات التي ينبغي أن يلتزم بها أعضاء المهنة (توماس وهنكي ، 1989: 172) .

وقد وردت بعض المعايير والتعليمات فيما يخص ضرورة الالتزام بقواعد السلوك المهني الصادرة عن مجلس نقابة المحاسبين والمدققين 1983/12/12 ، وهي كالآتي :

المادة (1) : الحياد والاستقلال المهني " قواعد السلوك المهني " (م.ن.م.م.ع ، 1983: 1)^(٧).
على مراقب الحسابات أن يكون مستقلاً ذهنياً وأن يكون حيادياً ، ومتجرداً من أية مصلحة ذاتية قد تحيده عن الموضوعية والأمانة في أي عمل مهني يقوم به .

المادة رقم (36) : المسؤولية عن التقصير والإهمال " قواعد السلوك المهني " (1983: 8-9)
يعرف تقصير مراقب الحسابات الذي يمارس المهنة ضمن الإطار العام الآتي :

" فعل أو إغفال فعل من قبل مراقب الحسابات نتيجة عدم أدائه لمهمته المهنية بتلك المهارة والخبرة والعناية المتوقعة اعتيادياً من مراقب حسابات مؤهل مهنيّاً وعمليّاً ينتج عن ذلك خسارة مالية أو معنوية للجهة التي يكون من واجب مراقب الحسابات مهنيّاً الاعتناء تجاهها " .

المادة رقم (40) : المسؤولية عن التقصير والإهمال " قواعد السلوك المهني " (1983: 9)
على مراقب الحسابات مراعاة الأمور المبينة أدناه في عمله :

- يجب أن يُنَجَزَ التدقيق والتقارير المتعلقة به **بالعناية المهنية اللازمة** ومن قبل مراقب الحسابات
- يجب أن يتضمن التقرير رأياً واضحاً حول القوائم المالية . (إشارة إلى الموثوقية) .

(٧) (م.ن.م.م.ع) : مجلس نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين .

ينبغي أن لا تكون لمراقبي الحسابات أية مصلحة شخصية مع إدارة الشركة وأن يكون مستقلاً ويعمل بموضوعية وأمانة وأن يبذل العناية المهنية اللازمة في العمل التدقيقي وبالتالي في إبداء رأيه بالقوائم المالية خدمةً للمجتمع المتمثل في جزء منه مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين وغيرهم ، وأن يعمل قدر الإمكان لتلبية حاجاتهم في قوائم مالية تتوافر فيها الملاءمة والموثوقية .

كما جاء في أدلة التدقيق الوطنية والمعايير الدولية للتدقيق ، ما يشير إلى قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين ، إذ نجد أن القوانين والتشريعات لا تسمح لأي شخص بمزاولة مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الصفات الأساسية والعلمية والمهنية تجعل منه أهلاً لأن يتقبل تلك المسؤولية (الطحان، 1976: 40) ، ومن أهم هذه الصفات

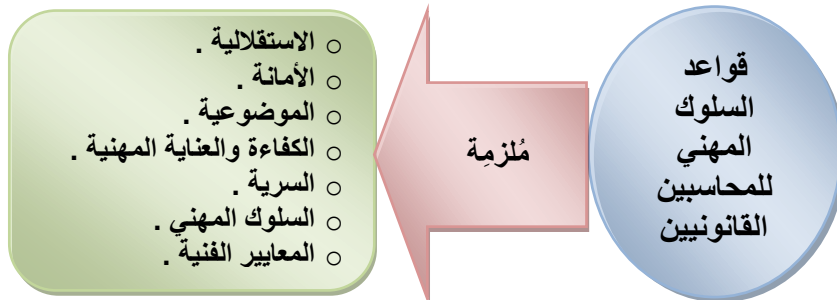
الفقرة (11) : " المعايير الأساسية للتدقيق " الدليل (3) (م.م.م. ر.ع، 1999: 2) :

" على مراقب الحسابات **الالتزام** بأدب وسلوك المهنة المتعارف عليها والمنصوص عليها في التشريعات المهنية "

الفقرة (4): معيار تدقيق دولي " المبادئ العامة للتدقيق " معيار (200) (م.ع.م.ق، 2007: 45):
على مراقب الحسابات **الالتزام** " بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين " الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إن مبادئ السلوك المهني التي تحكم مسؤوليات مراقب الحسابات هي كالاتي (م.ع.م.ق ، 2007) :

الشكل (11)

مبادئ قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الواردة في معيار التدقيق الدولي (200)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار التدقيق الدولي

الفقرة (4) : المبادئ العامة للتكليف بالتدقيق معيار دولي " **التكليف بالمراجعة** " معيار (910) .
يجب أن يلتزم مراقب الحسابات بـ ((قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين)) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وتتضمن قواعد السلوك المهني التي تحكم المسؤوليات المهنية للمدقق على ما يلي^(٨) : (م.ع.م.ق، 2007: 281)
(الاستقلالية ، الأمانة ، الموضوعية ، الكفاءة والعناية المهنية ، السرية ، السلوك المهني ، المعايير الفنية)

^(٨) أكد هذه الاعتبارات البيان الدولي لمهنة التدقيق 1007 الفقرة (4) : المتطلبات القانونية والمهنية 2007: 427 .

□ - نظام ممارسة المهنة :

أما نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات العراقي رقم (3) لسنة 1999 الصادر عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات ، فقد أورد بعض التعليمات وكالاتي :

المادة (12) : " نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات " (1999: 1) على مراقب الحسابات :

4/الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء التي يعتمدها المجلس في تنظيم المهنة .

4/الالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق

المادة رقم (13) : " نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات " (1999: 4) يتعرض مراقب الحسابات للمساءلة في حالة مخالفة قواعد السلوك المهني .

قواعد السلوك المهني وعلاقتها بالخصائص النوعية ومدى إلزام مراقبي الحسابات بالتحقق من الخصائص النوعية

إن نظام ممارسة المهنة قد أشتراط على مراقبي الحسابات الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء والمعايير التدقيقية ، وإلا فقد يتعرض للمساءلة المهنية ، وقد تم التطرق في هذا المبحث إلى أن التزام مراقبي الحسابات بالقواعد والمعايير سيؤدي بالنتيجة إلى حرصهم في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

□ - قواعد السلوك الأخلاقي:

الأخلاقيات هي حالة ذهنية وليست مجموعة من القواعد ، فالأخلاق مبادئ تتعلق بخصائص مثل الأمانة والنزاهة والاعتمادية والمسؤولية وجوانب أخرى من السلوك القويم مقابل السلوك الخاطئ وبالرغم من أن قواعد السلوك المهني تحدد ما يمكن أن يفعله مراقبو الحسابات وما لا يفعلوه ، فإن المراقب ذو الشخصية القوية هو الذي يستطيع أن يقرر ما هو الشيء السليم الأخلاقي الواجب القيام به (حماد 2007: 162) ، ويرى (Anderson) أن الأخلاق المهنية تهتم أولاً بمبادئ السلوك المناسب لشخص مهني في سلوكه وعلاقاته مع الجمهور والعملاء وزملائه المهنيين ، وتهتم ثانياً بقواعد محددة يمكن الاسترشاد بها في الحالات العملية (1977:36) .

وقد أشار دليل التدقيق (3) " المعايير الأساسية للتدقيق " في الفقرتين (8 ، 11) إلى أهم المعايير الأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها مراقبو الحسابات وكالاتي :

" يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقيماً ونزيهاً ومخلصاً في أداء عمله المهني وأن يتوخى العدالة وأن يكون محايداً غير متحيزاً عند تكوين انطباعاته وإعطاء الرأي ، وأن يكون استقلاله حقيقةً ومظهراً ، غير مرتبط بأية مصلحة أو ضغوط تتال من تجرده "

" على مراقب الحسابات الالتزام بأدب وسلوك المهنة المتعارف عليها والمنصوص عليها في التشريعات المهنية " . (م.م.م. ر.ع ، 1999: 2) .

ومن جانب آخر توجد العديد من القيم الأخلاقية في المجتمع والتي لا يمكن إدراجها ضمن القانون الوضعي ، مثل : الاستقامة ، الولاء ، السعي للتفوق (أرنز ولوبك، 2008: 103) . ويرى الباحث أن الأساس في العمل التدقيقي هو أخلاقي بالمرتبة الأولى ، إذ أن جوهر العملية التدقيقية يهتم بالمبادئ الأخلاقية كالعدالة والأنصاف والحقيقة والتحري عن هذه المبادئ في التطبيق من خلال فحص القوائم المالية . وقد يتعرض مراقبي الحسابات للمساءلة القانونية ، إذ تمت الإشارة إلى ذلك في الآتي :

الفقرة (8.4 / ج) : السرية " قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين " عن مجلس المهنة :

عند قيام المحاسب القانوني بعملية الاتصال ، عليه أن يعرف إن كان يتعرض للمسؤولية القانونية أم لا ، وما هي النتائج المترتبة عليه .

٣ -المسؤولية القانونية والمساءلة التي تقع على مراقبي الحسابات :

ينبغي على المهنيين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة دائماً أداء عملهم على وفق مستوى مناسب من العناية المهنية عند تقديم الخدمات للآخرين ، ويتحمل مراقبو الحسابات المسؤولية المنصوص عليها في القانون العام فيما يتعلق بعقودهم مع العملاء ، إذ يتم مسائلتهم قانونياً بدعوى الإهمال والتقصير أو خرق التعاقدات التي تؤدي إلى عدم تقديم الخدمة أو عدم بذل العناية المهنية اللازمة ، ويمكن أن يخضع مراقبي الحسابات للمساءلة القانونية في حالة قيام طرف آخر (ثالث بخلاف العميل) برفع الدعوى القضائية ضدهم ، وفي الآونة الأخيرة بدأت تتسع دائرة مسؤولية مراقبي الحسابات وذلك كنتيجة طبيعية لتزايد اعتماد الغير على القوائم المالية المدققة من قبلهم في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة .

□ -مسؤوليات مراقبي الحسابات المهنية :

□ - المسؤولية تجاه العميل (التعاقدية) :

تنشأ مسؤولية مراقب الحسابات تجاه عميله لامتثاله عن تنفيذ العقد المبرم وتنفيذ جميع بنوده بالكامل على اعتبار أن العقد الموقع بين مراقب الحسابات والعميل يُعدّ حَجَر الزاوية في أي مسؤولية تجاه العميل ، وأن مراقب الحسابات مسؤولاً دائماً أمام عميله عن الأضرار الناتجة عن إهماله إذا فشل في الإيفاء بالالتزام بمعايير بذل العناية المهنية عند قيام بعملية التدقيق أو الخدمات ذات الصلة .

□-□-□ المسؤولية تجاه الطرف الثالث :

المسؤولية
القانونية
والمساءلة
التي تقع
على
مراقبي
الحسابات

يقصد بالطرف الثالث جميع الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية المدققة وما تحتوي من معلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (بخلاف العميل الذي أتفق مع مراقب الحسابات) ومن بين هذه الأطراف حملة الأسهم الحاليين والمحتملين والبائعين ورجال البنوك والدائنين المختلفين ، وتنشأ هذه المسؤولية من عدم الوفاء بالالتزام نشأ عن سياسات اجتماعية عرفية .

وبذلك يكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن إهماله العادي أمام طرف ثالث قد يكون معروفاً له أو طرف آخر كان ينبغي على مراقب الحسابات التنبؤ باحتمال استخدامه للقوائم المالية ، بشرط أن يثبت اعتماده في اتخاذ قراره على القوائم المالية التي دققها مراقب الحسابات .

أن المسؤولية التي تقع على مراقب الحسابات هي نتيجة طبيعية لاعتماد الطرف الثالث على رأي مراقب الحسابات الذي يحدد فيه مدى دقة وصدق وعدالة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي ، ويكون مراقب الحسابات متهم إذا تبين إهماله أو تقصيره وأن الأضرار كانت بسبب اعتماد الطرف الثالث على هذه القوائم ، ولا شك أن هذا سيؤدي إلى تزايد مسؤولية مراقبي الحسابات تجاه الطرف الثالث وسيكون لذلك الأثر الكبير على المسؤولية القانونية لمراقبي الحسابات (مسعد والخطيب، 2009: 177) .

إما من حيث مسؤولية مراقبي الحسابات تجاه الغير، فمن الواضح انه لا توجد علاقة تعاقدية بين مراقبي الحسابات والغير، (الأطراف التي تستخدم القوائم المالية التي خضعت لتدقيقه) ، كما لا يوجد أي التزام قبلهم لأنه لم يتعاقد معهم بطريقة مباشرة ، إلا انه متى ما كان يعلم بالغرض الذي من اجله ستستخدم القوائم المالية التي يعد تقريره عنها وأهمل ذلك ، فإنه سيعطي الغير الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه (عطا الله، 1992: 116) .

ويرى الباحث أن مراقب الحسابات غير مسئول عن كل خطأ أو سوء تقدير في القوائم المالية ، فمراقب الحسابات لا يستطيع أن يكون الضامن المطلق لصحة ودقة القوائم المالية وسلامة الأعمال ، لأن التكاليف التي سيتكبدها مجتمع مستخدمو القوائم المالية للوصول إلى مستويات عالية من التأكد ستتجاوز فوائدها ، بالرغم من أن ارتفاع أجور التدقيق قد لا يعني بالضرورة اكتشاف حالات الاحتيال خصوصاً تلك التي تكون مخططة بشكل جيد ، ولكن يقع على عاتق مراقبي الحسابات مساعدة مستخدمي القوائم المالية في طمأننتهم بأنها أعدت بموثوقية على وفق المعايير والقواعد المحاسبية والمتطلبات القانونية ذات العلاقة ، وأنها ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

□-□-□ - المسؤولية الأدبية (التأديبية) :

يتعرض مراقبي الحسابات لهذا النوع من المسؤولية عند مخالفتهم أحد قواعد السلوك المهني ، وقد نص نظام ممارسة مهنة التدقيق ومراقبة الحسابات في العراق رقم (3) لسنة 1999 المعدل على العقوبات الآتية : الإنذار ، الحرمان من ممارسة المهنة لمدة لا تقل عن 180 يوماً ، إلغاء الإجازة بممارسة المهنة وترقيين اسم المخالف .

المسؤولية
القانونية
والمساءلة
التي تقع
على
مراقبي
الحسابات

وأدناه العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها مراقبي الحسابات عند مسألتهم تأديبياً وبالترتيب التصاعدي : التنبيه ، الإنذار ، التوبيخ ، الوقف عن ممارسة المهنة مدة معينة ، شطب الاسم من جدول الجمعية أو النقابة .

ويتعرض مراقبي الحسابات إلى هذا النوع من المسؤولية عند أخلاصهم بقواعد السلوك المهني وآداب المهنة والواجبات المهنية التي تُنظَّم من قبل نقابات وجمعيات مهنة المحاسبة والتدقيق .

ويرى الباحث أن على مراقبي الحسابات مسؤولية أمام عميله والجمهور ، وينبغي أن يلتزموا بقواعد السلوك المهني وتنمية العلاقات الطيبة مع الآخرين من أعضاء المهنة وهي مؤشر على رقي الأخلاق والموضوعية ، فضلاً عن السعي دائماً لرفع مستوى المهنية وسمعتها اجتماعياً وخلقياً وفنياً

□-□-□ - مسؤوليات مراقبي الحسابات القانونية :

□-□-□ - مسؤولية مراقب الحسابات الجنائية (الجزائية) :

عرفت المسؤولية الجنائية لمراقبي الحسابات بأنها الاحتيال على شخص من خلال معرفته بوجود تزيف في القوائم المالية ، فالمسؤولية الجنائية هي المسؤولية التي تترتب نتيجة قيام مراقبو الحسابات بفعل أثناء ممارستهم عملهم ، إذ إن نتيجة هذا الفعل الجرمي يؤدي في النهاية إلى إلحاق الضرر بالمجتمع (ارينز ولويك، 2008: 177) .

تعتبر المسؤولية الجنائية عندما تكون الأخطاء والمخالفات التي يرتكبها مراقبو الحسابات تضر بالمجتمع ، وتتعد (أركان) المسؤولية الجنائية لمراقب الحسابات إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات (الخاصة) رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) .

إذ نصت المادة (218) من قانون الشركات المذكور على :

" يخضع للعقوبة أي مسؤول في شركة تعمد إعطاء بيانات أو معلومات غير صحيحة إلى جهة رسمية حول نشاط الشركة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو أسهم وحصص أعضائها أو كيفية توزيع الأرباح . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة أو غرامة لا تزيد عن (12 000 000) اثنا عشر مليون دينار ، ويجوز تنفيذ العقوبتين بناء على فداحة المخالفة "

ويرى الباحث إن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية بخلاف المسؤولية المدنية فكل من يقترب أحد الأفعال التي يُعاقب عليها القانون يتحمل هو شخصياً العقوبة ويشترط العمد لتحقيق هذا النوع من المسؤولية ، فقد يكون هناك إهمال من مراقب الحسابات لكنه لا يتحمل هذه المسؤولية لأن إهماله ليس عن عمد وسوء نية .

□-□-□ مسؤولية مراقب الحسابات المدنية :

تعد مسؤولية مراقبي الحسابات المدنية مسؤولية تضامنية مع إدارة الشركة ولا تعتبر مسؤولية شخصية ، إلا إنه يعتبر مراقب الحسابات مهماً عند تقصيره في أداء واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية والمحلية المعتمدة أو بسبب إصدار قوائم مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري ، مما لها الأثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية (مسعد والخطيب، 2009: 85) .

وتترتب المسؤولية المدنية على مراقب الحسابات في حالة تحقق ضرر مادي أو معنوي للجهات المستخدمة للبيانات المالية ناتج عن تقصيره أو إهماله يترتب عليه دفع تعويضات للجهة المتضررة (الخليل، 2006: 25) .

ونصت المادة (136) من قانون الشركات (الخاصة) العراقي رقم (21) لسنة 1997 بالآتي :

" على مراقب الحسابات أن يدلي برأيه حول الحسابات الختامية للشركة المساهمة أمام هيئتها العامة ، ويجب أن يتناول رأي المراقب المسائل الآتية :

أولاً : مدى سلامة حسابات الشركة وصحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية .

ثانياً : مدى تطبيق الشركة للأصول المحاسبية المرعية .

ثالثاً: مدى تعبير الحسابات الختامية عن حقيقة المركز المالي للشركة في نهاية السنة ونتيجة أعمالها .

رابعاً: مدى تطابق الحسابات مع أحكام هذا القانون وعقد الشركة .

خامساً: ما وقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة على وجه يؤثر في نشاطها أو مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند تدقيق الحسابات الختامية "

وقد عُدَّ مراقب الحسابات وكيلاً عن الشركة التي يقوم بتدقيقها حيث نصت المادة (137) من القانون المذكور أعلاه على :

" يُسأل مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن الشركة في مراقبة وتدقيق حساباتها "

أما قواعد السلوك المهني الصادرة عن مجلس نقابة المحاسبين والمدققين لعام 1983 فقد أوردت في المادة (38) منه أن أي إهمال منه قد ينعكس على قرارات مستخدمي القوائم المالية وكالاتي : (م.ن.م.م.ع، 1983: 9)^(٩)

المسؤولية
القانونية
والمساءلة
التي تقع
على
مراقبي
الحسابات

على مراقب الحسابات أن يكون دقيقاً في تقريره وموضوعياً ونزيهاً ، وعليه أن يتوقع أن بعض التقارير والقوائم المالية المرفقة بها قد يعتمد عليها من قبل أطراف ثالثة غير العملاء أو قد يكون مطلوباً منه **قانوناً** أن يكون حذراً أو متوقعاً فيه الحذر باحتمال استعمالها ، وإن أي إهمال مهني قد ينعكس على هذه الأطراف مما قد يمكنها من **مقاضاته** .

□-□-□ - مسؤولية مراقب الحسابات المعنوية :

ويقصد بالمسؤولية المعنوية توافر الركن المعنوي لتحقيق المسؤولية المعنوية إذ لا يكفي الإسناد المادي للفعل أو الامتناع المخالف للقانون لشخص معني ليكون مسئولاً معنوياً وإنما يجب أن يكون هنالك إرادة وإدراك وفهم للفعل الذي قام به (القيسي، 2005: 120) .

ويعتبر الإهمال حالة من حالات فشل مراقب الحسابات في أداء خدماته بعناية واجبة ، وهنا يتطلب التحديد الواضح لمستوى العناية المهنية اللازمة أو درجة ومدى المهارة والخبرة المطلوبة من مراقب الحسابات ، لذا يُسأل مراقب الحسابات عن نتيجة قيامه بتعمد عدم الالتزام بالواجبات أو حالة تغيير واقع الحال عند إصداره لتقريره لأجل تحقيق منافع خاصة له (يوسف، 2009: 77)

ويرى الباحث أن على مراقبي الحسابات اللجوء إلى حماية أنفسهم ومهنتهم من أنواع المسؤوليات كافة وذلك عن طريق الالتزام بمستوى جيد من بذل العناية المهنية اللازمة وعدم التقصير في أداء المهام التدقيقية والالتزام بالمسؤولية المهنية والأدبية والقانونية ، لأن عدم التزام مراقب الحسابات بالمسؤولية المهنية والأدبية وعدم تحملها يعرض مراقب الحسابات للخروج من المهنة تماماً ، أن هذه المسؤولية تنعقد عند ارتكاب مراقب الحسابات عملاً يتسبب بضرر للمجتمع نتيجة اعتمادهم على التقارير الصادرة عنهم ، وفي هذه الحالة ينبغي تحديد مجال المساءلة استناداً إلى التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقوانين العقوبات وأخيراً نصوص قانون تنظيم تداول الأوراق المالية .

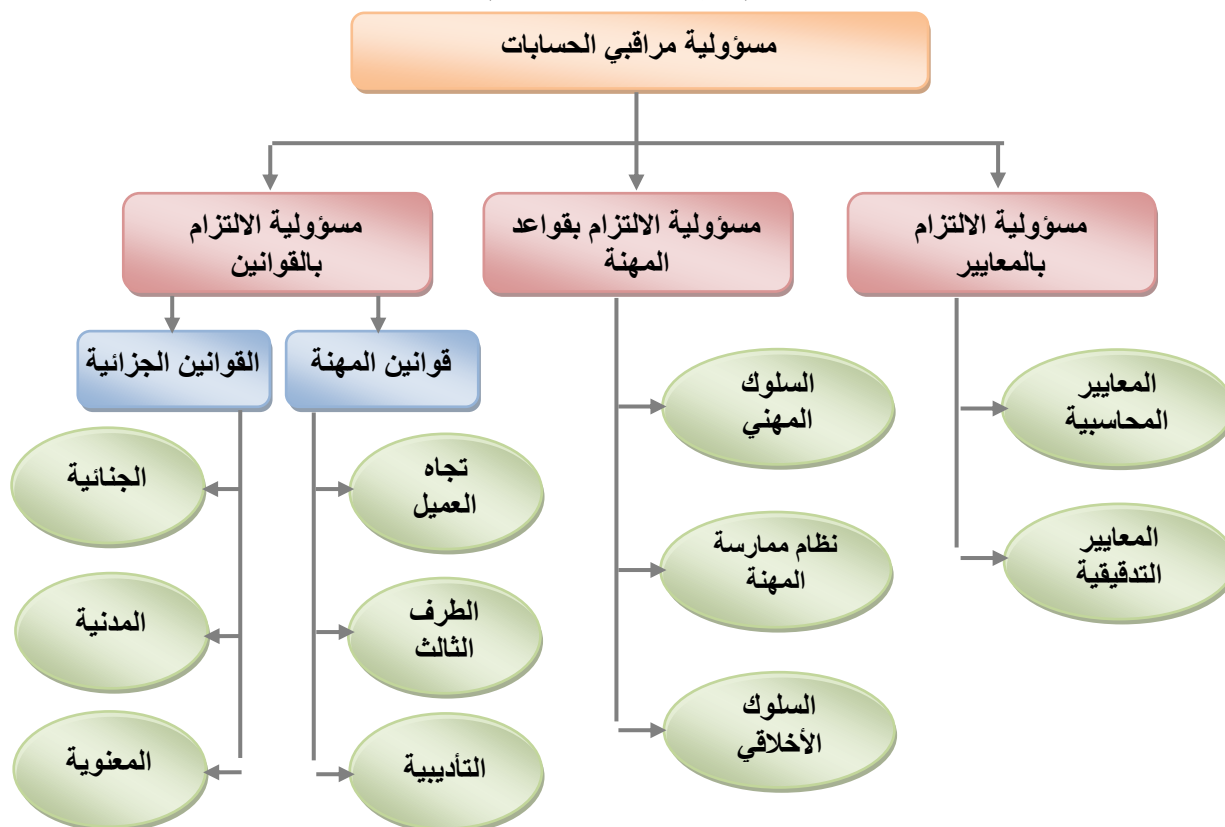
(٩) مجلس نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين .

ويطلق على المسؤولية (بالتقصيرية) لأن الالتزام القانوني يعني عدم الإضرار بالغير ويمكن لمراقب الحسابات أن يتعرض للمساءلة القانونية إضافة للمسؤولية الأدبية في حالة إثبات اعتماد أي من هؤلاء المستخدمين على هذه القوائم المالية (التي جرى تدقيقها وإصداره تقريراً بشأن صدقها وعدالتها) إجراء مقاضاته في حالة الإضرار التي تعرض لها نتيجة ظهور أخطاء أو تحريفات جوهرية عن تلك القوائم وقد برز مفهوم (المستخدمين المتوقعين) في السنوات الأخيرة للسماح إلى الطرف الثالث بطلب التعويض في حالة إثبات إهمال مراقب الحسابات .

وعلى ذلك كله تقع جملة من المسؤوليات على مراقبي الحسابات وهي كالآتي :

الشكل (12)

المسؤوليات التي تقع على عاتق مراقبي الحسابات*



*المصدر: من إعداد الباحث

ويرى الباحث أن المعايير والقواعد المحاسبية والأدلة التدقيقية الدولية والمحلية ، فضلاً عن قواعد السلوك المهنية والأخلاقية الدولية والمحلية ، وكذلك القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية في البلدان ، قد ورد في الكثير من فقراتها مجتمعةً (كما مر شرحه وتوضيحه) تحدد مدى دور ومسؤولية مراقبي الحسابات .

خلاصة الفصل الثاني :

تم في هذا الفصل وفي المبحث الأول منه اعتماد المعلومة المحاسبية كمدخل للقوائم المالية كونها المفردة التي تحتويها القوائم المالية وهي ما يتم الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية لأغراض عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية ، إذ تم التطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية وتعريفها ثم أهميتها لمستخدميها وشكل وطريق العرض ومدى كفايتها لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بمستوى معين من الجودة وأثرها على اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة مثل شراء الأسهم أو بيعها أو الاحتفاظ بها أو تعديل قرارات سابقة وتصحيح مساراتها تبعاً للنتائج الاقتصادية المترتبة على تلك القرارات .

وفي المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل وبالرجوع إلى الأنموذج الافتراضي الذي تم إعداده من قبل الباحث ، يظهر جلياً الدور الرئيس لإدارة الشركة ومسؤوليتها في إعداد وعرض القوائم المالية للجمهور وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية وتضمنها كافة المعلومات بما يتلاءم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليتها في عرض قوائم مالية تتوافر فيها الخصائص النوعية كالملائمة بعناصرها الثلاثة (التوقيت الملائم، القيمة التنبؤية، القيمة الارتجاعية) والقابلية للفهم والثبات في التطبيق من فترة لأخرى ، إذ تضمن المبحث الثالث التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بعد أن تم اختيارها من قبل الباحث وترتيبها من وجهة نظره ومن بين مجموعة من الكتب والمصادر ذات الاختصاص المحاسبي والتدقيقي وتم وضعها بالترتيب والتدرج الآتي :

أولاً - الخصائص الرئيسة Ingredients of Primary Qualities :

(١) الملاءمة Relevance : (الوقئية Timeliness ، القيمة التنبؤية Predictive Value

والقيمة الارتجاعية Feedback Value) .

(٢) الموثوقية Reliability : (القابلية التحقق Verifiability ، الحيادية Neutrality والتمثيل

الصادق Representational Faithfulness) .

ثانياً - الخصائص الثانوية Secondary Qualities :

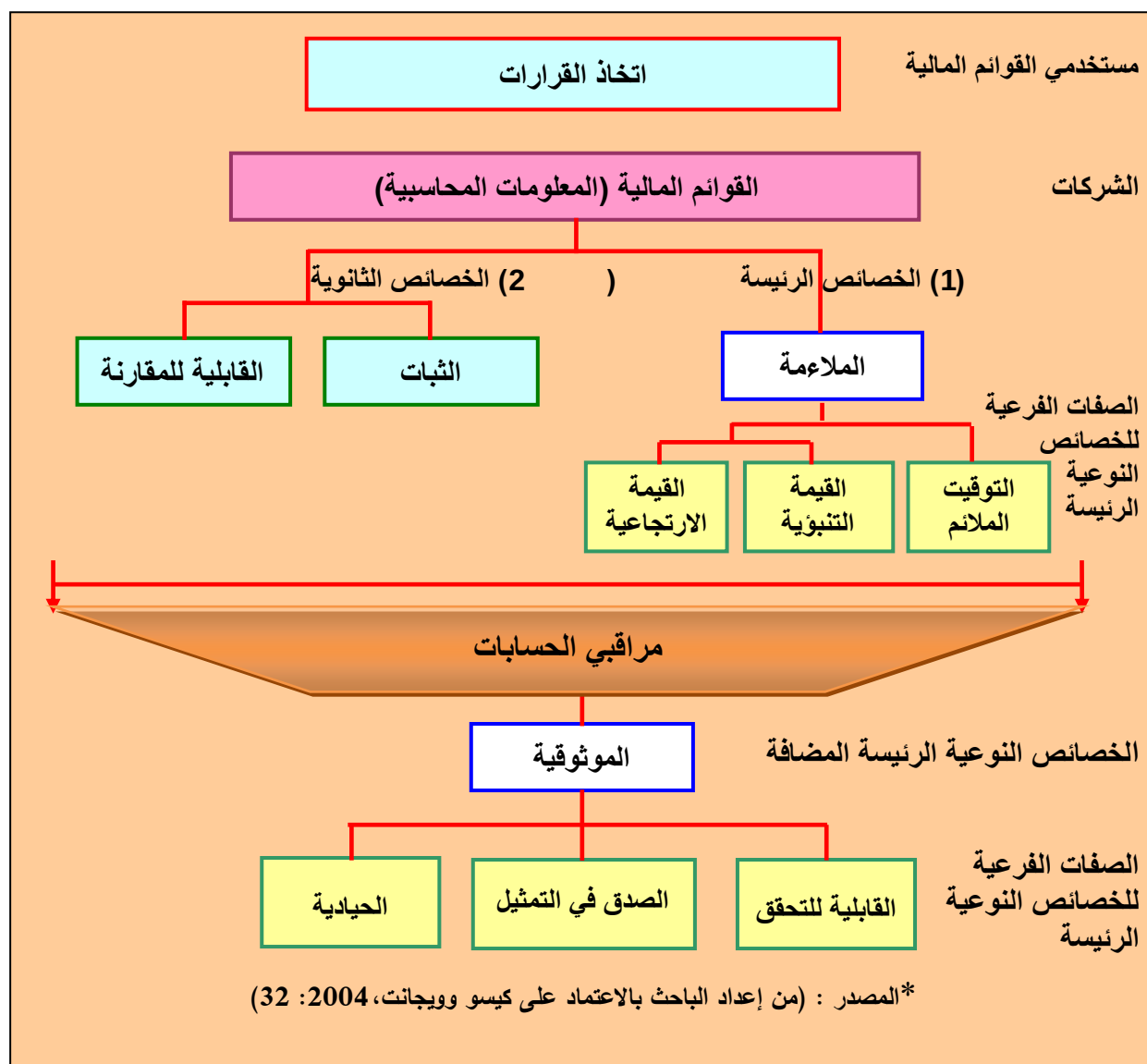
(١) قابلية المقارنة Comparability .

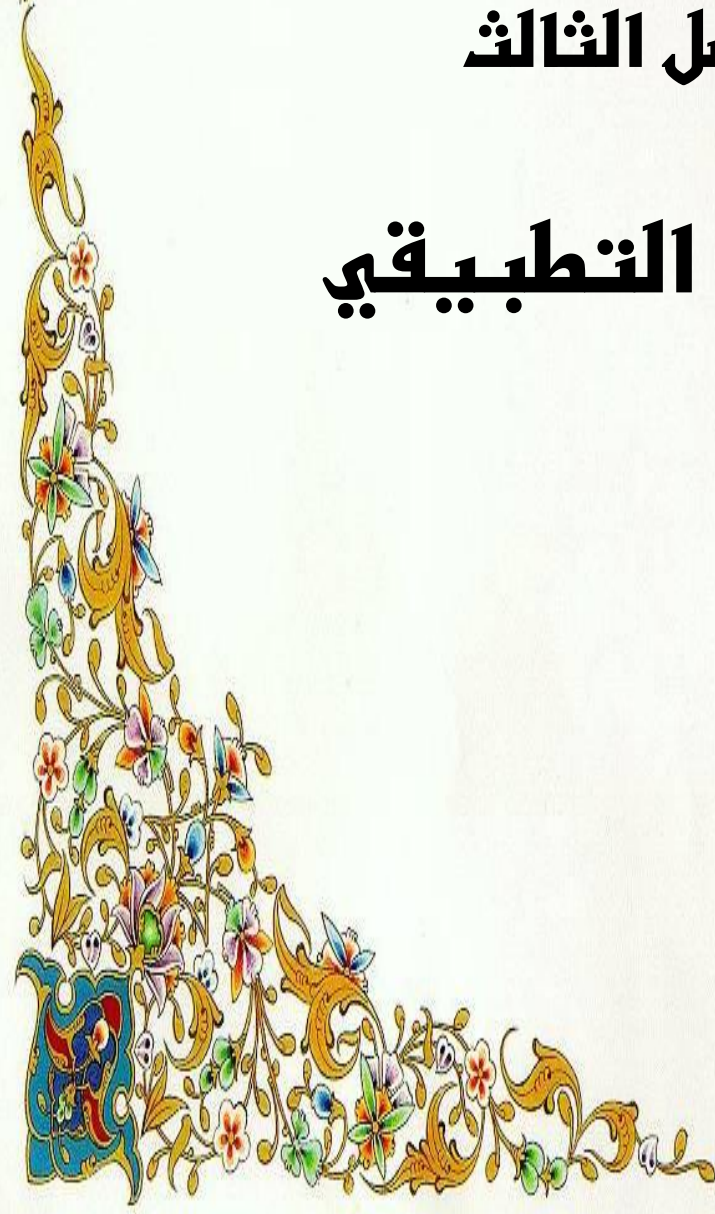
(٢) الثبات Consistency .

الفصل الثاني...مدى الإلزام على مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للبحث الثاني

وللتوصل إلى مدى مسؤولية مراقبي الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومدى الإلزام الذي يقع عليهم ، فقد جاء المبحث الرابع لإيجاد حقيقة أن على مراقبي الحسابات مسؤولية في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبأدلة تم استخراجها واستيحائها من المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية والقوانين والتشريعات المرعية في هذا الجانب مدعمة بالأشكال التوضيحية المعتمدة .

الشكل (13) نتائج الدراسة والبحث*





الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

المبحث الأول

مدى تحقق مراقبي الحسابات من توافر الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية

لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Auditors Verification of Qualitative Characteristics Existing on Financial Statement of Co's Recording in IRAQ Stock Exchange

وفي هذا المبحث سيتم الفحص النوعي للقوائم المالية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للتحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبدايةً سيتم التعرف على القوانين والتعليمات والقواعد ذات الصلة بالموضوع للاعتماد عليها في وضع المحددات لعملية فحص القوائم المالية للشركات عينة البحث ، على اعتبار أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الشركات بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تمارسه وسواء كانت تهدف لتحقيق الربح أو لا تهدف إلى تحقيق الربح .

□ - أهم القوانين والتعليمات والقواعد والأعراف ذات العلاقة :

1-1- قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) :

يهتم هذا القانون بتنظيم أعمال الشركات في العراق ، وقد جاء في المادة (117) بان الشركة ملزمة وخاصة إدارتها بوضع وتقديم الحسابات الختامية للسنة السابقة خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة وإعداد تقرير شامل بشأنها وبنائج تنفيذ الخطة السنوية على أن تتضمن هذه الحسابات :

(١) الميزانية العامة .

(٢) كشف حساب الأرباح والخسائر .

(٣) أية بيانات أخرى تقررها الجهات المختصة .

لما جاء في نفس المادة من القانون المذكور بضرورة أن تقدم الشركة التقارير الدورية إلى مراقب الحسابات وتقرير سنوي إلى الهيئة العامة عن نتائج تنفيذ خطط الشركة المستقبلية .

كما برز في هذه التعليمات دور مراقب الحسابات في إبداء رأيه المهاد في التقارير

المالية للشركات من خلال كتابة التقرير الذي تم تحدي مضمينه في هذه التعليمات مع بيان أنموذج للتقرير وبما يكفل التأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية عن أية معلومات (مالية أو غير مالية) يمكن أن تؤثر في المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال وبالتالي الأثر المباشر على مدى صحة قرارات مستخدمي التقارير المالية .

1-2- الأداة التدقيقية التي تحكم نشر القوائم المالية :

لقد أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق (م.م.م. ر.ع) ستة أدلة تدقيقية والتي تخص مسؤولية مراقبي الحسابات حول القوائم المالية التي يتم فحصها وتدقيقها من قبلهم إذ جاء في دليل التدقيق رقم (2) " تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية " :

1-2-1- بيان الهدف من وضع القواعد هو توفير الإرشادات حول شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الخارجي عند قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد بالقوائم المالية في نهاية العملية التدقيقية (م.م.م. ر.ع، 1999: 1)

أما دليل التدقيق رقم (3) " المعايير الأساسية " :

1-2-2- فقد جاء على ذكر المعايير الأساسية العشرة المتعارف عليها والتي من الضروري الالتزام بها عند القيام بأعمال التدقيق وذلك من خلال وصف أن هذه المعايير ينبغي أن يلتزم بها مراقبو الحسابات لضمان تحقيق أعلى مستوى من الأداء المهني ، فضلاً عن لتحديد المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات (م.م.م. ر.ع، 1999)

1-3- تعليمات السوق وهيئة الأوراق المالية العراقية^(١٠) : (<http://www.isc.gov.iq>)

جاء القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 ليحكم سوق المال في العراق ، ومن خلاله تأسس السوق وهيئة الأوراق المالية العراقية^(١١) ومزاوئتهما لأعمهما ، إذ أكد (في القسم الثالث من هـ) على ضرورة تحقق الإفصاح في التقارير المنشورة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية كأحد متطلبات استمرارها في تعاملاتها بالسوق، وقد أوضح القانون بأن على الشركة أن تقدم التقارير المالية الفصلية والتقارير المالية السنوية إلى السوق والهيئة مصحوبة بالإيضاحات والضمانات الإدارية وأن جميع المعلومات المقدمة تمثل الوضع المالي الحقيقي للشركة، وأن تكون هذه التقارير (السنوية) مدققة من قبل مراقب حسابات مخول ، إذ ينبغي أن تكون التقارير المالية مصحوبة بنسخة من تقرير مراقب الحسابات المستقل وموقعة من قبله موضحاً أن القوائم المالية قد تم تدقيقها وفقاً للمستويات الدولية وللمدى المسموح به في العراق

فضلاً عن ما جاءت به هيئة الأوراق المالية العراقية (ISC) إذ أصدرت عدد من التعليمات بخصوص الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تطرح أسهمها للتداول إلى جمهور المستثمرين في السوق لغرض الاستثمار ، إذ أكدت هذه الهيئة على الشركات الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات والأحداث المالية المتعلقة بالوضع المالي لها وتداولاتها في سوق الأوراق المالية لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات والمستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة

^(١٠) راجع الملحق رقم (3) و (4) و (5) .

^(١١) راجع الملحق رقم (2) .

أما أهم المتطلبات التي تفرضها الهيئة على الشركات المساهمة (www.isc.gov.iq) :

- (١) الإفصاح بشكل دوري خلال فترات محددة مرتبطة بالسنة المالية وبأسرع وقت مع ضمان الإفصاح الكامل للمعلومات وفي التوقيت المناسب من قبل الشركات المدرجة .
- (٢) أن يتم تزويد الهيئة وسوق المال بالقوائم المالية السنوية بمدة لا تتجاوز (150) يوماً بعد تأريخ نهاية السنة المالية للشركة على أن تتضمن الكشوفات المالية الحرفقة .
- (٣) أن تكون كل التقارير المالية متوافقة إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الوطنية والدولية .
- (٤) أن تكون المعلومات المقدمة من قبل الشركات كاملة و مدققة من قبل مراقب حسابات معتمد ومحدثة وأن تسلم بالموعد المحدد فضلاً عن كونها حقيقية وغير مضللة .

وتوجد في الهيئة دائرة تسمى دائرة الإفصاح المالي ، تقوم بعدة مهام منها :

- (١) التدقيق والتأكد من استيفاء الشركات لمتطلبات الإفصاح وسبل تحسين مستوى الإفصاح .
- (٢) تطوير قواعد وضوابط التسجيل وإعداد التقارير من قبل الشركات المساهمة .
- (٣) التأكد من تقديم التقارير وفق متطلبات الإفصاح لكافة الشركات المساهمة .
- (٤) استلام جميع المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات وبتدقيقها لنشرها في قاعدة بيانات الهيئة في سوق العراق للأوراق المالية ليتمكن الجمهور من الإطلاع عليها .
- (٥) مراجعة متطلبات ومعلومات التسجيل المقدمة من قبل الشركات للحصول على رؤوس أموال.

□ - مجتمع عينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من البيانات المالية المنشورة (تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية ومعلومات محاسبية وغير محاسبية إضافية أخرى) لمجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد وقع الاختيار على سبعة شركات ضمن القطاعات السبعة ^(١٢) ، منها شركتان مصرفيتان (عن قطاع المصارف) وخمسة شركات للقطاعات الأخرى (الاستثمار ، الخدمات ، الفنادق ، الصناعة ، الزراعة) .

□ - الشركات العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية :

استناداً إلى الفقرة (19) : المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في تقرير الإدارة من القاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، سيتم اعتماد هذه الفقرة في الإشارة إلى المعلومات عن الشركات ، إذ جاء فيها الآتي :

^(١٢) راجع الملحق رقم (1) .

- ينبغي الإفصاح في تقرير الإدارة السنوي عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة وواقع أدائها ومواردها خلال الفترة المعنية والعوامل المؤثرة في هذا الأداء والتوقعات المستقبلية لنشاطها مع كافة الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية على وفق الإطار العام الآتي : (م.م.م. ر.ع، 1995: 24) (١٣)
- المعلومات الأساسية عن الشركة : تاريخ تأسيسها ، فروعها ، أدارتها ، تخصصها ، أنواع منتجاتها ، وهيكلها التنظيمي . (إشارةً إلى المعلومات العامة عن الشركة) .
 - المؤشرات العامة عن أداء الشركة . (إشارةً إلى هدف الشركة) .
 - المؤشرات القطاعية لتقويم أداء أنشطة الشركة مع ضرورة إبراز عملياتها الخارجية بشكل واضح ومستقل . (إشارةً إلى نشاط الشركة) .
 - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة . (إشارةً إلى نتيجة النشاط) .

مصرف^(١٤) بغداد (ش.م.م.)

أ - معلومات^(١٥) عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 8) :

تأسس المصرف كشركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب بتاريخ 1992/2/18 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ آنذاك المرقم (36) لسنة 1983 ، وفي عام 1997 وصل رأس مال المصرف إلى (160) مليون دينار عراقي وتوالت هذه الزيادة لغاية عام 2003 إذ وصل إلى (5 280) مليون دينار عراقي ، وفي نهاية عام 2005 وصل رأس مال المصرف إلى (52 973) مليون دينار عراقي ثم توالى الزيادة في رأس المال ففي عام 2008 أصبح (70) مليار ، وفي عام 2009 أصبح (85) مليار ، وإلى (100) مليار عام 2010 ، وكانت نتيجة نشاط الشركة ل سنة 2010 فائضاً نقدياً (أرباح سنوية) مقداره (16 211) مليون دينار عراقي ويمثل نسبة (16,2%) من رأس المال المدفوع .

ب - تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 49-54) :

أوضح مراقب الحسابات في تقريره المؤرخ في 8/شباط/2011 بأنه قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمته طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها ، إذ قام بالاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصاته .

(١٣) (م.م.م. ر.ع) : مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق .

(١٤) يعتبر أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بتأسيسه . وقد عرف مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي (2006) البنك بأنه نوع من المؤسسة المالية نشاطها الرئيس أخذ الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار وأن ينظر إليه كبنك من قبل السلطات التنظيمية في البلد الذي يعمل فيه (الجمعة، 2009: 14).

(١٥) ارتأى الباحث سرد المعلومات عن الشركة من واقع البيانات المالية للشركة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمستخدمين والتي تتضمن تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير لجنة المراجعة في المصرف والقوائم المالية وأي معلومات إضافية أخرى ، إن عرض هذه المعلومات كمؤشر بنشر المعلومات للمستخدمين بقوائم مالية ملائمة وموثوقة .

وقد بيّن ملاحظاته التوضيحية والآتي البعض منها :

- تم زيادة رأس مال المصرف من (85) مليار دينار إلى (100) مليار دينار استناداً إلى قرار دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المؤرخ في 27/ حزيران / 2010 .
- بلغ فائض نشاط المصرف (16,211) مليون^(١٦) دينار ، في حين كان في السنة السابقة (18,617) مليون دينار أي انخفض بمبلغ (2,406) مليون دينار بنسبة (13%) .
- أشار أن سبب انخفاض الفائض نتيجة زيادة مصروفات النشاط على إيراداته للسنة المنتهية في 2010/12/31 ، وكما مبين في الجدول أدناه :

مصرف
بغداد

الجدول (6)

مقدار انخفاض الفائض عن السنة السابقة

مليون دينار	
148 (1 318)	الزيادة في إيراد النشاط الجاري تطرح : الزيادة في مصروفات النشاط الجاري
(1 170)	
454 (1 690)	تضاف : الزيادة في الإيرادات المتفرقة تطرح : الزيادة في المصروفات التحويلية والأخرى
(2 406)	مبلغ الانخفاض

المصدر: (تقرير مراقب الحسابات، البيانات المالية للمصرف / 2010: 50)

- إن التغير في الوضع المالي للمصرف كما في 2010/12/31 عن السنة السابقة كالاتي :

الجدول (7)

مبالغ التغيرات في بعض بنود قائمة المركز المالي للمصرف عن السنة السابقة

%	مليون دينار	
59 (21)	94 137 (33 659)	الموجودات المتداولة : النقود الاستثمارات
63 (11)	101 295 (18 651)	الائتمان النقدي المدينون
90 10	143 122 15 746	صافي الموجودات الثابتة
100	158 868	
96 1 3	143 070 520 5 660	المطلوبات المتداولة : حسابات جارية وودائع التخصيصات الدائنون
100	149 250	
155 (55)	15 000 (5 382)	حقوق المساهمين : رأس المال المدفوع الاحتياطات
100	9 618	

المصدر: (تقرير مراقب الحسابات، البيانات المالية للمصرف / 2010: 51)

(١٦) إن الباحث يقوم بعرض المعلومات كما هي ، و الأرقام المذكورة أعلاه هي بالنص من تقرير مراقب الحسابات وهي أرقام كُتِبَتْ بالخطأ ، فمن قراءة هذه الأرقام يتضح لنا أنها مليون دينار بسبب وجود الفارزة مثل (16,211) مليون دينار ، إذ أن المبلغ الصحيح هو (16 211) مليون دينار ، بمعنى أن المبلغ هو ستة عشر مليار ومائتان وأحد عشر مليون دينار .

- أوضح أنه لم يتم أخذ مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية للسنة الحالية .
- قد تم زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما في 31/كانون الأول/2010 بمبلغ (1,156) مليون دينار ليصبح (15,156) مليون دينار .
- تم اعتماد سعر التحويل الرسمي (1170) دينار/ دولار أمريكي لتسعير كافة المعاملات المتعلقة بالعملة الأجنبية فيما يخص الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات .
- بَيَّنَّ أن نسبة كفاية رأس المال بلغت (25) استناداً إلى المادة (16)^(١٧) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 .
- رأي مراقب الحسابات :

- (١) إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر ، وأن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف .
- (٢) إن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة التي اتبعت في السنة السابقة .
- (٣) إن التقرير السنوي يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف ولا يتضمن أي مخالفات .
- (٤) إن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للتشريعات المرعية والقواعد المحاسبية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون البنك المركزي ، وبذلك فإن الميزانية العامة تعبر عن الوضع المالي للمصرف كما في 31/كانون الأول/2010 وأن حساب النتيجة يظهر أرباح نشاطه للسنة المنتهية بذلك التاريخ .

ج - تقرير لجنة مراجعة الحسابات :

- تم تشكيل لجنة مراجعة الحسابات في المصرف يرأسها (محاسب قانوني) لمراجعة حساباته تنفيذاً للالتزامات القانونية بموجب المادة (24) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، وقد قامت اللجنة بالآتي (البيانات المالية، 2010: 44-45) :
- متابعة انجاز كافة الإدارات التنفيذية المعاملات المالية بالتوثيق المستندي الكامل .

^(١٧) المادة (16) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 :

- 1- يحتفظ كل مصرف في جميع الأوقات براس مال يشمل راس ماله السليم واحتياطياته السليمة في العراق لا تقل قيمته عن ما يعادل 12% من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة أو أي نسبة مئوية أعلى من ذلك أنظمة صادرة عن البنك المركزي العراقي بحيث يتكون ما لا يقل عن نصف راس المال هذا من راس مال أساسي.
- 2- يتم طرح مبلغ أي حيازة لراس المال لدى مصرف آخر أو مؤسسة مالية من راس المال للمصرف لأغراض احتساب النسبة استناداً للفقرة 1 .
- 3- يحدد البنك المركزي العراقي بموجب أنظمة ، ومبادئ تكوين وحيازة الحد الأدنى لراس المال المدفوع لأي مصرف .

مصرف
بغداد

- وضع خطة عمل لانجاز الحسابات الختامية للعام 2010 ، وقد تم الانتهاء من إعدادها بتاريخ 2011/1/18 وعرضها على مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 2011/1/25 .
- متابعة انجاز تقرير مجلس الإدارة عن أداء المصرف للعام 2010 وتضمنيه كافة البيانات والمقارنات والتحليل المالي لإعطاء صورة متكاملة عن نشاط المصرف ومركزه المالي في نهاية السنة، وقد أطلعت اللجنة على محتويات التقرير وأنه أعد بشكل شفاف وشامل .
- متابعة خطة التدقيق الداخلي والإطلاع على تقارير التدقيق والتفتيش الداخلي وإجراءات الإدارة في تصفية الملاحظات الرقابية ، وقد أيدت اللجنة سلامة الخطط الرقابية .
- متابعة رصد الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات وضوابط الرقابة على غسيل الأموال والتحويلات الخارجية وفقاً لتوجيهات البنك المركزي .
- الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات مؤيداً كون الحسابات الختامية للعام 2010 معبرة عن نتائج نشاطه ومركزه المالي بشكل أمين وعادل .
- التوصية للهيئة العامة في المصرف بالمصادقة على الحسابات الختامية للعام 2010 وتقرير مراقب الحسابات بصدها .

د - القوائم المالية للشركة ^(١٨): (راجع الملحق رقم 6)

أسلوب عرض القوائم المالية استناداً إلى أدلة التدقيق والقواعد المحاسبية العراقية وكالاتي :

الفقرة رقم (3) : " تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية " الدليل رقم (2) .

يقصد بالبيانات المالية الميزانية العامة وحسابي العمليات الجارية والإنتاج والمتاجرة

والأرباح والخسائر والتوزيع وكشف التدفق النقدي . (م.م.م. ر.ع، 1999: 1)

الفقرة رقم (12) : الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية : القاعدة المحاسبية رقم (6) :

"الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية"

يشتمل تعبیر القوائم المالية الوارد في هذه القاعدة^(١٩) على : (م.م.م.ر.ع، 1995: 23)

- الميزانية العامة أو قائمة المركز المالي .
- حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر ، أو كشف العمليات الجارية وكشف توزيع صافي الدخل.
- كشف التدفق النقدي ، أو كشف مصادر واستخدامات الأموال .

(١٨) المادة (43/ 1) " البيانات المالية " : قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 : " يُعد كل مصرف كشوفات مالية عن عملياته ويعد أيضاً إذا كان لمصرف محلي شركة تابعة واحدة أو أكثر بيانات مالية موحدة " .

(١٩) لم يأتي في القاعدة (6) أعلاه ذكر عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، إلا أن الفقرة (10) من معيار المحاسبة الدولي (1) " عرض البيانات المالية " جاء فيها المجموعة الكاملة للبيانات المالية ما يلي : (م، ع، م، ق، 888: 2008) .
بيان المركز المالي في نهاية الفترة ، بيان الدخل الشامل للفترة ، بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة ، بيان التدفقات المالية للفترة . (يجوز للشركة استخدام عناوين للبيانات تختلف عن تلك المستخدمة في هذا المعيار)

هـ - دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة:

أولاً - خاصية الملاءمة :

إن توافر الإفصاحات عن السياسات والطرق المحاسبية في البيانات المالية للمصرف المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعرض الكشوفات التحليلية المرفقة بها ، فضلاً عن العرض الكافي للمعلومات بطرق وأساليب كاستعمال الجداول التحليلية والنماذج والرسوم البيانية عملاً بالقاعدة المحاسبية^(٢٠) رقم (10) ، كل ذلك يعني توافر خاصية الملاءمة في العرض .

مصرف
بغداد

(١) التوقيت الملائم :

إن توافر صفة التوقيت الملائم تستند إلى العوامل المساعدة الآتية :

- (أ) قيام الشركة بتقديم الحسابات الختامية إلى مراقب الحسابات لأغراض التدقيق وإبداء الرأي فيها مباشرةً بعد تأريخ نهاية السنة المالية (غالباً ما تكون 31 / كانون الأول /)
- (ب) قيام مراقب الحسابات بإنجاز الأعمال التدقيقية لحسابات الشركة في وقتٍ قياسي لا يتجاوز الثلاثة أشهر كحدٍ أعلى بعد تأريخ المباشرة بأعمال التدقيق .
- (ج) اجتماع الهيئة العامة للشركة في وقت مناسب بعد إكمال مراقب الحسابات العمل التدقيقي لحسابات الشركة للمصادقة على القوائم المالية للشركة وإصدارها .
- (د) قيام الشركة بطباعة ونشر القوائم المالية مباشرةً بعد مصادقة الهيئة العامة عليها وعدم تأخيرها .

ظهر أن مراقب الحسابات (كما جاء في نشرة البيانات المالية الصادرة عن مصرف بغداد) قام بإصدار تقريره^(٢١) بتاريخ 8 / شباط / 2011 ، وهذا يعني أن توقيت إنجاز الأعمال التدقيقية في هذا الوقت ساعد على توافر صفة التوقيت الملائم وأن هذا التوقيت قد تم في الوقت المناسب لإتاحة المعلومات المحاسبية لمستخدميها ضمن المدة الزمنية قبل أن تفقد تلك المعلومات منفعتها ، لأن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة بمرور الوقت ، وهذا ما حصل فعلاً ، إذ أن اجتماع الهيئة العامة للشركة انعقد في شهر حزيران / 2011 وكما هو واضح في الدعوة التي وجهتها إدارة المصرف إلى المساهمين لاجتماع الهيئة العامة لمناقشة تقرير مراقب الحسابات والمصادقة على القوائم المالية .

(٢٠) الفقرة (26) : " الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف " : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات ، فإن من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية واعداد التقارير الوصفية (م.م.م. ر.ع، 1998: 62) .

(٢١) لم يأتي مراقب الحسابات على رقم أو عدد تقريره مدرج في قائمة المركز المالي أو على متن التقرير .

(٣) القيمة التنبؤية :

تم عرض بعض المعلومات العامة عن الشركة وتقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير مراقب الحسابات ومعلومات إضافية تفيد مستخدمي القوائم المالية ومنها :

(أ) التغيرات في مقدار مبالغ رأس المال كآلاتي :

مصرف
بغداد

الجدول (8)

مبالغ رأس مال المصرف منذ تأسيسه ولغاية 2010/12/31 ونسب الزيادة

السنة المنتهية في	رأس المال مليون دينار	الزيادة مليون دينار	النسبة %
1996 - 1992	100	-	-
1997	160	60	37
1998	320	160	50
1999	640	320	50
2000	1 280	640	50
2001	1 750	470	27
2002	1 990	240	12
2003	2 640	650	25
2004	5 280	2 640	50
2005	52 973	47 693	90
2008	70 000	17 027	24
2009	85 000	15 000	21
2010	100 000	15 000	18

المصدر: (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على البيانات المالية للمصرف / 2010: 9)

التحليل : إن رأس مال المصرف ازداد بمعدل (100) مرة في سنة 2010 عن سنة 1992 عند تأسيسه وأن أكبر زيادة كانت نسبتها (90%) في سنة 2005 .

(ب) أظهرت نتيجة النشاط لسنة 2010 فائضاً نقدياً مقداره (16 211) مليون دينار عراقي (سته عشر مليار ومائتان وأحد عشر مليون دينار) ويمثل نسبة (16,2%) من رأس المال المدفوع ، إذ كان التغير في الأرباح السنوية كآلاتي :

البيان	2009 ألف دينار	2010 ألف دينار	الزيادة (النقص) ألف دينار	النسبة %
رأس المال	85 000 000	100 000 000	15 000 000	18
الفائض	18 617 517	16 211 209	(2 406 308)	(13)
النسبة	%22	%16		

التحليل : بالرغم من زيادة رأس المال بنسبة (18%) ، إلا أن التغير في الفائض غير مناسب ، إذ انخفض بنسبة (13%) وهو يمثل نسبة (16%) من رأس المال .

(ج) أشار تقرير الإدارة إلى مدى كفاءة الإدارة في وضع الموازنات التخطيطية السنوية ورسم السياسات المستقبلية لعمليات البحث والتطوير والتوسع ، كما جاء على التطرق إلى الأحداث المؤثرة الجوهرية اللاحقة لتأريخ الميزانية .

مصرف
بغداد

(د) ويمكن لجمهور مستخدمي القوائم المالية استخدام أحد أساليب التحليل المالي ، كون أن هذه النسب تساعد على تحديد الإدارة التي تستخدم الموارد المتاحة أفضل استخدام وبكفاءة ، وعليه يمكنهم أن يقدروا العائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار ومن ثم توجيه أموالهم بفاعلية ومن هذه النسب نسبة السيولة ، وكالآتي :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{930\,807\,750\,000}{842\,274\,695\,000} = 1,105 \text{ مرة} = \frac{1}{1}$$

التحليل : انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية عند استحقاقها ، إذ أن نتيجة نسبة السيولة أظهرت (1 : 1) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع المقياس المعتمد والمتعارف عليه وهو (2 : 1) ، وبذلك فأن هامش الأمان لدى الشركة ضعيف وقد يتسبب في عسر مالي مستقبلاً .

(هـ) تطرقت نشرة الشركة إلى التطور الحاصل في المركز المالي لعدد من السنوات وكما يلي :

الجدول (9)

التغيرات في المركز المالي للمصرف للسنوات من (2006 ولغاية 2010)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
مليار دينار	331,21	363,73	542,90	802,20	961,06
الزيادة السنوية	-	32,52	179,17	259,30	701,76
نسب الزيادة	-	9,8 %	49,3 %	47,8 %	19,8 %

المصدر: (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة / 2010: 21)

كل هذا يساعد على **توافر صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية التنبؤ بالمستقبل المالي للشركة والأحداث المستقبلية المتوقعة ، إلا أنه ليس هناك معيار لتحديد الفترات المالية السابقة بهذا العرض للمعلومات المحاسبية ، وبذلك تم عرض القوائم المالية لسنة سابقة واحدة فقط باستثناء قائمة التدفقات النقدية ، وهو مؤشر على ضعف صفة القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، أي أن أغلب الشركات تقوم بالالتزام بالحد الأدنى لعرض القوائم المالية

٣) القيمة الارتجاعية :

مصرف
بغداد

يتزايد توافر صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية عند قيام الشركات بإصدار قوائم مالية فصلية^(٢٢) أو نصف سنوية (القوائم المالية المرحلية) كي يتمكن مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين من الاعتماد عليها في متابعة القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها سابقاً ومقارنة النتائج معها لمساعدتهم في تصحيح القرار أو بقاءه ، ومن خلال المتابعة المستمرة عن جديد وأحدث القوائم المالية الفصلية للشركة المتضمنة أرصدة الحسابات التراكمية لثلاثة أشهر من السنة الحالية 2011 مع ما يقابلها من أرصدة الحسابات للسنة السابقة 2010 والتي تم إرسالها إلى هيئة الأوراق المالية العراقية لاعتمادها ونشرها للجمهور ، فقد تم نشر القوائم المالية الثلاث عن الفصل الأول^(٢٣) بتاريخ 2011/5/10 وقوائم الفصل الثاني بتاريخ 2011/8/7 وقوائم الفصل الثالث بتاريخ 2011/11/15 .

من واقع الحال أن أغلبية مستخدمي القوائم المالية ليس لهم مصادر للمعلومات المحاسبية للشركة المستثمرين فيها أموالهم غير تلك القوائم التي من الممكن أن تساعد في متابعة قراراتهم السابقة ، بمعنى أن هذه القوائم توفر الحد الأدنى لصفة القيمة الارتجاعية .

ثانياً - خاصية الموثوقية :

لتوافر هذه الخاصية ينبغي أن تكون البيانات المالية المنشورة للمصرف شاملة على كافة المعلومات المناسبة والموثوق بها بهدف إقناع مستخدمي القوائم المالية بأن محتوياتها موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها ، وتتوافر خاصية الموثوقية من خلال توافر الصفات الآتية :

١) القابلية للتحقق :

تم إجراء أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الشركة وقوائمها المالية من قبل شركة معروفة في الأوساط الرقابية والتدقيقية وتمتلك خبرة ومؤهلات علمية ومهنية لتدقيق ومراقبة الحسابات ، وأكد مراقب الحسابات بأنه قام بإجراءات التدقيق المعترف بها على وفق التشريعات النافذة والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصه ولم يشر إلى تماشي الإجراءات مع إطار محدد للتقارير المالية .

(٢٢) على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم بيانات مالية فصلية لكل ثلاث أشهر تتضمن الميزانية وكشف التدفق النقدي وكشف حساب الأرباح والخسائر مقارنة بالفصل السابق لنفس السنة مع الفصل الموازي له للسنة السابقة على أن تتوافر بشكل علني وبمدة لا تزيد عن 60 يوماً بعد غلق كل فصل وبثلاث فصول في السنة المالية وتكون موقعة أصولياً من قبل المدير المفوض ومدير الحسابات ، وتعد التقارير الفصلية طبقاً لمتطلبات الشكل والمحتوى المعايير المحاسبية المعمول بها .
(تعليمات دائرة الإفصاح المالي، هيئة العراق للأوراق المالية: 2009 (www://isc.gov.iq)

(٢٣) الفصل الأول لغاية 3/31 ، الفصل الثاني لغاية 6/30 ، الفصل الثالث لغاية 9/30 .

فضلاً عن قيام لجنة مراجعة الحسابات في الشركة واستناداً للمادة (24)^(٢٤) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 بمتابعة تنفيذ خطة التدقيق الداخلي ورصد الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات وضوابط الرقابة واستعراض تقرير مراقب الحسابات الذي أيد أن الحسابات الختامية للمصرف معبرة عن مركزه المالي ونتائج نشاطه بشكل أمين وعادل .

وهذا يعطي مؤشراً على **توافر صفة القابلية للتحقق** من القوائم المالية وحسابات الشركة وأن أعمال التدقيق التي تتم من قبل أي مراقب حسابات معتمد آخر ستكون نتائج التدقيق في الأغلب متشابهة في حالة إتباع ذات المعايير وأساليب القياس في الرقابة والتدقيق .

(٣) الصدق في التمثيل :

إن المعلومات المحاسبية المستمدة من المحاسبة المالية تعتمد على التقريب والتقديرات المحاسبية الاجتهادية ، ويقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية مالية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج يؤدي إلى معلومات من المفروض أنها تصور جوهر تلك العملية أو الحدث .

إن المصرف يعمل وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين كأساس في تسجيل وترحيل وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية والأحداث المالية وإن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وأن المعلومات المحاسبية المعروضة غير مخالفة لأحكام القوانين والتعليمات والتشريعات المالية السائدة والمعتمدة في هذا المجال .

وأكد مراقب الحسابات إن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقدير مراقب الحسابات تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات واستخدامات وموارد المصرف ، وإن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف ، وهذا يعني **توافر صفة الصدق في التمثيل** بقدر معين ، إذ أن انتهاء أعمال التدقيق بتاريخ 8 / 2 / 2011 يعطي مؤشر عدم منح العملية التدقيقية الوقت الكافي أو اللزم لتدقيق العمليات المالية للسنة موضوعة التدقيق وتتبعها من مرحلة الحدث المالي إلى مرحلة الحسابات الختامية بالرغم من استخدام أسلوب العينات التدقيقية .

(٢٤) 1- يقوم كل مصرف بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات .

2- تتكون لجنة مراجعة الحسابات من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء يعينون من قبل حملة الأسهم في اجتماعهم العمومي من بين أعضاء مجلس الإدارة ولفترات لا تتجاوز أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينهم لفترات لاحقة وبنفس المدة ، ولا يكون رئيس مجلس الإدارة أو المدير المفوض للمصرف أو أي مسؤول أو موظف مصرفي أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات .

3- تعتمد قرارات لجنة مراجعة الحسابات بأغلبية الأصوات للأعضاء الحاضرين ، وإذا كان التصويت متعادلاً يكون تصويت رئيس المجلس هو قرار التصويت .

(٣) الحيادية :

مصرف
بغداد

أن تتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز تجاه أية نتائج محددة مسبقاً ، إذ تضع خاصية حيادية المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية أولاً ، كما تضع واجباً على عاتق المسؤولين عن إعداد وعرض القوائم المالية فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح وتقديم معلومات ذات علاقة وثيقة بالعمليات والأهداف التي تعد من أجلها لتحقيق موثوقية بتلك المعلومات .

ومن رؤيا فاحصة لكلمة رئيس مجلس إدارة المصرف وتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية المنشورة لجمهور المستخدمين ، نجد أنها تضمنت على معلومات محاسبية وأخرى غير محاسبية والتي تعد مهمة وضرورية لتعريف المستخدمين بنشاطات المصرف الحالية والمستقبلية والخطط السنوية المنفذة للعام 2010 والخطط المستقبلية ، فضلاً عن عدد من صفحات أخرى باللغة الإنكليزية تضمنت تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية الثلاث ، من كل ذلك يمكن القول **توافر صفة الحيادية** لقيام الشركة بنشر المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية دون تفضيل لطرف على آخر .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(١) القابلية للمقارنة :

يتضح لقارئ القوائم المالية أن طريقة العرض تتضمن سنتين ماليتين (2009 و 2010) الأمر الذي يساعد قارئ هذه القوائم بإجراء عمليات المقارنة للمعلومات المحاسبية المعروضة من سنة إلى أخرى وحسب حاجته لهذه المعلومات .

كما يتضح أن الشركة تقوم بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف والتأمين والمعمول به في العراق عملاً بقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) ، وهذا يعني قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مع شركات أخرى من ذات النشاط المتماثل والتي كذلك تطبق النظام المحاسبي الموحد ، وكل هذا يشير إلى **توافر خاصية القابلية للمقارنة** ، فضلاً عن مساعدة من يستخدمون المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء الشركة نفسها بين الفترات الزمنية المختلفة أو مع أداء الشركات الأخرى المتماثلة في النشاط ، وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة الظروف التي تتأثر بها نفس الشركة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة ، كذلك نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها الشركات المختلفة ذات النشاط المتشابه .

والآتي بعض أنواع المقارنات لحسابات نفس الشركة :

(أ) مقارنة الإيرادات مع المصروفات لسنتين متتاليتين :

جدول (10)

مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط

مصرف
بغداد

النسبة %	الزيادة / (النقص) ألف دينار	2010 ألف دينار	2009 ألف دينار	الحساب
1,46	601 673	41 707 190	41 105 517	الإيرادات
13,38	3 007 981	25 495 981	22 488 000	المصروفات
(12,92)	(2 406 308)	16 211 209	18 617 517	الفائض



المصدر: (الجدول والشكل من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية للمصرف /2010)

التحليل : ارتفاع الإيرادات والمصروفات خلال السنة 2010 بنسبة (1,46 %) و (13,38 %) على التوالي عن العام السابق 2009 والذي نتج عنه انخفاض الربح بنسبة (12,92 %) ، وهذا يعطي مؤشراً أن الشركة توقعت ارتفاع قليل جداً في إيرادات السنة الحالية ، إلا أن الإدارة لم تستطع المحافظة على نفس مستوى المصروفات السنوية مما أدى إلى انخفاض الأرباح السنوية .

(ب) نشاط المصرف في الحسابات الجارية والودائع للسنتين 2009، 2010 :

جدول (11)

مقارنة الحسابات الجارية والودائع لسنتين متتاليتين

النسبة %	الزيادة / (النقص) مليار دينار	2010 مليار دينار	2009 مليار دينار	الحساب
35	147,4	568,8	421,4	حسابات جارية دائنة
(3)	(4,1)	147,6	151,7	حسابات التوفير
(7)	(4,1)	58,5	62,6	حسابات وودائع ثابتة
15	3,9	29,8	25,9	حسابات أخرى *
28	143,1	804,7	661,6	المجموع

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة / 2010)

* الحسابات الأخرى : تأمينات مقبوضة ، حوالات و صكوك داخلية ، حوالات خارجية مسحوبة .

الفصل الثالث.....الجانب التطبيقي.....المبحث الأول

(ج) التطور الحاصل في حجم الودائع للسنوات (2006-2010) :

الجدول (12)

مقارنة حسابات الودائع للسنوات من 2006 إلى 2010

مصرف
بغداد

الودائع الجارية للسنة المنتهية في 12/31/					البيان
2010	2009	2008	2007	2006	
804,7	661,6	404,2	255,474	242,317	المبالغ / مليار دينار
143,1	257,4	148,726	13,157	-	الزيادة / مليار دينار
% 28	% 64	% 58	% 5	-	نسبة الزيادة

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على تقرير الإدارة / 2010: 24)

(د) بلغ مجموع مبالغ الائتمان النقدي بمقدار (180,8) مليار دينار نهاية السنة 2010 مقابل (79,5) مليار دينار للسنة 2009 ، وكما يلي :

الجدول (13)

مقارنة حسابات الائتمان النقدي لسنتين متتاليتين

النسبة %	الزيادة / (النقص) مليون دينار	2010 مليون دينار	2009 مليون دينار	الحساب
33	4,476	18,000	13,524	حسابات جارية مدينة
195	112,614	170,329	57,715	القروض الممنوحة
856	16,117	18,000	1,883	أوراق تجارية مخصصة
48	4,561	10,435	5,874	تسليفات لقاء رهن
-	-	-	509	سلف الموظفين
127	101,295	180,800	79,505	

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير الإدارة / 2010: 25)

إن هذه المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للمصرف وغيرها من المعلومات الأخرى يمكن أن تضيف توافراً خاصية القابلية للمقارنة في حالة ما إذا قام مستخدم القوائم المالية باستخدام خبرتهم في ترتيب تلك المعلومات للاستفادة من محتواها .

(٢) الثبات :

من خلال الإطلاع على القوائم المالية والبنود والحسابات الواردة فيها ، يتبين أن الشركة تقوم بتطبيق ذات السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى ، كما أظهر كشف الموجودات الثابتة (غير المتداولة) المرفق مع قائمة المركز المالي للشركة كما في 2010/12/31 قيام الشركة بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها الثابتة وإتباع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثرات السنوية للموجودات الثابتة ، وهذا يعني ثبات الشركة على نفس السياسات المحاسبية وبالتالي توافر صفة الثبات وخاصية القابلية للمقارنة ، لأنه كما أوضحنا سابقاً أن صفتي الثبات والقابلية للمقارنة صفتان متلازمتان وأن أحدهما مكمل للآخر .

و رأي الباحث :

مصرف
بغداد

(١) تم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة ، في حين أن القاعدة المحاسبية المحلية رقم (7) " كشف التدفق النقدي " الفقرة (18) أشارت إلى تفضيل استخدام الطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية للنشاطات التشغيلية لأنها تقدم معلومات أشمل في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الطريقة غير المباشرة ، الأمر الذي يقلل من توافر خاصية الملاءمة في القوائم المالية ، على اعتبار أن توحيد أسلوب إعداد القوائم المالية سيؤدي إلى توافر خاصية الملاءمة لمساعدة المستخدمين على مختلف ثقافتهم ومحدودية معرفتهم على الاستفادة منها .

(٢) بالرغم من انجاز أعمال التدقيق على حسابات المصرف بتاريخ 2011/2/8 من قبل مراقب الحسابات الخارجي ، إلا أن رئيس مجلس الإدارة قرر أن يكون اجتماع الهيئة العامة في شهر حزيران/2011 وكما واضح في الدعوة^(٢٥) الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي ، وهو بذلك مخالف لتعليمات^(١) هيئة الأوراق المالية العراقية والتي ألزمت الشركات بعقد اجتماع الهيئة السنوي بعد (60) يوماً من انتهاء الأعمال التدقيقية للحسابات ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض صفة التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية ، وأن تاريخ إرسال القوائم المالية للفصل الأول هو 2011/5/10 .

(٣) إن أول ما يبحث عنه قارئ القوائم المالية هو الإطلاع على مقدار مبالغ الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) ، ولم يتم تنظيم قائمة الأرباح المحتجزة والتي هي تسوية لرصيد حساب الأرباح المحتجزة والتوزيعات من بداية السنة المالية إلى نهايتها ، إذ من المفترض إعدادها وكالاتي :

(٢٥)

حضرات السيدات والسادة مساهمي مصرف بغداد (ش . م . خ) المحترمين
م/ اجتماع الهيئة العامة السنوي
تحية طيبة :
أستناداً لأحكام المادتين (٨٦ و ٨٧) من قانون الشركات المرقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١١/١/٣١ يسرنا دعوتكم لحضور الاجتماع السنوي في الساعة العاشرة من صباح يوم المصادف ٢٠١١/٦/ الذي سيعقد في وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع يؤجل الى يوم الموافق ٢٠١١/٦/ في نفس المكان والزمان للنظر في جدول الاعمال الاتي :-

(أ) الفقرة (7) : " على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من تاريخ تقديم البيانات المالية المدققة بشكل علني أو بتاريخ مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة إلى الهيئة لحضور الاجتماع وإبداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير " (تعليمات دائرة الإفصاح المالي في هيئة الأوراق المالية العراقية : 2009) .

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/2010		
الأرباح المحتجزة 2010/1/1	غير معلن عنها	
يضاف : صافي دخل السنة	16 211 209 000	
يطرح : التوزيعات الممتازة	غير معلنة	
التوزيعات العادية	غير معلنة	
الأرباح المحتجزة 2010/12/31	12 985 949 000	

مصرف
بغداد

(٤) وما يهم المستخدمين أيضاً معرفة أي الشركات التي تحقق أفضل عائد عن السهم الواحد والتغيرات عليه من فترة إلى أخرى ، ولم تقم الشركة بالإعلان عن ذلك في أسفل قائمة الأرباح والخسائر أو في تقرير الإدارة ، ففي الغالب تركز تقارير إدارة الشركة السنوية على الإعلان عن ربح السهم الواحد ^(٢٦)، وقد يتم الإعلان عن ذلك فيما بين قوسين مثل صافي الربح للسهم الواحد (0,162) دينار ، وكالآتي: (المبالغ ألف دينار)

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات على الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}} = \frac{16\,211\,209}{100\,000\,000} = 0,162 \text{ دينار}$$

(٥) لم يتم الإشارة في قائمة المركز المالي إلى عدد وأنواع الأسهم المطروحة في السوق للتداول ، وقد أكتفت بالمعلومة السائدة أن سعر السهم الواحد بموجب قانون الشركات هو دينار واحد ، وأن على مستخدم القوائم المالية معرفة عدد الأسهم .

(٦) كما لم تتم الإشارة إلى نوع الاستثمارات كهامش في قائمة المركز المالية وهل هي (سندات ، أسهم ،) .

يتضح من أعلاه أن الشركة لم تقم بذلك مما يعني أن صفة **القيمة التنبؤية ينقصها بعض المعلومات المحاسبية** ذات الأهمية الأكبر بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية .

(٧) لم يصرح مراقب الحسابات في تقريره بالنص أنه قام بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير وطنية أو دولية خلافاً للفقرة (12) من معيار التدقيق ^(٢٧) الدولي (700) ، مما **يضعف توافر خاصية الموثوقية بالقوائم المالية** ، أي أنه وضع إجراءات تدقيقية استناداً إلى الحكم الشخصي المهني .

^(٢٦) الفقرة (10) معيار محاسبي دولي (33) : "حصة السهم من الأرباح" : يجب حساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة إلى حصة الأسهم العادية للشركة (بسط) على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة (المقام) خلال الفترة (م. ع. م. ق، 2008: 1592) .

^(٢٧) يجب أن يصف تقرير مراقب الحسابات بالنص على أن عملية التدقيق قد تم إنجازها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو وفقاً للمعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة وحسبما هو ملائم (م. ع. م. ق، 2007: 226) .

(٨) لم يتم التصريح عن أسباب زيادة الرواتب والمكافآت والمخصصات لسنة 2010 عن سنة 2009 وكما مبين في الآتي :

مصرف
بغداد

الجدول (14)

الرواتب والأجور لسنتين متتاليتين ومقدار الزيادة ونسبتها

النسبة %	الزيادة / (النقص) ألف دينار	2010 ألف دينار	2009 ألف دينار	الحساب
19	284 481	1 761 236	1 476 755	الأجور
285	611 916	825 924	214 008	المكافآت
37	1 352 616	5 022 222	3 669 606	المخصصات
42	2 249 013	7 609 382	5 360 369	المجموع

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية للمصرف /2010)

التحليل : هناك زيادة في مبالغ الرواتب والأجور لسنة 2010 بنسبة (42%) عن سنة 2009 ، وأن الزيادة الأكبر كانت في المكافآت الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة إذ بلغت نسبة الزيادة (285%) لسنة 2010 عن سنة 2009 ، وهذا يعني وجود **ضعف في توافر صفة الحيادية** لعدم التصريح عن أسباب تلك الزيادة في البيانات المالية لجمهور المستخدمين .

(٩) نظراً لانتهاؤ أعمال التدقيق في وقتٍ مبكر جداً وبتأريخ 2011/2/8 ونظراً لضخامة حجم الأموال التي يتعامل بها المصرف ، فإن كل ذلك يعطي مؤشراً على أن مراقب الحسابات لم يأخذ كفايته من الوقت اللازم والكافي لانجاز أعماله التدقيقية ، وبالتالي **تحقق قدر قليل نسبياً من خاصية الموثوقية** بالقوائم المالية وللأسباب الآتية :

- (أ) تدقيق حركة الحجم الكبير من المعاملات والأموال بدقة خلال إطار زمني قصير .
- (ب) التشتت الجغرافي في معالجة المعاملات المالية في عدد من المواقع والبالغة (34) فرعاً .
- (ج) كثرة عمليات المقبوضات والمدفوعات اليومية والتي يجب إكمال معظمها في نفس اليوم .
- (د) التعرض إلى مخاطر استعمال أنظمة تحويل الأموال إلكترونياً .

(هـ) متابعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وعدم التعرض إلى خطر العقوبات .

(١٠) ظهر أن الأسلوب الذي اتبعه مراقب الحسابات في تقريره هو أسلوب سرد للمعلومات

المحاسبية^(٢٨)، إذ أطلق عليها تسمية (ملاحظاتنا التوضيحية) ، وهي بالفعل كانت توضيحية وأشتملت على الآتي : (رأس المال ، نشاط المصرف ، الوضع المالي ، مخصص هبوط قيمة الاستثمارات ، مخصص الديون المشكوك فيها ، سعر تحويل العملات الأجنبية ، غسيل الأموال ، كفاية رأس المال) .

(٢٨) تسعى مهنة مراقبة الحسابات إلى ترسيخ ثقافة لدى الجمهور بأهميتها كأداة محايدة من خلال تحديد واجبات ومسؤوليات مراقبي الحسابات بشكل واضح لكونه شخصاً مهنيّاً يؤدي عمله وفقاً لأطر وقواعد معتمدة ومتعارف عليها ، لأن فئات متعددة من المجتمع تستند على رأيه ، الأمر الذي يربط عليه مسؤولية كاملة (الفقرة 1 الدليل 2، م.م. ر.ع ، 1999: 1) .

مصرف^(٢٩) المنصور للاستثمار (ش.م.م.)

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 7) :

تأسس المصرف كشركة مساهمة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار عراقي في 2005/9/13 والصادر عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 (المعدل) تحت أسم شركة المنصور للاستثمار (ش.م.م.خ) .

يمارس المصرف أعمال الصيرفة استناداً لموافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ذي العدد 368/3/9 في 2006/2/20 ، في عام 2008 أصبح رأس مال المصرف (60,5) مليار دينار/ سهم من خلال رسملة جزء من الأرباح الصافية المتحققة في عام 2007 ، وفي عام 2009 وبموافقة الهيئة العامة ومصادقة دائرة تسجيل الشركات / وزارة التجارة تمت زيادة رأس المال إلى (75) مليار دينار عراقي بزيادة مقدارها (23,97) % .

وقد بلغ الربح الإجمالي المتحقق للمصرف خلال العام 2010 مبلغاً مقداره (4,567) مليار دينار وهو يعادل (6,1) % من رأسماله المدفوع ، وإن صافي الربح القابل للتوزيع على المساهمين مبلغاً مقداره (3,487) مليار دينار وهو يعادل (4,66) % من رأس المال المدفوع .

ب - تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 28-29) :

أكد مراقب الحسابات في تقريره ذي العدد (650) بتاريخ 25/كانون الثاني/ 2011 حصوله على المعلومات والإيضاحات الضرورية لأداء مهمته طبقاً للتشريعات المالية النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصه ، وقد أورد الإيضاحات والملاحظات الآتية : (المهم منها)

○ أوضح أنه تم ارتفاع التخصيصات لهذه السنة وكالاتي :

التخصيصات	دينار
مخصص الائتمان النقدي	2180 495 531
مخصص الائتمان ألتعهدي	1407 318 036
المجموع	3587 813 567

- وجد أن نسبة كفاية رأس المال هي (105) % .
- لم يستلم تأييدات أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والأسهم والعقارات المرهونة لصالح المصرف .

(٢٩) ارتأى الباحث ولأهمية البحث أن يعرض شركتين ماليتين متماثلتين في النشاط تعمل في المجال المصرفي وه ي :

(1) مصرف بغداد ، (2) مصرف المنصور ، لشركتين متماثلتين في النشاط الغرض منها تعريف جمهور المستخدمين بطبيعة إجراءات المقارنات للبنود المتشابهة بين القوائم المالية لتلك الشركات ذات النشاط المتماثل والحصول على نتائج تفيد عملية اتخاذ القرار الاقتصادي .

- تم تقييم الاستثمارات وفق مبدأ (سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل) وزيادة مخصص هبوط قيمة الاستثمارات من (125) مليون دينار إلى (360) مليون دينار .
- فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، لم يتبين وجود أية عمليات لها علاقة بمثل هذه الأنشطة .
- رأي مراقب الحسابات :

- (١) المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر ، وأن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط .
 - (٢) إن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة التي اتبعت في السنة السابقة .
 - (٣) إن التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف المالية ولا يتضمن أي مخالفات لأحكام القوانين والتشريعات المالية السائدة .
 - (٤) إن البيانات المالية قد دقت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المنظمة وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية ومتفقة مع السجلات ومنسجمة مع متطلبات قانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف وأنها تعبر بوضوح عن المركز المالي كما في 31/كانون الأول/2010 ونتائج نشاطه وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ .
- هـ - **تقرير لجنة مراجعة الحسابات** (البيانات المالية، 2010: 25-26) :

- استناداً للمادة (24) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة تم تشكيل لجنة مراجعة الحسابات في المصرف يرأسها (عضو مجلس الإدارة) لمراجعة الحسابات من 2010/1/1 إلى 2010/12/31 وتقرير مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها محلياً ودولياً ، وقد بينت اللجنة الآتي :
- إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تضمنها تقرير الإدارة السنوي تعكس الصورة الشاملة والواضحة عن أعمال المصرف خلال العام 2010 .
 - إن الضوابط والإجراءات المحاسبية التي اتبعتها المصرف تتوافق مع الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية السليمة .
 - أعدت البيانات المالية ونظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات النافذة .
 - إن التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة سليمة ومتطابقة مع إجراءات التدقيق والرقابة الداخلية .
 - امتثال المصرف للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ولم يثبت لنا ما يدل على قيامه بعمليات غسيل الأموال .

و - القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

ز - دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

في القوائم المالية للشركة:

أولاً - خاصية الملاءمة :

مصرف
المنصور

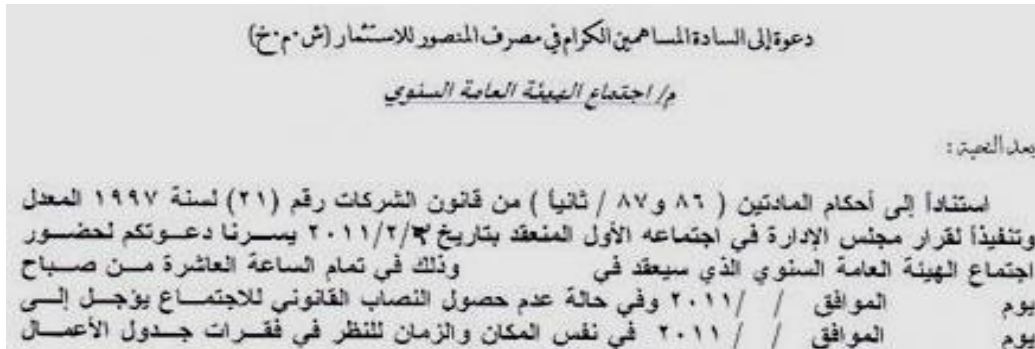
إن توافر معلومات محاسبية واضحة وملائمة عن نتائج نشاط المصرف وأوضاعه المالية بالقدر والإفصاح اللازم ولكن ليس الوافي الذي سيساعد مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات مالية ومحاسبية كافية ، إذ لم نجد استخدام الوسائل التوضيحية مثل الجداول التحليلية والرسوم البيانية بالقدر الكافي ، وبالتالي **توافر قدر قليل من خاصية الملائمة** في العرض لجميع المستخدمين على مختلف معرفتهم وثقافتهم لتساعدهم في عملية اتخاذ قراراتهم المالية .

(1) التوقيت الملائم :

بعد الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية ظهر أن تقريره بالعدد (2010/65) بتاريخ 25/كانون الثاني/2011 ، وهذا يعني **توافر صفة التوقيت الملائم** .

ولكن !! إن توقيت إنجاز الأعمال التدقيقية في هذا الوقت المبكر جداً يعطي مؤشر بأن أعمال التدقيق تمت بصورة سريعة الأمر الذي له التأثير المباشر على خاصية موثوقية المعلومات المنشورة ، ومن جانب آخر قام رئيس مجلس إدارة الشركة بتوجيه دعوة إلى المساهمين في الشركة للحضور إلى اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد صباح يوم () الموافق (٣٠) / / 2011 للاستماع إلى تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير لجنة مراجعة الحسابات ومناقشتها والمصادقة على القوائم المالية ، فضلاً عن المدة الزمنية التي تحتاجها القوائم المالية للطباعة والنشر ، ويعد كل هذا وجد أن المصرف قام بإرسال البيانات المالية بموجب كتابه ذي العدد (ق.م / 489) بتاريخ 2011/2/17 موضحاً إرفاق نسخة موقعة ومصدقة من التقرير السنوي والحسابات الختامية للسنة المنتهية في 2010 .

(٣٠) وجد أن الإعلان عن يوم وتاريخ الاجتماع غير مدرج في الدعوة الموجهة إلى المساهمين من مجلس إدارة الشركة لاجتماع الهيئة العامة السنوي ، وفي الغالب يتم الاجتماع خلال شهر حزيران من السنة 2011 ، وهذه صورة من الدعوة :



٣) القيمة التنبؤية :

من خلال الإطلاع على تقرير إدارة الشركة المرفق مع القوائم المالية ، وجد الآتي :

مصرف
المنصور

(أ) جاء في التقرير أن في عام 2008 أصبح رأس مال المصرف (60,5) مليار دينار عراقي / سهم من خلال رسملة جزء من الأرباح الصافية المتحققة في عام 2007 بعد أن كان رأس المال (55) مليار دينار عراقي عند تأسيسه في عام 2005 ، وفي عام 2009 تمت زيادة رأس المال إلى (75) مليار دينار عراقي بزيادة مقدارها (23,97%).

(ب) ظهر أن كفاية رأس المال كما في 2010/12/31 بنسبة (104,98%) وهي نسبة ملبية لمتطلبات البنك المركزي العراقي (٣١) .

(ج) باستخدام بعض النسب المالية من خلال عملية التحليل المالي المتضمنة معالجة م أنظمة للمعلومات المحاسبية المتاحة تستعمل في عملي اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ، من هذه النسب الآتي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{0 - 168\,702\,267\,000}{87\,699\,426\,706} = 1,924 \text{ مرة} = \frac{2}{1}$$

التحليل : إن قدرة الشركة على الدفع الفوري لالتزاماتها النقدية المستقبلية عند استحقاقها جيدة نوعاً ما ، إذ أظهرت النتيجة (2 : 1) وهي نسبة جيدة مقارنة مع المقياس المعتمد والمتعارف عليه وهو (1 : 1) ، وبالرغم من أن هذه النسبة تحدد القدرة الفورية للشركة على سداد التزاماته المستحقة التي قد تكون مرغوبة من قبل الدائنين ، إلا إنها تشكل ضعفاً في السياسة الاستثمارية للشركة خصوصاً إذا علمنا أن الشركة الناجحة هي التي لا تعطل أموالها بدون استثمار حتى ولو كانت مؤقتة ، لأنها تؤثر على ربحية الشركة .

(٣١) المادة (8 / أ) نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 : " على البنك بالتنسيق مع مسجل الشركات أن يطالب الشركة بأية زيادة يراها ضرورية لضمان كفاية رأس المال لاستمرار نشاط الشركة " .

المادة (41) الفقرة (1 / ب) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 : " قواعد ممارسة النشاط المصرفي " : " يزود كل مصرف البنك المركزي العراقي كشوفات عن حجم القروض بالعملات الأجنبية ونسبة كفاية رأس المال ووضع الاحتياطي والموجودات السائلة والانكشافات الائتمانية الكبيرة المقدمة لأشخاص ذوي صلة .

المادة (16) من قانون المصارف المذكور أعلاه ، الشروط الأخرى المتعلقة برأس المال : " يحتفظ كل مصرف في جميع الأوقات برأس مال يشمل رأس ماله السليم واحتياطياته السليمة في العراق لا تقل قيمته عن ما يعادل (12%) من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة أو أي نسبة مئوية أعلى من ذلك بموجب أنظمة صادرة عن البنك المركزي العراقي بحيث يتكون ما لا يقل عن نصف رأس المال هذا من رأس مال أساسي " .

(د) أرتفع المركز المالي للمصرف عام 2010 إذ بلغ (172) مليار دينار بعد أن كان (140) مليار دينار نهاية عام 2009 بزيادة نسبتها (23%) ، ويعود أساس تلك الزيادة للانتماء النقدي نتيجة توجه المصرف نحو الأنشطة المصرفية الأساسية .

(هـ) أعلن المصرف عن افتتاح فروع جديد في محافظات أخرى ، إذ أصبح عدد الفروع في عام 2010 سبعة فروع بضمنها الفرع الرئيس للمصرف .

(و) بلغ الربح الإجمالي المتحقق للمصرف خلال العام 2010 مبلغاً مقداره (4,567) مليار دينار وهو يعادل (6,1 %) من رأسماله المدفوع .

(ز) أصبح الفائض المتراكم (ضمن رصيد الاحتياطي) بمبلغ (8 063 235) ألف دينار ، وقد أقر مجلس الإدارة تحويل ثمانية مليارات دينار من هذا الحساب إلى رأس المال بموجب المادة (55 / ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) .

مما ورد أعلاه نجد أن المصرف قد صرح لجمهور المستخدمين عن التطورات الحاصلة لغاية نهاية العام 2010 بزيادة رأس مال المصرف وعدد فروعه في العراق ، ومن الملاحظ أن المصرف قد عرض أغلب المعلومات المحاسبية والأخرى المفيدة ونشرها على المستخدمين للاستفادة منها للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة والأحداث المستقبلية المتوقعة ، كل هذا يساعد على **توافر صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

٣) القيمة الارتجاعية :

إن نظام المحاسبة المالية يعدُّ بمثابة قاعدة نظام معلومات لرصد المعلومات المحاسبية لمن يحتاجها خلال السنة المالية على وفق نظام يقوم بالتغذية العكسية ، وقد قامت الشركة بإصدار قوائم مالية فصلية وهي بذلك تقدم المساعدة التي تحتاجها مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين للاعتماد عليها في متابعة القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها سابقاً ومقارنة النتائج مع التغيرات والتطورات الجديدة الظاهرة لمساعدتهم في تصحيح القرارات السابقة أو البقاء عليها أو إعادة تشكيل قراراتهم ، وقد قامت الشركة بنشر القوائم المالية الثلاث عن الفصل الأول بتاريخ 2011/5/15 وقوائم الفصل الثاني في 2011/7/19 وقوائم الفصل الثالث في 2011/10/12 ، إن هذه المعلومات المحاسبية المنشورة تؤثر على إدراك الآخرين ، وإن هذا الإدراك والمعرفة تؤدي إلى تغييرات في السلوك الاقتصادي ، إن عرض هذه القوائم المالية ستعتبر بالنسبة لجمهور المستخدمين كنظام معلومات التغذية العكسية لتحديد القرارات الجديدة أو مراجعة قراراتهم مما يضيفي توافر صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية .

ثانياً - خاصية الموثوقية :

مصرف المنصور لتعزيز الثقة بالقوائم المالية وتكون مقبولة ومعتمدة من قبل مستخدميها المتعاملين في سوق الأوراق المالية ، تم إخضاع الحسابات والبيانات المالية للتدقيق من قبل مراقب الحسابات عملاً بالفقرة (3) من تعليمات دائرة الإفصاح المالي في هيئة الأوراق المالية العراقية (٣٢) .

(١) القابلية للتحقق :

صرحت إدارة المصرف بأن المصرف يعمل وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين كأساس في تسجيل وترحيل وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية والأحداث المالية ، كما يطبق المصرف مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية ، وإن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وأن المعلومات المحاسبية المعروضة غير مخالفة لأحكام القوانين والتعليمات والتشريعات المالية السائدة والمعتمدة في هذا المجال وهي متفقة مع ما تظهره السجلات ومنظمة طبقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) .

فضلاً عن قيام لجنة مراجعة الحسابات بفحص وتدقيق ومراجعة البيانات المالية للفترة من 2010/1/1 ولغاية 2010/12/31 وتقرير مجلس الإدارة السنوي وفقاً لمتطلبات وأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتعليمات البنك المركزي العراقي وأيدت أن البيانات المالية والمعلومات المحاسبية للمصرف تعكس صورة شاملة وواضحة وحقيقية عن أعماله ونشاطاته ، وتم خلال الفترة مراجعة البيانات والمعلومات التي تراها اللجنة ضرورية لحماية حقوق المساهمين ، طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المتعارف عليها محلياً ودولياً .

وقد أقر مراقب الحسابات بأنه قام بإجراءات التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (٣٣) وأن البيانات المالية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وأن الاتفاق واقع بين عمله وعمل لجنة المراجعة ، من كل ذلك يتبين **توافر صفة القابلية للتحقق** لأن المصرف قد اعتمد القوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات المرعية الموحدة في إعداد وعرض البيانات المالية للمصرف .

(٣٢) " تدقق البيانات المالية السنوية وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وبواسطة مراقب حسابات مستقل ومخول قانوناً في العراق ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وللمدى الذي تسمح به المعايير المعمول بها في العراق " .

(٣٣) لم يأتي على ذكر اعتماده على أدلة التدقيق الوطنية .

٢) الصديق في التمثيل :

مصرف
المنصور

إن القوائم المالية أعدت ونظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات النافذة وهي تعبر بصورة تامة وواضحة عن الوضع المالي للمصرف ومنظمة طبقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والأنظمة والتعليمات النافذة وم تفرق مع المتطلبات القانونية ، وأن المعلومات لكاملة ضمن الحدود المادية وأن القوائم المالية تظهر/ تعرض بأمانة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة للوصول إلى أفضل تمثيل للأحداث والمعاملات المالية كما يتضح من خلال رأي مراقب الحسابات ولجنة تدقيق ومراجعة القوائم المالية أن المجموعة الدفترية المسوكة من قبل إدارة حسابات الشركة كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر المحاسبية وأنها قد تضمنت تسجيل العمليات والأحداث المالية المتعلقة بتسجيل كافة الموجودات والمطلوبات واستخدامات وموارد المصرف خلال السنة المالية وإعطاء صورة حقيقية عن نتائج نشاطات المصرف وأوضاعه المالية (باستثناء أن مراقب الحسابات لم يستلم تأييدات أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والأسهم والعقارات المرهونة لصالح المصرف) ، كما أكد مراقب الحسابات بأن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاطات المصرف ، الأمر الذي يظهر **توافر صفة الصديق في التمثيل** في القوائم المالية

٣) الحيادية :

إن الضوابط والإجراءات المحاسبية التي اتبعها المصرف والخطة الموضوعة لمراجعة الحسابات السنوية تتوافق مع الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية السليمة ، وأن القوائم المالية أعدت ونظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات النافذة وهي تعبر بصورة تامة وواضحة عن الوضع المالي للمصرف ، وأنها منظمة طبقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والأنظمة والتعليمات النافذة ، إن عملية الالتزام بالمبادئ والأعراف المحاسبية السليمة وفق القوانين والتعليمات المرعية عند القيام بتدقيق الحسابات تعني **توافر صفة الحيادية** في القوائم المالية .

ومن خلال الإطلاع على المعلومات المنشورة من قبل المصرف والتي تضمنت كلمة رئيس مجلس إدارة المصرف وتقرير مجلس الإدارة وتقرير لجنة المراجعة في المصرف وتقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المنشورة نجد أنها تحتوي على مجموعة لا بأس بها من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المهمة والمفيدة لجمهور المستخدمين والمهتمين بنشاطات المصرف الحالية والمستقبلية والخطط السنوية المنفذة للعام 2010 ، من كل ذلك يمكن القول أن المعلومات المنشورة **تتوافر فيها صفة الحيادية** .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(1) القابلية للمقارنة :

عن طريق إجراء المقارنات يمكن الوقوف على مزايا القوة والضعف لحسابات الشركة وتشخيص المشكلات وتحدي الماضي والتنبؤ بالمستقبل ، ومن هذه المقارنات ما يلي :

مصرف
المنصور

(أ) من أنواع المقارنات مقارنة السلاسل الزمنية ، أي مقارنة سلسلة من الزمن لبند معين من سنة لأخرى (من سنة التأسيس) ، وقد أورد تقرير الإدارة بعض المعلومات المفيدة عن رأس المال والتغيرات الحاصلة عليه بين السنوات ولغاية نهاية سنة 2010 ، وكما يلي :

الجدول (15)

رأس مال المصرف والزيادات الحاصلة عليه ونسبتها

السنة المنتهية	رأس المال مليار دينار	الزيادة مليار دينار	النسبة %
2006 - 2005	55	-	-
2007	60,5	5,5	10
2008	60,5	-	-
2009	75	4,5	7
2010	75	-	-

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة / 2010: 10)

(ب) ارتفاع الحسابات الجارية الدائنة والودائع الأخرى لهذه السنة إلى (83,3) مليار دينار بعد أن كانت (53,4) مليار دينار بنسبة زيادة (56%) ، وكما مبين أدناه :

جدول (16)

مقارنة الحسابات الجارية والودائع لسنتين متتاليتين^(٣٤)

نوع الوديعة	2010/12/31			2009/12/31			نسبة التغير %
	العملة المحلية دينار	العملة الأجنبية دينار	المجموع	العملة المحلية دينار	العملة الأجنبية دينار	المجموع	
حسابات جارية دائنة	20 143 292	9 128 881	29 272 172	12 524 927	3 975 696	16 500 613	77,4
حسابات التوفير	25 343 098	8 184 983	33 528 081	16 286 281	1 414 244	17 700 525	89,4
حسابات الودائع لأجل وحين الطلب	199 618	9 589 108	9 784 726	164 949	7 895 256	8 060 205	21,4
تأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء عمليات مصرفية	5 043 838	5 150 353	10 194 191	4 710 494	4 911 601	9 622 095	5,9
الحوالات والصكوك الداخلية	477 143	0	477 143	1 509	1 509	1 504 027	(68,3)
المجموع	51 199 989	32 053 325	83 253 314	35 189 169	18 198 306	53 387 475	55,9

المصدر: (من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة / 2010: 21)

(٣٤) تم اعتماد سعر صرف الدولار الأمريكي بموجب نشرة البنك المركزي العراقي خلال السنة المالية .

التحليل : كان للمصرف درجة عالية من الأهتمام بالحسابات الجارية الدائنة والودائع كونها المورد الرئيس لتمويل نشاطات المصرف وخصوصاً التي لا تحمل المصرف كلفاً عالية ، فقد حرص المصرف على توسيع قاعدة الزبائن من خلال تقديم أفضل الخدمات لهم عن طريق أداء إداري جيد ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذه الأرصدة لهذه السنة بنسبة (55,9%) عن السنة السابقة 2009 .

(ج) نتيجةً للزيادة الحاصلة في أرصدة الحسابات الجارية والودائع الوارد ذكرها في (ب) أعلاه، فقد تم التحرك لزيادة الاستثمارات المالية للمصرف لأنها ستكون أحد أسباب زيادة الأرباح السنوية إذ تم نشر معدل الزيادة في مبالغ الاستثمارات المالية ، وكما يلي :

الجدول (17)

الاستثمارات المالية للمصرف لدى الغير والتغيرات الحاصلة فيها ونسبتها لسنتين متتاليتين

نوع الاستثمار	2009/12/31 ألف دينار	2010/12/31 ألف دينار	نسبة التغير %
استثمارات مالية قصيرة الأجل/قطاع حكومي	54 000 000	56 500 000	5
استثمارات مالية قصيرة الأجل/قطاع مالي (وديعة)	19 500 000	28 000 000	44
استثمارات مالية قصيرة الأجل/قطاع مالي (أسهم)	486 378	534 886	10
استثمارات مالية قصيرة الأجل/قطاع مختلط (أسهم)	205 991	210 491	2
استثمارات مالية قصيرة الأجل/قطاع عالم خارجي	2 564 961	410 890	(84)
مجموع الاستثمارات	76 757 330	85 656 267	12
مخصص هبوط الاستثمارات	125 000	360 000	
صافي قيمة الاستثمارات	76 632 330	85 296 267	11

المصدر: (من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة / 2010: 17)

التحليل : من خلال الإطلاع على المبالغ التي تم الاستفادة منها في زيادة الاستثمارات المالية للمصرف لدى الغير ، نجد أن الإدارة تتمتع بأداء جيد ، إذ تم استخدام التمويلات التي حصلت عليها جراء حركة الحسابات الجارية الدائنة والودائع الثابتة والتوفير لأجل تحقيق أرباح سنوية من خلال استثمار هذه الأموال وعدم تركها في خزانة المصرف ، كما أن المصرف نوع في محفظة الاستثمارات سعياً منه من عدم المخاطرة بهذه الأموال ، إذ بلغ مجموع إيرادات الاستثمارات (2 856 201) ألف دينار للسنة المنتهية في 2010/12/31 .

(د) من أنواع المقارنات الأخرى ; المقارنة الأفقية^(٣٥) مع شركات متماثلة في النشاط ، مثلاً إجراء

مقارنة بعض بنود القوائم المالية للمصرف مع مصرف بغداد (الشركة الأولى ضمن العينة المختارة تم التطرق إليها بداية المبحث) ، نجد :

مصرف
المنصور

الجدول (18)

مقارنة بعض البنود لمصرفين لسنتين ونتيجة النشاط

(المبالغ بملايين الدنانير)

الحساب	مصرف بغداد		الزيادة (النقص) النسبة %	مصرف المنصور		الزيادة (النقص) النسبة %
	2010 دينار	2009 دينار		2010 دينار	2009 دينار	
مجموع الموجودات	961 062	802 194	20	172 410	140 265	23
رأس المال	100 000	85 000	18	75 000	75 000	-
مطلوبات قصيرة الأجل	842 274	693 204	21	87 699	59 259	48
المجموع			39			48
الفائض	12 985	14 913	(15)	3 487	4 138	(19)
حصة السهم الواحد	*0,129			**0,046		2,8

المصدر: (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للمصرف / 2010)

* إيضاح : حصة السهم الواحد = الفائض القابل للتوزيع / عدد الأسهم = $100\,000 / 12\,985 = 0,129$ دينار .

** إيضاح : حصة السهم الواحد = الفائض القابل للتوزيع / عدد الأسهم = $75\,000 / 3\,487 = 0,046$ دينار .

التحليل : بلغت الزيادة في إجمالي موجودات مصرف المنصور (3%) عن إجمالي موجودات

مصرف بغداد ، ولكن في المقابل ظهر زيادة في الالتزامات على مصرف المنصور (9%) عن

الالتزامات على مصرف بغداد ، ويفسر ذلك لصالح مصرف بغداد باعتبار أن الزيادة في

الالتزامات أعلى من الزيادة في الموجودات ، فضلاً عن أن حصة السهم الواحد من الأرباح

لأسهم مصرف بغداد تعادل (2,8) أضعاف الأرباح على السهم الواحد لمصرف المنصور .

(هـ) المقارنة بين بعض بنود حسابات المصرف ذات الأهمية لمستخدمي القوائم المالية لسنتين

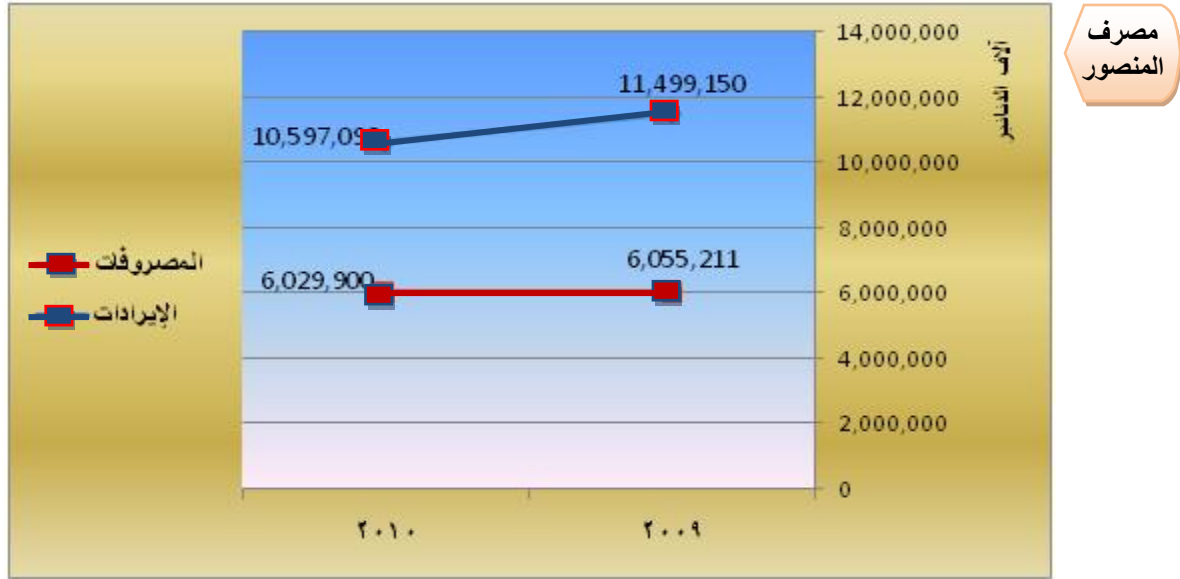
متتاليتين ، وكما يأتي :

الجدول (19)

مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الإيرادات	11499 149 931	10597 092 567	(902 057 364)	(7,84)
المصروفات	6055 210 882	6029 899 914	(25 310 968)	(0,42)
الفائض	5443 939 049	4567 192 653	(876 746 396)	(16,11)

(٣٥) يمكن لجمهور المستخدمين إجراء هكذا نوع من المقارنات لشركتين أو أكثر وخلال فترات مالية فصلية أو سنوية للتنبؤ بكفاءة أداء هذه الشركة عن تلك ، ولكن هذا لا يعني أن استخدام النسب المالية أن لها القدرة على التنبؤ المستقبلي لضعف فعالية النسب في تقديم معلومات تفيد في المستقبل تبعاً للظروف البنينة والخطط السنوية .



المصدر: (الجدول والشكل من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للمصرف / 2010)

التحليل : من البيانات أعلاه المستمدة من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، نرى أن الإيرادات لسنة 2010 انخفضت بنسبة (7,84 %) عن إيرادات 2009 ، فضلاً عن هذا السبب الذي أدى إلى انخفاض الأرباح السنوية للشركة ، استمرت الشركة على نفس مقدار المصروفات مع وجود انخفاض بسيط فيها بلغت نسبته (0,42 %) .

من الفقرات أعلاه نرى أنه يمكن لجمهور المستخدمين إجراء المقارنات المفيدة لمساعدتهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية بعد قيامهم ببذل القليل من الجهد في ترتيب المعلومات المحاسبية لاستخراج المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرار ، بمعنى أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية **تتوافر فيها صفة القابلية للمقارنة** بالقدر المقبول .

(٣) الثبات :

أُعدت القوائم المالية ونظمت وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات النافذة ، ويعمل المصرف منذ تأسيسه وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين كأساس في تسجيل وترحيل وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية ، أي أن المصرف اتبع نفس السياسات المحاسبية من الفترة المالية السابقة إلى الفترة المالية الحالية ولن يجرى أي تغيير في سياسة محاسبية أو طريقة استخدامها ، وإلا كانت قد أعلنت عن ذلك يوصف هذا التغيير ، إذ ينبغي الإفصاح عنه إذا كان يؤثر بصورة مهمة ، أما بالنسبة للاندثارات على الموجودات الثابتة فقد اعتمدت الشركة طريقة القسط الثابت السنوي ونسبة (20%) سنوياً على كافة الموجودات الثابتة وحسب ما جاء في نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994 ، مما يعني **توافر صفة الثبات** في التطبيق فيما يخص الاندثار .

و رأي الباحث :

- (١) إن إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية تم بطريقة مصادر واستخدامات الأموال ، وقد أشارت القاعدة المحاسبية المحلية رقم (7) " **كشف التدفق النقدي** " في الفقرة (18) إلى تفضيل استخدام الطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية وحسب الأنشطة المختلفة وذلك لتقديم معلومات أشمل وكافية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، وبالرغم من أن إعداد وعرض القوائم المالية ومنها قائمة التدفقات النقدية غير مخالفة للفقرة (12/د) ^(٣٦) من القاعدة المحاسبية (6) " **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية** " ، إلا أن توحيد أسلوب إعداد القوائم المالية ينتج عنه توافر خاصية الملاءمة في القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على مختلف ثقافتهم ومعرفتهم ، لأن عدم التوحيد في القوائم المالية **يقلل من توافر خاصية الملاءمة** في المعلومات المحاسبية .
- (٢) وفيما يخص أيضاً **ضعف توافر خاصية الملاءمة** فلم يتم بيان عدد ^{٣٧} ونوع الأسهم المطروحة للتداول في سوق الأوراق المالية ضمن بند مصادر التمويل طويلة الأجل في قائمة المركز المالي للشركة ، وكالآتي على سبيل المثال :
- رأس المال المدفوع (عدد الأسهم العادية المطروحة 75 000 outstanding مليون سهم)
- (٣) نظراً لانتهاؤ أعمال التدقيق بتاريخ 25/ كانون الثاني/ 2011 ، وأكد ذلك كتاب إرسال البيانات المالية لهيئة الأوراق المالية العراقية بتاريخ 2011/2/17 ، فإن ذلك يعطي مؤشر على **توافر صفة التوقيت الملائم** لأن البيانات المالية للمصرف أصبحت جاهزة لعرضها على المستخدمين للاستفادة من المعلومات المتوافرة فيها في وقت مناسب ، إلا أن من جانب آخر يعطي هذا التوقيت المبكر مؤشر أن مراقب الحسابات لم يأخذ كفايته من الوقت اللازم والكافي لانجاز أعماله التدقيقية ، وبما أن العلاقة بين صفة التوقيت الملائم وخاصية الموثوقية هي علاقة طردية ، إذ أن إعطاء العملية التدقيقية الوقت الكافي يرفع من خاصية الموثوقية ، أما انجاز أعمال التدقيق مبكراً جداً يعني على حساب توافر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية ، وبالتالي **تحقق قدر قليل نسبياً من خاصية الموثوقية** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما يتطلبه فترة أكبر لتحقيقها .

(٣٦) يشمل تعبير البيانات المالية الوارد في هذه القاعدة :

أ- الميزانية العامة أو كشف المركز المالي .

ب- حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر ، وكشف العمليات الجارية .

ج- كشف توزيع صافي الدخل .

د- كشف التدفق النقدي ، أو كشف مصادر واستخدامات الأموال .

(٣٧) الفقرة (70/ب) معيار محاسبي دولي (33) : "حصة السهم من الأرباح " : يجب على الشركة الإفصاح عن المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في حساب حصة السهم من الأرباح الأساسية (م.ع.م.ق، 2008: 1603).

(٤) عدم قيام الشركة بتنظيم قائمة الأرباح المحتجزة ، إذ يعتقد بعض المحاسبين أن قائمتي الأرباح والخسائر والأرباح المحتجزة مرتبطة بصورة كبيرة تجعل من اللازم إدماجها في قائمة واحدة لبيان تسوية رصيد حساب الأرباح المحتجزة ، فضلاً عن حصة السهم الواحد ^(٣٨) من الأرباح (المؤشر الأكثر أهمية) تظهر في نهاية قائمة الأرباح والخسائر ، وكما يلي :

مصرف
المنصور

صافي فائض السنة	4567 192 653
الأرباح المحتجزة في 1/1	4138 088 826
	8705 281 479
التوزيعات النقدية	غير معلن عنها
الأرباح المحتجزة 12/31	3487 113 242
ربحية السهم الواحد	غير معلنة

(٥) لزيادة الإعلام في القوائم المالية لجمهور المستخدمين ينبغي الإفصاح عن التغيرات في الحسابات المنفصلة (في قوائم منفصلة أو في القوائم الأساسية أو في الملاحظات) مثل الإفصاح عن كل توزيعات الأرباح وصافي أرباح السنة ، لبيان ما إذا كانت إدارة الشركة تعيد توظيف جزء أو كل الأرباح في الشركة أو توزيع كل أرباح الفترة أو أنها لا توزع أرباح الفترة فقط وإنما الأرباح المتجمعة على مدار السنوات السابقة أيضاً .

يتضح من ذلك أن **صفة القيمة التنبؤية ينقصها بعض المعلومات المحاسبية** المهمة بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتغيرات في الأرباح السنوية وربحية السهم الواحد وكفاءة أداء الإدارة .

(٦) هناك تحفظات من مراقب الحسابات بشأن الأرصدة المدينة والدائنة والتسليفات والقروض والأسهم والعقارات المرهونة لصالح المصرف لعدم تعزيزها بالتأييدات اللازمة والكافية من تلك الجهات الخارجية ، أي وجود نقص في أدلة الأثبات ، وبالتالي **إنخفاض صفة التمثيل الصادق** في القوائم المالية وتأثيرها السلبي في **خاصية الموثوقية** بهذه الحسابات .

(٧) وجد أن تقرير مراقب الحسابات مقتضب جداً إذ كان على صفحتين فقط وتضمن ملاحظة واحدة فيما يخص أنه لم يستلم تأييدات الأرصدة المدينة والدائنة والتسليفات والقروض والأسهم والعقارات المرهونة لصالح المصرف لغاية إعداد تقريره ، إذ أنجز أعماله التدقيقية وبموجب تقريره بتاريخ 25/ كانون الثاني/ 2011 أي خلال (25) يوماً بعد تأريخ نهاية السنة المالية بالرغم من الأنشطة الكثيرة لفروع المصرف السبعة المنتشرة في العراق، الأمر الذي **يؤثر على مدى توافر خاصية الموثوقية** بالمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمصرف .

^(٣٨) الفقرة (11) معيار محاسبي دولي (33) : "حصة السهم من الأرباح" : إن الهدف من المعلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية هو إيجاد قياس لفوائد كل سهم عادي في الشركة لأدائها خلال الفترة (م. ع. م. ق، 2008 : 1592) .

شركة الزوراء للاستثمار المالي (م.خ.)

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 5):

أسست الشركة بموجب شهادة التأسيس الصادرة من دائرة تسجيل الشركات في 2000/2/10 برأسمال قدره (100 000 000) دينار (مائة مليون دينار) وزيد خلال الأعوام 2002، 2003، 2004، 2005 ليصبح مليار دينار ، ومنحت إجازة ممارسة أعمال الاستثمار المالي الصادر من البنك المركزي العراقي المرقمة (ص. أ/576/9) في 2000/5/9 ، وتهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاستثمارية للقطر من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار وحسب ما نصت عليه المادة (4) من نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 ، وأن النشاط الاستثماري للشركة (المحفظة الاستثمارية) الذي يمثل عضوية الشركة في (56) شركة من مختلف القطاعات وبمبلغ إجمالي (973 649 258) دينار ، وقد بلغ الربح الإجمالي المتحقق للشركة خلال العام 2010 مبلغاً قدره (56 424 291) دينار وهو يعادل (5.642 %) من رأس المال الاسمي والمدفوع (قيمة السهم دينار واحد) ، مقابل (23 239 438) دينار للعام السابق أي بزيادة نسبتها (142.794 %) .

ب تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 3-4):

- أوضح مراقب الحسابات في تقريره المرقم (28/75) والمؤرخ في 2011/3/31 بأنه قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي برأيه ضرورية كانت لأداء مهمته وفق قواعد مراقبة الحسابات المتعارف عليها والتشريعات النافذة والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة الواقعة ضمن اختصاصاته ، وقد بيّن أن لديه ملاحظات وإيضاحات وكالاتي :
- بلغت أرباح الشركة لهذه السنة (56) مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها (143%) عن السنة السابقة 2009 .
- تم تقييم المحفظة الاستثمارية بسعر السوق وفق آخر جلسة في سوق العراق للأوراق المالية للعام 2010 وكانت القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية .
- لم يحصل على تأييد رصيد حساب التأمينات لدى الغير .
- رأي مراقب الحسابات :
- (1) إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر بدرجة تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ، وأنها تضمنت تسجيل كافة موجودات الشركة ومطلوباتها ومصرفاتها وإيراداتها .

- (٢) عملية جرد الموجودات الثابتة والاستثمارات المالية تمت بشكل سليم وبإشرافنا وقد تم تقييمها وفق الأصول المحاسبية المتبعة في السنة السابقة .
- (٣) التقرير السنوي مطابق للسجلات ولا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات .
- (٤) إن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وأن الميزانية العامة المرفقة على قدر ما تضمنته من مؤشرات تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للشركة بتاريخ 2010/12/31 وأن حساب العمليات الجارية يبين نتيجة نشاطها المنتهية بذلك التاريخ وبصورة أمينة وعادلة

ج - القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

**د - دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة :
أولاً - خاصية الملاءمة :**

إن بعض المعلومات المحاسبية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل أخرى مثل تقرير رئيس مجلس الإدارة أو تقرير الإدارة فضلاً عن القوائم المالية المتعارف عليها ، ويمكن الاستعانة بوسائل توضيحية أخرى مثل الجداول المرفقة مع التقرير السنوي أو الرسوم البيانية والنشرات التي تبرز الأثر الاجتماعي للشركة ، إلا أنه نجد أن تقرير الإدارة السنوي كان بثلاث صفحات بمعلومات مقتضبة وغير كافية مما يؤشر إلى **تدني مستوى خاصية الملاءمة** في عرض المعلومات المحاسبية .

(١) التوقيت الملائم :

استناداً إلى تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المرقم (75 / 28) كان بتاريخ 31 / 3 / 2011 ، وهذا يعني **توافر صفة التوقيت الملائم** ، إن توقيت إنجاز الأعمال التدقيقية في هذا الوقت يعدّ جيداً بالرغم من تأخر عرض القوائم المالية قليلاً إلا أنه يساعد في تقديم المعلومات المحاسبية في وقت مناسب وضمن المدة الزمنية المقبولة قبل أن تفقد تلك المعلومات منفعتها ، وهذا يعني أن مراقب الحسابات أخذ الوقت اللازم والكافي لإتمام الأعمال التدقيقية على حسابات الشركة في حالة قيام الشركة بتكليفه بالتدقيق مباشرة بعد تأريخ قائمة المركز المالي ، وقد تم رفع نسخة من الحسابات الختامية المنتهية في 2010/12/31 وتقرير مجلس الإدارة للشركة بكتابها بالعدد (45) بتاريخ 2011/4/24 إلى هيئة الأوراق المالية العراقية لنشرها على المستخدمين .

ولكن من جانب آخر نجد أن رئيس مجلس إدارة الشركة قام بتوجيه دعوة إلى المساهمين في الشركة للحضور إلى اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس المصادف 2011/5/26 للاستماع إلى تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ومناقشتها والمصادقة على القوائم المالية أي أن تأريخ المصادقة على القوائم المالية لغرض نشرها للجمهور كان بعد مرور (40) يوماً من تأريخ تقرير مراقب الحسابات ومدة (145) يوماً من تأريخ نهاية السنة المالية ، وفي طبيعة الحال أن هذا التأخير ليس في صالح المستثمرين في الانتظار كل هذه المدة الطويلة .

(٣) القيمة التنبؤية :

أعلنت الشركة عن بعض المعلومات المحاسبية ضمن المعلومات المرفقة بالقوائم المالية لإضفاء نوع من الإفصاح الوافي عن الشركة لجمهور المستخدمين ومنها :

(أ) تطور رأس مال الشركة منذ تأسيسها سنة 2000 من (100) مليون دينار إلى مليار دينار في سنة 2010 .

(ب) بلغ الربح الإجمالي المتحقق للشركة خلال العام 2010 مبلغاً مقداره (56 424 091) دينار وهو يعادل (5,642 %) من رأسمالها المدفوع .

(ج) للشركة عضوية في (56) شركة على مختلف القطاعات تمثل النشاط الاستثماري (المحفظة الاستثمارية) بمبلغ إجمالي (973 649 258) دينار كما في 2010/12/31 .

كانت المعلومات المحاسبية قليلة جداً تلك التي تساعد على التنبؤ بالمستقبل المالي للشركة اعتماداً على تقرير الإدارة مما يعني **ضعف توافر صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية .

(د) من خلال التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة ودراسة ما تحتويه من معلومات بنظرة انتقادية هادفة للوقوف على ما بين الأرقام التي تعرضها من علاقات سببية بقصد استخلاص مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للشركة والتنبؤ باتجاهات نشاطها المستقبلي ، ومن هذه النسب المالية عائد ربح التشغيل على الاستثمار ، وكالاتي :

$$\text{عائد ربح تشغيل الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{56\,424\,091}{1285\,569\,785} = 4\%$$

التحليل : بما أن نشاط الشركة استثماري ، فالمهم التعرف على نتيجة العائد على استثمار الأموال ، والنتيجة الظاهرة (4%) وهي نسبة منخفضة جداً نسبةً إلى النسبة المتعارف عليها والمقبولة (20%) ، أي أن الشركة لم تستغل موجوداتها أكبر استغلال أو أن الخطط الاستثمارية للشركة الموضوعة غير ناجحة تلك التي لم يتم الإعلان عنها في البيانات المالية أو أن تكون غير موضوعة ، ويمكن معرفة ذلك من الآتي :

الجدول (20)

مبالغ الاستثمارات المالية للشركة وإيراداتها للسنة 2010

النسبة %	الزيادة (النقص) دينار	مبالغ الاستثمار		الحساب
		2010 / دينار	2009 / دينار	
10	96 998 810	973 649 258	876 650 448	الاستثمارات المالية
(0,02)	(31 644)	150 000 000	150 031 644	ودائع ثابتة
9	96 967 166	1123 649 258	1026 682 092	المجموع
36	41 877 914	116 732 508	74 854 594	إيراد الاستثمار
		% 10	% 7	نسبة الإيراد/الاستثمار

التحليل : ارتفاع رصيد مبالغ الاستثمارات المالية بنسبة (9 %) في سنة 2010 عن سنة 2009 ، في حين أن الإيرادات على الاستثمارات بلغت (36 %) أي بمقدار زيادة أربعة أضعاف عن نسبة الزيادة في مبالغ الاستثمارات .

الزوراء
للاستثمار

(هـ) كما يمكن لجمهور المستخدمين استخدام نسبة مالية أخرى مثل نسبة السيولة للتحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ، وكالاتي :

$$\frac{11}{1} = 11,98 \text{ مرة} = \frac{1283\ 233\ 890}{107\ 080\ 291} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة السيولة}$$

التحليل : إن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية عند استحقاقها عالية جداً ، إذ أن نتيجة النسبة المالية أظهرت (11 : 1) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المقياس المعتمد والمتعارف عليه وهو (2 : 1) ، وبذلك فأن هامش الأمان لدى الشركة جيد جداً ، وبالنسبة إلى شركة مالية استثمارية الوضع هنا يختلف ، فهذه النسبة تعتبر غير جيدة للسياسة الاستثمارية للشركة خصوصاً أن الإدارة الناجحة هي التي لا تعطل الأموال بدون استثمار حتى وإن كان مؤقت لما له من التأثير على ربحية الشركة .

من أعلاه يمكن القول أن على مستخدمي القوائم المالية في بعض الأحيان بذل جهود شخصية للاستفادة وللتوصل إلى تنبؤات مستقبلية من خلال التحليل المالي لبعض بنود القوائم المالية للشركة .

(٣) القيمة الارتجائية :

تحقق المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لمستخدميها التغذية العكسية عن طريق مقارنة قراراتهم السابقة مع المخرجات الفعلية للتقارير واتخاذ القرارات بشأن الاستمرار أو تصحيح القرار المتخذ سابقاً ، وفي بعض الأحيان تفيد هذه التقارير في إلقاء الضوء على مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ الخطط الموضوعة ، وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيس للمعلومات المحاسبية للمستثمرين لتساعدهم في متابعة قراراتهم السابقة .

وتساعد القوائم المالية الفصلية في دعم القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية وحسب متطلبات هيئة الأوراق المالية ، وقد استلمت الهيئة القوائم المالية عن الفصل الثاني ذي العدد (72) بتاريخ 2011/7/17 ولم تستلم الهيئة القوائم المالية عن الفصل الأول والثالث الأمر الذي **يقلل من صفة القيمة الارتجاعية** للمعلومات المحاسبية ، فمثلاً يمكن معرفة الفائض المتحقق مقابل الفائض للفترة السابقة الموازية ، وكالاتي :

الجدول (21)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010

النسبة %	الزيادة / (النقص) دينار	2011/6/30 - 1/1 دينار	2010/6/30 - 1/1 دينار	الحساب
58	24 314 713	66 311 654	41 996 941	الإيرادات
23	5 647 217	30 606 215	24 958 998	المصروفات
110	18 667 496	35 705 439	17 037 943	الفائض

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : الزيادة في الإيرادات أكبر من الزيادة في المصروفات وتحقيق زيادة في الفائض .

ثانياً - خاصية الموثوقية :

يعتمد توافر هذه الخاصية على رأي مراقب الحسابات بأن القوائم المالية للشركة تمثل ما تمثله حقيقة من واقع الأحداث والعمليات المالية و صحة القياس المالي وإن التقديرات تمت بصورة معقولة لبنود القوائم المالية للفترة الزمنية الماضية ، ذلك بهدف إقناع مستخدمي القوائم المالية بأن محتوياتها موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها ، ولكن لم يذكر مراقب الحسابات في تقريره خلو القوائم المالية من أي أخطاء جوهرية مما **يقلل من خاصية الموثوقية** بالمعلومات.

1) القابلية للتحقق :

أوضح تقرير مجلس الإدارة بأن الشركة تعمل على وفق النظام المحاسبي الموحد كأساس لتنظيم إجراءاتها ونظامها المحاسبي ، كما وتطبق مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية ، ولم تشر إلى إن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وأن المعلومات المحاسبية المعروضة غير مخالفة لأحكام القوانين والتعليمات والتشريعات المالية السائدة والمعتمدة في هذا المجال وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) اعترافاً من إدارة الشركة بذلك .

كما أكد مراقب الحسابات بأنه قد حصل على المعلومات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمة التدقيق وفق قواعد مراقبة الحسابات المتعارف عليها والتشريعات النافذة ، ولم يشر إلى إجراءات التدقيق التي اتبعها وفقاً للمعايير المحلية أم الدولية للتدقيق .

من هذا وذاك يتبين **ضعف توافر صفة القابلية للتحقق** لأن إدارة الشركة ومراقب الحسابات لم يقدمان تأكيداً بإتباعهما المعايير والقواعد المحاسبية المحلية أم الدولية كنظام موحد لإعداد وتنظيم وتدقيق القوائم المالية للشركات .

(٢) الصدق في التمثيل :

لم يؤيد مجلس الإدارة من خلال تقريره أن القوائم المالية أعدت ونظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات النافذة وأنها تعبر بصورة تامة وواضحة عن الوضع المالي للشركة ومنظمة طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والأنظمة والتعليمات النافذة وم تفقة مع المتطلبات القانونية .

في حين أن رأي مراقب الحسابات ضمن تقريره بأن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات ، وأن قائمة المركز المالي تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي وأن حساب العمليات الجارية يبين نتيجة نشاطها وبصورة أمينة وعادلة ، مع أنه لم يشر إلى صحة إعداد قائمة التدفقات النقدية ومدى تعبيرها للعمليات النقدية في رأيه النهائي ولم يعطي أي تحفظ عنها ، ونتيجة لذلك فإن هناك **ضعف في توافر صفة الصدق في التمثيل** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

(٣) الحيادية :

من خلال نظرة فاحصة لتقرير مجلس إدارة الشركة المؤلف من صفحتين ونصف الصفحة ، نجد أن المعلومات المحاسبية غير كافية لتحقيق الفائدة من هذا التقرير في نشر المعلومات الكافية تحقيقاً لصفة الحيادية في نشر كافة المعلومات المفيدة لجمهور مستخدمي البيانات المالية لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية ، وهذا يعني **تدني مستوى صفة الحيادية** للمعلومات المحاسبية ، إذ كان الأجدر بالشركة عرض المعلومات عن الخطط السنوية ونسب تنفيذها وبالأخص فيما يتعلق بالأموال المستثمرة كون الشركة تعمل في النشاط الاستثماري ، وما هي محفظة الاستثمار التي لديها والتغيرات الحاصلة عليها وعلى الإيرادات المتأتية منها وتكاليف ذلك الاستثمار لفترات زمنية متتالية .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(١) القابلية للمقارنة :

نظراً لقلة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للشركة وبالأخص تقرير مجلس إدارتها ، فسيتم الاعتماد الأكبر على القوائم المالية لإيجاد بعض المقارنات :

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي المبحث الأول

(أ) مقارنة بعض بنود القوائم المالية لسنتين متتاليتين ، وكالاتي :

الجدول (22)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010

الزوراء
للاستثمار

النسبة %	الفرق / دينار	2010 / دينار	2009 / دينار	الحساب
4	50 401 115	1285 569 785	1235 168 670	المركز المالي
-	40 000 000	40 000 000	000	المدينون
(42)	(86 240 952)	119 584 632	205 825 584	النقود
38	49 298 477	178 489 494	129 191 017	الاحتياطيات
461	2 447 500	2 978 000	530 500	وقود وزيوت
-	10 512 011	10 512 011	000	مكافآت مجلس الإدارة

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

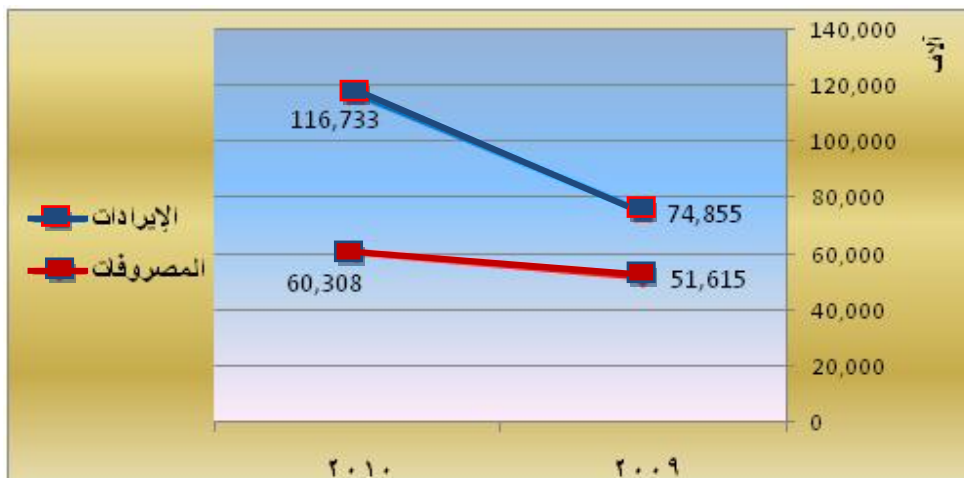
التحليل : ارتفاع طفيف في المركز المالي للشركة لسنة 2010 عن سنة 2009 بلغ نسبة (4%) ، يقابله انخفاض النقود في سنة 2010 عن سنة 2009 بنسبة (42%) ، كما توجد هناك مصروفات مرتفعة جداً كالوقود وأخرى تظهر في السنة الحالية وهي مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة .

(ب) مقارنة البنود المهمة للمستثمرين ومنها الإيرادات والمصروفات والفائض ، وكما يلي :

الجدول (23)

مقارنة الإيرادات مع المصروفات والتغير في الفائض ونسب التغير لسنتين متتاليتين

النسبة %	الفرق / دينار	2010 / دينار	2009 / دينار	الحساب
56	41 877 914	116 732 508	74 854 594	الإيرادات
17	8 693 261	60 308 417	51 615 156	المصروفات
143	33 184 653	56 424 091	23 239 438	الفائض



المصدر : (الجدول والشكل من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية للشركة / 2010)

التحليل : ارتفاع الإيرادات والمصروفات لسنة 2010 بنسبة (56%) و (17%) على التوالي عن سنة 2009 ، وأن هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات الذي قابله ارتفاع بسيط في المصروفات ، أدى إلى ارتفاع الأرباح السنوية للشركة بنسبة (143%) .

(٣) الثبات :

تم احتساب نسبة الاندثار على الموجودات الثابتة على وفق النسب المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد ((نظام الاندثار الملحق بنظام الاندثار والإطفاء للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني رقم (9) لسنة 1994))^(٣٩) وبقيس ثابت نسبته تتراوح ما بين (10% - 15%) ، وأظهر كشف الموجودات غير المتداولة المرفق مع قائمة المركز المالي كما في 2010/12/31 قيام الشركة بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها غير المتداولة ، كما تم تطبيق ذات السياسات المحاسبية من سنة لأخرى بالاعتماد على النظام المحاسبي الموحد كأساس لتنظيم الإجراءات والنظام المحاسبي للشركة ، فضلاً عن اعتماد مبدأ الاستحقاق عند إعداد الحسابات الختامية للشركة ، ولم يجري أي تغيير على السياسات المحاسبية لهذه السنة أو تعديل عن السنة السابقة ، وكل هذا يعني **توافر خاصية الثبات** .

أ - رأي الباحث :

(١) تم تضمين البيانات المالية بتقرير الإدارة المختصر جداً البعيد عن العرض والإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية والأخرى مع عدم استخدام أسلوب أو طريقة عرض للمعلومات لتكون أكثر موضوعية مثل الرسوم البيانية والتخطيطات التوضيحية المفهومة لأغلبية المستخدمين ، كما لم يتم تضمين قائمة المركز المالي عدد ونوع أسهم الشركة المطروحة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية في بند مصادر التمويل طويلة الأجل ونوع الاستثمارات كإيضاح في هامش قائمة المركز المالي ، مما يعطي مؤشر **انخفاض مستوى توافر خاصية الملاءمة** في المعلومات المحاسبية المعروضة.

(٢) أن توجيه دعوة إلى المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد بتاريخ 2011/5/26 للاستماع إلى تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ومناقشتها والمصادقة على القوائم المالية ، يعتبر هذا التأخير متأخر ولا يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية رغم أن هذا التوقيت غير مخالف لتعليمات دائرة الإفصاح المالي لهيئة الأوراق المالية^(٤٠).

(٣٩) منشور في جريدة الوقائع العراقية - العدد 3541 بتاريخ 1994/12/12 .

(٤٠) تعليمات دائرة الإفصاح المالي 2009 : على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن 60 يوماً من تاريخ تقديم البيانات المالية المدققة بشكل علني أو بتاريخ مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة إلى الهيئة لحضور الاجتماع وإبداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير .

وبذلك **ضعف توافر صفة التوقيت الملائم** ، فضلاً عن أنه لم يتم تقديم القوائم المالية للفصل الأول التي تخص الفترة من 2011/1/1 ولغاية 2011/3/31 للهيئة ، وقد تم إرسال القوائم المالية للفصل الثاني وتاريخ 2011/7/17 ، وهي بذلك متأخرة أيضاً لتجاوزها مدة (60) يوماً بموجب تعليمات الهيئة ، وبالتالي **ضعف صفة القيمة الارتجاعية** .

(٣) لم يتم عرض (أو عدم إعداد) أي موازنات تخطيطية سنوية وتنظيم جداول بنسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية لسنة 2010 مبيناً فيها الانحرافات إن وجدت والأسباب التي أدت إلى ذلك ، ولم يتم استخدام بعض نسب التحليل المالي المهمة لجمهور المستخدمين والتي تساعد في عمليات قياس أداء الإدارة عملاً **لتوافر صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية .

(٤) كما لم يتم تضمين تقرير مجلس الإدارة أي معلومات محاسبية ل لإعلان عن ربحية السهم الواحد والتغيرات عليه من فترة إلى أخرى ، والتسوية الخاصة بالأرباح المحتجزة للفترة وإظهارها في نهاية قائمة الدخل ، من ذلك يتضح أن **ضعف صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية ذات الأهمية الأكبر بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية.

(٥) إن تقرير مجلس الإدارة لم يفصح على أن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية ، كما لم يفصح عن التغيرات الحاصلة محفظة الاستثمار (كون الشركة تعمل في النشاط الاستثماري) والإيرادات المتأتية منها وتكاليف ذلك الاستثمار وعلى فترات زمنية متتالية ، كما أن مراقب الحسابات لم يفصح في مقدمة تقريره عن إجراءات التدقيق التي اتبعها وهل كانت وفقاً للمعايير المحلية أم الدولية للتدقيق ومدى صحة إعداد قائمة التدفقات النقدية وتعبيرها للعمليات النقدية في رأيه النهائي ولم يعطي أي تحفظ عنها ، ولم يؤيد أو يتحفظ على المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة ، ولم يعطي رأيه حول التدفقات النقدية أو هل هناك تحفظ عليها ، ولم يأتي على تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ، من كل ذلك نستنتج **انخفاض مستوى خاصية الموثوقية** في المعلومات المحاسبية .

(٦) لم يفصح تقرير الإدارة أو تقرير مراقب الحسابات عن أي معلومات حول وجود أو عدم وجود أحداث لاحقة^(٤١) لتأريخ قائمة المركز المالي للشركة ، مما يظهر وجود **ضعف في توافر صفة الصدق في التمثيل** للمعلومات المحاسبية .

(٤١) الفقرة (15) : القاعدة المحاسبية (6) : "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية" : يجب الإفصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة ، وتاريخ الانتهاء من إعداد البيانات المالية التي

شركة النخبة للمقاولات العامة (م.م.م.)

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 18) :

تأسست شركة النخبة للمقاولات بموجب شهادة التأسيس رقم 1998 بتاريخ 2001/7/26 كشركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي مقداره (100) مليون دينار عراقي ، وقد تم زيادة رأسمالها عدة مرات وأصبح لغاية سنة 2010 مبلغاً قدره (1,600) مليار دينار عراقي بموجب مصادقة مسجل الشركات بكتابه المرقم (20590) في 2008/11/30 .

وقد حقق نتيجة نشاط الشركة للعام 2010 فائضاً نقدياً مقداره (534 612 758) دينار عراقي ويمثل نسبة (33,413%) من رأس المال المدفوع .

ب - تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 2) :

أوضح مراقب الحسابات في تقريره المرقم (6/ش) والمؤرخ في 2011/4/5 بأن الحسابات أعدت من قبل الإدارة وتعبّر عن وجهة نظرها ، وكانت مهمته التدقيق بقصد التأكد من سلامة تطبيق مبادئ القياس المحاسبي السليم والعرض المالي الواضح وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بنشاط الشركة وإبداء الرأي الفني المحايد فيها ، وأنه حصل على المعلومات التي يراها ضرورية لأداء مهمته وفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها، وقد أورد إيضاحات وملاحظات ، وهذا البعض منها :

○ حققت الشركة إيراداً مقداره (592 500 000) دينار عن عقد إشراف هندسي ، وتستلم هذه الإيرادات منتصف سنة 2011 .

○ بلغ رصيد حساب دائنو توزيع الأرباح (40 553 755) دينار لم يتم استلامها لغاية تأريخ قائمة المركز المالي للشركة .

○ لم يحصل على تأييدات لأرصدة المدينون كما في 2010/12/31 .

○ رأي مراقب الحسابات :

(١) إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديره تسجيل كافة العمليات المالية للشركة .

(٢) إن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت من قبل الإدارة بشكل سليم وأن النتائج مطابقة لما تظهره السجلات .

(٣) إن التقرير السنوي المعد من قبل الشركة يعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة خلال السنة وأنه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة .

تتطلب تعديلاً في هذه البيانات أو لا تتطلب ، بصورة مفصلة ، مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة الحالية والفترة (أو الفترات) اللاحقة (م.م.م. ر. ع، 1995: 23) .

(٤) إن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، ومع مراعاة ما جاء أعلاه فإن الميزانية العامة تعبر عن الوضع المالي للشركة كما في 2010/12/31 وأن حسابات النتيجة تظهر نتيجة نشاطها للسنة المنتهية بذات التاريخ بصورة أمينة وعادلة .

ج - القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

د - دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة:

أولاً - خاصية الملاءمة :

إن القوائم المالية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات والأعراف المرعية ومنظمة طبقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتعليمات هيئة الأوراق المالية العراقية ، ومن جهة أخرى فإن تقرير الإدارة المرفق بالقوائم المالية والذي ظهر على مدى صفتين ونصف الصفحة ، لم يتضمن سوى معلومات قليلة بصورة تجعلها **تفقد ما توافر خاصية الملاءمة** لهذه المعلومات لعدم كفايتها ، كما لم يتم استخدام بعض أساليب العرض مثل الجداول التوضيحية والرسوم البيانية .

(1) التوقيت الملائم:

إن التوقيت الملائم هو تقديم المعلومات المحاسبية في حينها ، أي إتاحتها في الوقت المناسب لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها ، واستناداً إلى تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المرقم (6 / ش / 2011) قد أصدر بتاريخ 5 / 4 / 2011 ، وهذا يعني **توافر صفة التوقيت الملائم** نوعاً ما ، بالرغم من أن توقيت إنجاز الأعمال التدقيقية في هذا الوقت يعتبر مقبول ويساعد على تقديم المعلومات المحاسبية في وقت مناسب وضمن المدة الزمنية المقبولة قبل أن تفقد تلك المعلومات منفعتها ، إلا أن هذا التوقيت سيصاحبه تأخير في التهيئة والإعلان ونشر تلك المعلومات في القوائم المالية ، إذ هناك فترة إضافية أخرى لمتطلبات طباعة ونشر البيانات المالية ، ولكن من جانب آخر لم تتضمن البيانات المالية المعروضة في سوق العراق للأوراق المالية تأريخ دعوة اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد للاستماع إلى تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ومناقشتها والمصادقة على القوائم المالية ، كما لم تتضمن كتاب إرسال البيانات المالية لهيئة الأوراق المالية العراقية .

(٢) القيمة التنبؤية :

النخبة
للمقاولات

تم عرض بعض المعلومات القليلة في تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير مراقب الحسابات مرفقة بالقوائم المالية لا ترتقي إلى مستوى أن تكون تلك المعلومات مفيدة لسد احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وهنا ينبغي على المستخدمين الاستفادة من القوائم المالية قدر الإمكان في استخدام بعض أساليب التحليل المالي والطرائق الإحصائية لتجميع بعض المعلومات المفيدة ، والآتي بعض المعلومات المنشورة والتي قد تفيد في عملية التنبؤ :

- (ج) تأسست الشركة برأسمال اسمي مقداره (100) مليون دينار ، وقد تم زيادة رأسمالها عدة مرات وأصبح لغاية سنة 2010 مبلغاً قدره (1,600) مليار .
- (د) أن نتيجة نشاط الشركة لسنة 2010 حقق فائض نقدي مقداره (534 612 758) دينار ويمثل نسبة (33,413%) من رأس المال المدفوع .
- (هـ) سيتحقق للشركة تدفق نقدي داخل مستقبلي مقداره (592 500 000) دينار عن عقد إشراف هندسي في سنة 2011 .
- إن هذه المعلومات القليلة **تقلل من توافر صفة القيمة التنبؤية** إلى أدنى مستوى .
- إن مستخدمي القوائم المالية عليهم الاستفادة قدر الإمكان من القوائم المالية للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة ، وتفسير محتوى تلك القوائم لأغراض استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها ، ومن هذه الأساليب الآتي :
- (و) النسب المالية ومنها معدل دوران إجمالي الموجودات :

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{673\ 584\ 719}{2332\ 547\ 777} = 29\%$$

التحليل : إن هذه النسبة جيدة جداً ، بمعنى أن الشركة تمتلك كفاءة جيدة في استخدام موجوداتها لتحقيق إيرادات تصل إلى نسبة (29%) من إجمالي الموجودات ، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة مع السنة السابقة 2009 ، وكالاتي :

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{362\ 321\ 539}{1927\ 558\ 351} = 19\%$$

- (ز) انخفاض مبالغ المحفظة الاستثمارية المالية وتبعها انخفاض في الإيرادات المتأتية من استثمار الأموال بنسبة (30%) و (44%) على التوالي عن سنة 2009 ، وكالاتي :

الفصل الثالث.....الجانب التطبيقي.....المبحث الأول

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الاستثمارات المالية	450 454 647	316 384 130	(134 070 517)	(30)
إيراد استثمار مالي	8 589 743	4 825 026	(3 764 717)	(44)
نسبة إيراد/استثمار	% 2	% 1,5		

(ح) بعض التطورات الحاصلة في بنود القوائم المالية من سنة 2009 إلى 2010 ، وكالاتي:

الجدول (24)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
المركز المالي	1927 558 351	2332 547 777	404 989 426	21
المدينون	52 740 223	624 093 830	571 353 607	108
الاحتياطات	258 102 734	574 047 332	315 944 598	122
إيراد النشاط الجاري	242 014 543	592 500 000	350 485 457	145
إيراد استثمار مالي	8 589 743	4 825 026	(3 764 717)	(44)

النخبة
للمقاولات

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : حصول تطورات في المركز المالي بنسبة (21%) ، وأن الزيادة الأكبر المؤثرة في المركز المالي ، زيادة أرصدة حساب المدينون لتصل إلى نسبة (1083%) ، كما أن هناك زيادة في إيرادات النشاط الجاري بنسبة (145%) مع انخفاض بسيط في إيرادات الاستثمارات المالية بسبب تخفيض مبالغ المحفظة الاستثمارية واستغلال الأموال في النشاط الجاري للشركة وتحقيق إيرادات أعلى .

عند قيام مستخدم القوائم المالية بمثل هذه التحاليل يمكن **تحقيق قيمة تنبؤية** للمعلومات الواردة بالقوائم واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات .

(٣) القيمة الارتجاعية :

يتزايد توافر صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية عند قيام الشركات بإصدار قوائم مالية فصلية أو نصف سنوية ، ومن البديهي أن هذه القوائم تعتبر المصدر الرئيس الثاني (بعد القوائم المالية السنوية) للمعلومات المحاسبية ، وقد تم إرسال القوائم المالية الثلاث إلى هيئة الأوراق المالية العراقية (لم يتمكن الباحث من الحصول على تواريخ كتب إرسال القوائم المالية الفصلية للهيئة) والتي تتضمن قائمة المركز المالي ، قائمة التدفق النقدي ، قائمة الأرباح والخسائر مقارنة مع الفصل الموازي له للسنة السابقة ، وتم إعداد القوائم الفصلية طبقاً لمتطلبات الشكل والمحتوى للمعايير المحاسبية المعمول بها .

الفصل الثالث.....الجانب التطبيقي.....المبحث الأول

وهذه القوائم ستساعد مستخدميها من التقييم الارتدادي للقرارات المتخذة في السابق وتكييفها تبعاً للمعلومات المحاسبية الجديدة المتغيرة دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والمالية ، ومن هذه الأمور المفيدة لجمهور المستخدمين تتبع التغيرات مثلاً في المركز المالي والإيرادات والمصروفات والأرباح المتحققة وكالآتي :

النخبة
للمقاولات

الجدول (25)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية الفصلية

النسبة %	الفرق / دينار	2011 / دينار	2010 / دينار	الحساب
				<u>المركز المالي</u>
21	415 606 228	2341 143 544	1925 537 316	1/1- 31/آذار
96	1683 213 515	3430 161 115	1746 947 600	1/1- 30/حزيران
38	663 078 837	2390 166 430	1727 087 593	1/1- 30/أيلول
				<u>الإيرادات</u>
3	695 565	25 248 832	24 553 267	1/1- 31/آذار
-	-	630 639 106	-	1/1- 30/حزيران*
23	12 500 861	65 755 082	53 254 221	1/1- 30/أيلول
				<u>المصروفات</u>
57	5 307 580	14 626 497	9 318 917	1/1- 31/آذار
-	-	28 489 497	-	1/1- 30/حزيران*
20	(26 934 339)	110 545 550	137 479 889	1/1- 30/أيلول
				<u>الفائض</u>
14	1 303 418	10 622 335	9 318 917	1/1- 31/آذار
-	-	602 149 609	-	1/1- 30/حزيران*
88	(394 435 198)	(84 225 666)	(44 790 468)	1/1- 30/أيلول

* إيضاح : لم تفصح قائمة الأرباح والخسائر 2011 عن الفصل الموازي كما في 30/حزيران/2010 .
المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية الفصلية /2010)

التحليل : ارتفاع كبير في الوضع المالي للشركة وبالأخص كما في 30/حزيران/2011 عن الفصل للسنة السابقة الموازية ، وذلك بسبب ارتفاع واضح في رصيد الاستثمارات المالية من مبلغ (312 708 095) دينار إلى مبلغ (1445 443 730) دينار بزيادة (1132 273 635) دينار ، كما انخفض الفائض قريب نهاية السنة كما في 30/أيلول/2011 ليكون خسارة مقدارها (666 84 225) دينار ، ويعود السبب في ذلك ارتفاع المصروفات بنسبة أكبر من ارتفاع الإيرادات ، وبالرغم من إمكانية الاستفادة من هذه القوائم بهذه الطريقة إلا أن هناك إفصاح غير كافٍ عن بعض المعلومات المحاسبية كإيرادات كما في 30/حزيران/2010 .

ثانياً - خاصية الموثوقية :

إن خاصية الموثوقية تعني العرض العادل والامتنال للمعايير المحلية والدولية لإعداد التقارير المالية ، وفي كثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة واستخدام تقديرات معقولة وهو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها ، ومن مهام مراقبي الحسابات التأكد من صحة القياس المالي لأي بند في القوائم المالية وإن التقديرات تمت بصورة معقولة وهو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية .

(١) القابلية للتحقق :

طبقت الشركة على حساباتها النظام المحاسبي الموحد والتعليمات الصادرة بموجبه ومنها التعليمات رقم (1) لسنة 1998 ، كما تم ترحيل كافة سندات الصرف والإيداع إلى الحاسبة ونظمت الحسابات بموجبها وإعداد الكشوفات والتقارير الخاصة بالحسابات الختامية منها ، كما تم جرد الموجودات الثابتة والنقدية وكانت مطابقة للكشوفات .

وقد أكد مراقب الحسابات بأن التقرير السنوي معد وفقاً لمتطلبات وأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) ويعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة خلال السنة وأنه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين التشريعات السائدة ، وأنه قام بإجراءات التدقيق للتأكد من سلامة تطبيق مبادئ القياس المحاسبي السليم والعرض المالي الواضح ودقة الحسابات وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بنشاط الشركة ، ولم يشير إلى وجود أو عدم وجود أي مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير المحاسبية ، وأن عدم إشارة مراقب الحسابات لوجود مخالفة من عدمها ، لا يعني عدم وجود أي مخالفة ، لأنه لو لم يكن هناك مخالفة لأشار مراقب الحسابات إلى ذلك ، إلا أن هذا غير كافي وبالتالي **ضعف توافر صفة القابلية للتحقق** للمعلومات المحاسبية .

(٢) الصدق في التمثيل :

أفصح مراقب الحسابات أن الحسابات والبيانات المالية معدة من قبل الإدارة وتعبّر عن وجهة نظرها واقتصرت مهمته على تدقيقها بقصد التأكد من سلامة تطبيق مبادئ القياس السليم والعرض المالي الواضح ، وأن المجموعة الدفترية الممسوكة من قبل الشركة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر المحاسبية وأنها قد تضمنت حسب تقديره لتسجيل كافة العمليات المالية للشركة ، وأن القوائم المالية أعدت ونظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

وقد أبدى مراقب الحسابات رأيه الإيجابي في البيانات المالية بأنها تعبر عن الوضع المالي للشركة كما في 2010/12/31 وأن حسابات النتيجة تظهر نتيجة نشاطها للسنة المنتهية بذات التاريخ بصورة أمينة وعادلة ، إلا أنه لم يعطي أي رأي حول قائمة التدفقات النقدية في فقرة الرأي أو كملاحظة في متن التقرير ، وهذا يعني **ضعف توافر صفة الصدق في التمثيل** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

(٣) الحيادية :

لا تتوافر صفة الحيادية في نشر معلومات محاسبية كافية للاستفادة منها من قبل مستخدمي القوائم المالية ، إذ نجد أن تقرير مجلس الإدارة تضمن معلومات محاسبية مقتضبة جداً عن رأس مال الشركة والعقود المبرمة والسياسات المحاسبية ، ومعلومات غير محاسبية أخرى وحسب متطلبات هيئة الأوراق المالية وكذلك سوق العراق للأوراق المالية ، وهذا لا يكفي ، لأن هناك مثلاً شطب وبيع جميع الآلات والمعدات وشراء غيرها ، كما أن هناك ارتفاع كبير في رصيد حساب المدينون ، كما لم يفصح عن محفظة استثمارات الشركة المالية بل اكتفى تقرير مجلس الإدارة بالقول " قامت الشركة باستثمار النقد الموجود لديها بشراء أسهم عائدة إلى شركات ومصارف عديدة وكذلك بالودائع الثابتة " ، وهذا عكس ما تظهره قائمة المركز المالي للشركة وكما يلي :

الجدول (26)

التغيرات على بنود الموجودات المتداولة من واقع قائمة المركز المالي

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الاستثمارات المالية	450 454 647	316 384 130	(134 070 517)	(30)
المدينون	52 740 223	624 093 830	571 353 607	1083
النقود	1406 610 973	1376 405 149	(30 205 824)	(2)
المجموع	1909 805 843	2316 883 109	407 077 266	21

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(١) القابلية للمقارنة :

إن على مستخدمي القوائم المالية استخدام المعلومات المحاسبية الواردة فيها لأغراض إجراء المقارنات والحصول على المؤشرات والمعطيات اللازمة لتحديد اتجاه القرارات ، إذ أن تقرير الإدارة لم يقدم إلا الشيء اليسير جداً من المعلومات ، ومن هذه المقارنات الآتي :

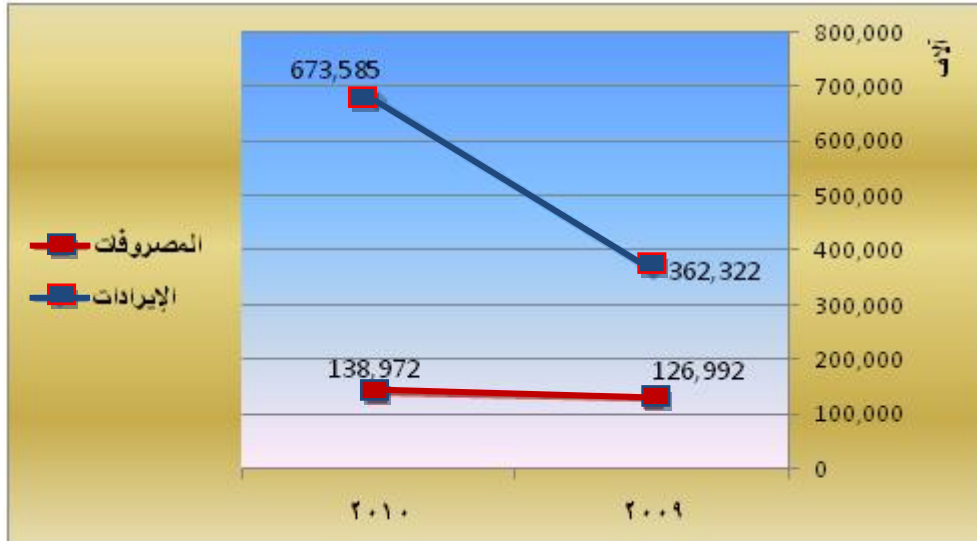
(أ) ارتفاع مقدار رأس مال الشركة من (100) مليون دينار عند تأسيسها سنة 2001 إلى (1,600) مليار دينار .

- تم إبرام عقد واحد بالإشراف الهندسي لتنفيذ فندق شمس روتانا الجديد بمبلغ إجمالي (1,5) مليون دولار، وتم التقديم على مناقصة إنشاء هيكل كونكريتي لأحدى العمارات ومناقصة تجهيز معدات تصفية المياه ولم تتم إحالة أي من هذه المناقصات على الشركة .
- (ج) التغيرات على الإيرادات والمصروفات لسنتين متتاليتين وأثر كل منهما على الأرباح السنوية للشركة ، وكالآتي :

الجدول (27)

مقارنة الإيرادات والمصروفات والفائض والنسبة المئوية للتغير لسنتين متتاليتين

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الإيرادات	362 321 539	673 584 719	311 263 180	46
المصروفات	126 992 369	138 971 961	11 979 592	9
الفائض	235 329 170	534 612 758	299 283 588	56



المصدر : (الجدول والشكل من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : نجد ارتفاع الإيرادات والمصروفات بنسبة (46%) و (9%) على التوالي لسنة 2010 عن سنة 2009 ، وهنا نجد أن نسبة ارتفاع الإيرادات أكبر من ارتفاع المصروفات مما يدل على زيادة الأرباح السنوية وبنسبة (56%) .

إن هذه المعلومات **توفر القدر القليل جداً لخاصية القابلية للمقارنة** ، لذلك على المستخدمين إجراء المقارنات المفيدة ببذل القليل من الجهد في ترتيب المعلومات المحاسبية لاستخراج المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرار .

(٣) الثبات : الثبات على تطبيق النظام المحاسبي الموحد كأساس في تبويب وتسجيل العمليات المالية وإتباع نفس السياسات المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى ، كما تم اعتماد طريقة القسط الثابت السنوي وبنسبة (10%) سنوياً لاحتساب الاندثار على كافة الموجودات الثابتة للشركة ، مما يعني **توافر صفة الثبات في التطبيق** .

ز رأي الباحث :

(١) ينبغي إتباع أفضل طرائق وأساليب عرض للمعلومات المحاسبية ، ومنها استخدام الجداول التحليلية والنماذج والرسوم البيانية عملاً بالفقرة (26) من القاعدة المحاسبية (٤٢) المحلية رقم (10) ، كما ينبغي إعداد كشف مقارن لبعض مبالغ الحسابات في القوائم المالية لفترات مالية متتابعة كالمركز المالي ورأس المال المدفوع والإيرادات والمصروفات السنوية والفائض وغيرها ، إن كل ذلك يعني **ضعف توافر خاصية الملائمة** في المعلومات المحاسبية المعروضة الغير كافية .

(٢) لم يشر تقرير مجلس الإدارة إلى تأريخ تقديم الحسابات الختامية للشركة إلى مراقب الحسابات لغرض تدقيقها وإبداء الرأي فيها ، فضلاً عن عدم تضمين البيانات المالية للشركة على نسخ من الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة وكتاب إرسال البيانات المالية إلى هيئة الأوراق المالية وكتاب تكليف مراقب الحسابات لمعرفة تأريخ بداية التكليف بالأعمال التدقيقية ، مما يعني **ضعف توافر خاصية الملاءمة** .

(٣) تحقيقاً لتوافر صفة القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ينبغي على تقرير مجلس إدارة الشركة الإفصاح عن المعلومات الآتية :

(أ) المؤشر الأكثر أهمية للأعمال وهو رقم ربح السهم الواحد والتغيرات عليه من فترة إلى أخرى .

(ب) التقرير عن الأرباح المحتجزة والتسوية الجارية عليها في نهاية قائمة الأرباح والخسائر (ج) هل أن إدارة الشركة تعيد توزيع جزء من الأرباح أو توزع دخل الفترة أو أنها لا توزع دخل الفترة فقط وإنما الأرباح المتجمعة على مدار السنوات السابقة .

(د) في قائمة المركز المالي إلى عدد وأنواع الأسهم المطروحة في السوق للتداول .

(هـ) نوع الاستثمارات كهامش أو كإيضاح في قائمة المركز المالية .

(و) مدى كفاءة الإدارة في وضع الموازنات التخطيطية السنوية ورسم السياسات المستقبلية لعمليات البحث والتطوير والتوسع ، ونتائج تنفيذ الخطة السنوية .

وعليه يؤثر عدم الإفصاح عن المعلومات أعلاه في **تدني توافر صفة القيمة التنبؤية** .

(٤) لم يفصح تقرير مجلس الإدارة عن كون أن البيانات والحسابات الختامية قد تم إعدادها على وفق القواعد المحاسبية والتشريعات المرعية .

(٤٢) الفقرة (26) : " الإفصاح عن البيانات المالية " - القاعدة المحاسبية المحلية (10) : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات ، فإن من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية وإعداد التقارير الوصفية ... (م.م.م. ر.ع، 1999: 62) .

كما أن تقرير مراقب الحسابات وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية لم يشر إلى مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة ، وهل أن المعلومات المحاسبية المعروضة غير مخالفة لأحكام القوانين والتعليمات والتشريعات المالية السائدة والمعتمدة في هذا المجال ، كما لم يفصح تقرير مجلس الإدارة أي معلومات حول وجود أو عدم وجود أحداث لاحقة بعد تأريخ قائمة المركز المالي التي من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية ، الأمر الذي يقلل من **توافر خاصية الموثوقية** .

(٥) تحقيقاً لتوافر صفة الصدق في التمثيل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ينبغي على مراقب الحسابات التقرير ^(٤٣) عن الآتي :

(أ) الإشارة في فقرة النطاق هل أن التدقيق قد تم على وفق للمعايير (الأدلة) المحلية أو الدولية للتدقيق .

(ب) إبداء الرأي حول قائمة التدفقات النقدية ، أو إدراج ملاحظة عن ذلك .

(ج) من المهم الإفصاح هل تم اعتماد مبدأ الاستحقاق كأساس للسياسة المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية .

(د) مصداقية رصيد حساب المدينون عن طريق الحصول على أدلة أثبات خارجية (تأبيدات) حول ذلك كما في 2010/12/31 .

(هـ) رأيه حول تسجيل مبلغ (592 500 000) دينار وإظهاره في القوائم المالية كإيرادات النشاط الجاري ، مع أن هذا المبلغ لم يستلم خلال سنة 2010 ، إذ أكد مراقب الحسابات على ذلك في تقريره : بأن الشركة حققت إيراد عن عقد الإشراف الهندسي لتنفيذ فندق شمس روتانا وأن هذه الإيرادات تستلم منتصف سنة 2011 استناداً للعقد المبرم بتاريخ 2010/12/13.

(و) الإفصاح حول شطب رصيد الآلات والمعدات بالقيمة الدفترية بالكامل من السجلات والدفاتر خلال السنة 2010 بمبلغ (659 250) دينار وبالخصوص أن القيمة الدفترية لا تمثل القيمة الحالية للموجودات ، وفي ذات السنة تم شراء (استبدال) آلات ومعدات جديدة بمبلغ (660 000) دينار ، كما لم يتم الإفصاح عن هذه الحالة في تقرير مجلس الإدارة .

^(٤٣) الفقرة (9 / أ) : الشمولية : دليل التدقيق (2) " تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية " : يجب أن يكون تقرير مراقب الحسابات شاملاً بحيث يحتوي على جميع المعلومات وثيقة الصلة والمطلوبة لتحقيق أهداف الرقابة المالية وجعل موضوع التقرير مفهوماً بصورة كافية وصحيحة (م.م.م. ر.ع ، 1999 : 2)

(ز) الإفصاح عن الزيادة الكبيرة الحاصلة في رصيد حساب المدينون ، إذ كانت الزيادة في سنة 2010 بنسبة (1083%) عن السنة السابقة 2009 ، كما لم يفصح تقرير مجلس الإدارة عن ذلك أيضاً .

إن تجاوز مراقب الحسابات التقرير عن هذه المعلومات ^(٤٤)، له التأثير المباشر في **انخفاض صفة الصدق في التمثيل** للمعلومات المحاسبية عن العمليات والأنشطة المالية للشركة خلال السنة .

(٦) ينبغي على مراقب الحسابات الإشارة في تقريره بأن العملية التدقيقية تمت وفق القوانين والأنظمة وأدلة التدقيق ^{٤٥} المناسبة وحسبما هو ملائم في فقرة النطاق ، وإن عدم ذكر ذلك يعني **ضعف توافر صفة القابلية للتحقق** من المعلومات المحاسبية .

(٧) انخفاض القيمة الدفترية للموجودات الثابتة للشركة التي تعمل في حقل المقاولات والتي يعرف عن هكذا نوع من الشركات امتلاكها آلات ومعدات ثقيلة لانجاز الأعمال المتعلقة بالتشييد والبناء ، إذ كانت قيمتها الدفترية (15 664 668) دينار (خمسة عشر مليون وستمائة وأربعة وستون ألف وستمائة وثمانية وستون دينار) ، مما يدعوا بالشركة الإفصاح عن القيمة السوقية لموجوداتها الثابتة ، على أن يتم الإفصاح عنها في قوائم مالية منفصلة لأهميتها لجمهور مستخدمي القوائم المالية ، لأن عدم التقرير عن هكذا معلومات يعني **انخفاض صفة الحيادية** في نشر المعلومات الكافية .

(٨) عدم إدراج أي معلومات محاسبية مقارنة بتقرير مجلس الإدارة مثل التغيرات الحاصلة من سنة لأخرى في (المركز المالي ، رأس المال المدفوع ، نتيجة النشاط ، النشاط الاستثماري ، المقاولات المنفذة) الأمر الذي يؤثر **ضعف توافر خاصية القابلية للمقارنة** كون أن الاعتماد سيكون على مستخدمي القوائم المالية المعروضة لسنتين في عمل مثل هذه المقارنات المفيدة في الحد الأدنى لتلبية احتياجاتهم لغرض اتخاذ القرار .

^(٤٤) الفقرة (23) : الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات الخارجي- القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " : على مراقب الحسابات الخارجي تسليط الضوء على أية بيانات أو معلومات أو إيضاحات وردت في القوائم المالية أو الكشوفات المرفقة بها أو تقرير الإدارة ، يرى أن من الضروري أو من الفائدة جلب انتباه القارئ إليها (م.م.م. ر.ع، 1995: 25) .

^(٤٥) الفقرة (4) : " مسؤولية مراقب الحسابات " الدليل (1) : قيام مراقبي الحسابات بإجراءات التدقيق وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ، والقواعد المحاسبية وأدلة التدقيق العراقية والدولية " (م.م.م. ر.ع، 1999: 2) .

شركة فندق آشور (مساهمة مختلطة) - نينوى

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 30):

تأسست الشركة بتاريخ 1989/10/21 برأسمال مقداره (6) ملايين دينار مدفوعة بالكامل موزعة إلى (ستة ملايين سهم) ، وقد زاد رأسمال الشركة حتى أصبح (376 368 526) دينار . وفي سنة 2009 تم القيام بحملة إعمار للطابقين الأرضي والأول وإعادة التأثيث وبشكل لائق وجديد ، وأصبح مهياً لاستقبال الضيوف وبحدود (25) غرفة في بداية تموز 2010 . وكانت نتيجة النشاط تحقق خسارة لهذه السنة مقدارها (70 900 913) دينار ، وأن العجز المتراكم للسنوات السابقة (235 118 605) دينار ليصبح العجز المتراكم (306 019 518) دينار

ب - تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 5-9):

أكد مراقب الحسابات (ديوان الرقابة المالية - دائرة تدقيق المنطقة الأولى/الموصل) في تقريره ذي العدد (4477) بتاريخ 2011/3/29 ، تم فحص البيانات المالية للشركة كما في 31/كانون الأول/2010 طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 (المعدل) وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والتشريعات المرعية الأخرى ووفقاً للقواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال ، وقد أورد ملاحظات نذكر منها :

○ استمر تحقق الخسائر منذ سنة 2003 ولغاية سنة 2010 ، وقد بلغت نسبة زيادة عجز السنة الحالية (611%) عن السنة السابقة 2009 ، بالرغم من ارتفاع الإيرادات بنسبة (56%) عن السنة السابقة ، ولكن في المقابل ارتفعت المصروفات بنسبة (121%) ، وأن العجز المتراكم يمثل (81%) من رأس مال الشركة أي أعلى من النسبة التي حددها قانون الشركات في المادة (76) منه والبالغة (75%) وعلى الشركة اتخاذ أحد إجراءات إما زيادة رأس المال أو التصفية .

○ عدم سلامة عملية جرد الموجودات الثابتة ووجود بعض الفروقات .
○ وجود مخالفات لإجراءات الرقابة والضبط الداخلي .
○ لم يتم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإعادة تأهيل الطابق الثاني للفندق .
○ لم تتمكن الإدارة من إعداد كشف التدفق النقدي طبقاً للقاعدة المحاسبية رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق .

○ عدم قيام الشركة بإعادة تقييم استثماراتها المالية حسب أسعار الأسهم الصادرة بموجب نشرة سوق العراق للأوراق المالية خلاف القاعدة رقم (14) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق .

فندق
أشور

○ رأي مراقب الحسابات : إن البيانات المالية وتقرير الإدارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية ، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة كما في 31/كانون الأول/ 2010 ونتائج نشاطها للسنة المنتهية بذات التاريخ .

ج القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

د دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة :

أولاً- خاصية الملاءمة :

إن القوائم المالية قد نُظِّمَتْ وفقاً للقواعد المحاسبية والتنشريات والأعراف المرعية ، إلا أنه نجد أن تقرير مجلس الإدارة السنوي كان يفتقر إلى المعلومات المحاسبية بالذات و استخدام الوسائل التوضيحية المعروفة للأغلبية مثل الجداول التحليلية والرسوم البيانية ، فالتقرير يمثل الحد الأدنى من عرض المعلومات وقد تم إعداده لتلبية متطلبات هيئة الأوراق المالية مما يؤثر على ضعف توافر خاصية الملاءمة في عرض المعلومات المحاسبية الكافية .

(1) التوقيت الملائم :

استناداً إلى تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية ظهر أنه قام بإصدار تقريره المرقم (4477) بتاريخ 29 / آذار / 2011 ، وهذا يعني توافر صفة التوقيت الملائم ، إن توقيت إنجاز الأعمال التدقيقية في هذا الوقت يعتبر جيد ويساعد في تقديم المعلومات المحاسبية في وقت مناسب وضمن المدة الزمنية المقبولة ، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها .

(2) القيمة التنبؤية :

قدم تقرير مجلس الإدارة بعض المعلومات القليلة لإضفاء نوع من الإفصاح الوافي الذي من الممكن أن يساعد مستخدمي القوائم المالية على الاستفادة من تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار ، ومنها :

(أ) بدأت الشركة برأس مال مقداره (6) مليون دينار في سنة 1989 ، وتوالت الزيادات ليصبح في سنة 2010 بمقدار (376 368 526) دينار .

(ب) أظهرت نتيجة النشاط لسنة 2010 عجز مقداره (70 900 913) دينار يضاف إلى عجز السنة السابقة البالغ (235 118 605) دينار ليصبح (306 019 518) دينار ، وقد أشار تقرير مراقب الحسابات بأن تحقق الخسائر السنوية كان مستمر منذ سنة 2003 ولغاية سنة 2010 ، وأن خسائر سنة 2010 كانت نسبة زيادتها عن السنة السابقة بنسبة (611%) بالرغم من ارتفاع إيرادات النشاط الجاري بنسبة (56%) عن السنة السابقة .

(ج) الاستثمارات المالية لغاية 2010/12/31 بمبلغ (254 318) دينار ، وهي ذات مبالغ الاستثمارات من السنة السابقة 2009 ولم يحصل عليها أي تغيير ، ولم تحقق هذه الاستثمارات أي فوائد مالية تذكر للسنتين 2009 و 2010 .

(د) أفصح تقرير مجلس الإدارة عن تفاصيل الاحتياطات ، وكالاتي :

الجدول (28)
تفاصيل الاحتياطات

رقم الدليل	الاحتياطي	2010 / دينار	النسبة إلى الإجمالي %
2212	احتياطي ارتفاع أسعار	32 544 755	27
2217	احتياطي أسهم مجانية	500	-
2218	احتياطي استبدال موجودات ثابتة	9 204 572	8
222	احتياطي عام	52 907 666	44
2219	احتياطي استبدال عملة أجنبية	13 183 119	11
223	احتياطات متنوعة	7 820 319	6
224	الفائض المتراكم	4 688 156	4
22	الإجمالي	120 349 087	100

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على تقرير الإدارة، 2010: 30)

التحليل : كانت النسبة الأعلى من الاحتياطات في الاحتياطي العام وفي احتياطي ارتفاع الأسعار ، إذ بلغت النسبة المئوية لهما نسبةً إلى إجمالي الاحتياطات (44%) و(27%) على التوالي ، وتمثل إجمالي الاحتياطات نسبة (32%) من رأس المال الاسمي .

(هـ) بعض التغييرات الحاصلة في بنود القوائم المالية من سنة 2009 إلى 2010 ، وكالاتي:

الجدول (29)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
نفقات إيرادية مؤجلة	90 883 198	125 476 949	34 593 751	38
المدينون	11 976 000	1 718 060	(10 257 940)	(86)
النقود	149 667 268	3 136 631	(146 530 637)	(98)
الاحتياطات	114 638 456	120 349 087	5 710 631	5
الرواتب والأجور	26 289 029	59 306 225	33 017 196	126
المستلزمات السلعية	910 650	37 769 925	36 859 275	4047
المستلزمات الخدمية	7 601 700	26 553 128	18 951 428	249

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : تمثلت التطورات الإيجابية في ارتفاع النفقات الإيرادية المؤجلة والاحتياطات بنسبة (38%) و (5%) على التوالي ، أما بقية البنود الواردة في الجدول تمثل تغيرات سلبية تراوحت نسبها ما بين (86% - 4047%) ، إذ كانت أعلى نسبة هي في زيادة مصروفات المستلزمات السلعية لسنة 2010 عن السنة السابقة 2009 ، وقد أشار مراقب الحسابات بأن نسبة زيادة إجمالي المصروفات للسنة الحالية 2010 كانت بنسبة (121%) عن السنة السابقة .

فندق
أشور

(و) ويمكن استخدام أحد أساليب التحليل المالي من قبل المستخدمين ، إذ أن هذه النسب ستساعدهم على تحديد الإدارة التي تستخدم الموارد المتاحة أفضل استخدام وكفاءة ، وعليه يمكنهم أن يقدروا مدى كفاءة أداء الإدارة في دفع المخاطر المرتبطة بالنشاط ، ومن هذه النسب نسبة السيولة ، وكالاتي :

الموجودات المتداولة	نسبة السيولة =
المطلوبات المتداولة	

$\frac{1}{3}$	=	0,3 مرة	=	$\frac{10\,927\,588}{36\,541\,809}$	=	نسبة السيولة
---------------	---	---------	---	-------------------------------------	---	--------------

التحليل : انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية عند استحقاقها ، إذ أن نتيجة نسبة السيولة أظهرت (3 : 1) وهي نسبة منخفضة جداً عند مقارنتها مع المقياس المتعارف عليه وهو (2 : 1) ، وبذلك فإن هامش الأمان لدى الشركة ضعيف ويكاد يكون معدوم وقد يتسبب في عسر مالي عند مطالبة الدائنون بمستحققاتهم مستقبلاً .

(ز) المبالغ المصروفة على شراء الوقود بمبلغ (27 871 750) دينار خلال السنة تمثل نسبة (17%) من إجمالي المصروفات ونسبة (39 %) من عجز السنة 2010 .

(ح) كما أشار مراقب الحسابات إلى تدني معدل التشغيل الفعلي ، إذ بلغ بنسبة (3,5 %) من الطاقة المتاحة .

كل هذا يعني **توافر صفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية التنبؤ بكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة والمستقبل المالي للشركة والأحداث المستقبلية المتوقعة .

٣) القيمة الارتجائية :

إن الغرض الرئيس من القوائم المالية الفصلية هو الاستفادة منها من قبل مستخدميها في تحقيق التغذية العكسية للمعلومات المحاسبية الواردة فيها عن طريق مقارنة قراراتهم السابقة مع المخرجات الفعلية للقوائم المالية اللاحقة الجديدة ، وفي بعض الأحيان تفيد هذه التقارير في إلقاء الضوء على مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ الخطط الموضوعية ، وقد تم إرسال القوائم المالية الفصلية كما في 2011/3/31 و 2011/9/30 مقارنة مع الفترة الموازية للسنة السابقة 2010 .

ثانياً - الموثوقية :

ينبغي أن يكون تقرير مراقب الحسابات شاملاً على جميع المعلومات المناسبة والموثوق بها وذلك بهدف إقناع مستخدمي القوائم المالية بأن محتوياتها موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لعمليات اتخاذ القرار ، وقد كان التقرير المرفق بالقوائم المالية تتوافر فيه صفة الشمولية والوضوح أي **توافر خاصية الموثوقية** بالمعلومات الواردة فيه .

١) القابلية للتحقق :

أفصح تقرير مجلس الإدارة بأنه قد تم إعداد التقرير استناداً إلى قانون الشركات في إدراج أنشطة وفعاليات الشركة ونتائج نشاطها ، كما أقر مراقب الحسابات بأنه قام بإجراءات التدقيق طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (6) لسنة 1990 (المعدل) وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والتشريعات المرعية الأخرى ووفقاً للقواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال ، وهذا يعني اعتماد مراقب الحسابات على التحقق من تطبيق القواعد المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية ، وأن أعمال الرقابة والتدقيق تمت على وفق أدلة التدقيق العراقية المعمول بها وتطبيق الإجراءات الواردة بموجبها ، إن هذا التقرير من قبل مراقب الحسابات مع عدم تقريره بخلاف ذلك ، يعني ذلك **توافر صفة القابلية للتحقق** من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

(٣) الصّدق في التمثيل :

فندق
أشور

من نظرة عامة على قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر والكشوفات المرفقة بالقوائم ، نجد أنها مستوفية للشروط القانونية الشكلية على وفق النظام المحاسبي الموحد ، كما وإن رأي مراقب الحسابات الشخصي النظيف المكتوب في تقريره من الأهمية بحيث يطمئن مستخدمي القوائم المالية بمصادقية تمثيل المعلومات الواردة فيها ، إذ تضمن إبداء الرأي استناداً إلى المعلومات والإيضاحات التي توافرت في البيانات المالية وتقرير الإدارة المرفق بها ، بأنها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية ، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للشركة كما في 2010/12/31 ونتائج نشاطها للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ .

إن كل هذا مع صدور تقرير ديوان الرقابة المالية عن فحص البيانات المالية للشركة بالرقم (4477) في 2011/3/29 ، يعني أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة تتوافر فيها صفة الصّدق في التمثيل للمعاملات والأحداث المالية الحاصلة فعلاً خلال السنة المالية موضوعة التدقيق بالذات ، وأنها ملتزمة بالمتطلبات القانونية وتم إعدادها وفقاً لإطار محاسبي معتمد للقوائم المالية .

(٣) الحيادية :

عملاً لتوافر صفة الحيادية فقد أوضح تقرير مجلس الإدارة عن عدم صرف مكافآت لهذه السنة والسنوات السابقة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وذلك بسبب تحقق خسائر للسنوات (2003-2010) تطبيقاً للمادة (102/تاسعاً) من قانون الشركات ^(٤٦) ، وقد بلغ إجمالي الرواتب (59 306 225) دينار ، وكانت أعلى الرواتب المستلمة كالآتي :

الجدول (30)
أعلى الرواتب المصروفة خلال السنة 2010

المستفيد	الراتب الشهري / دينار	2010 / دينار	النسبة إلى الإجمالي %
المدير المفوض	392 627	4 711 527	8
مدير الحسابات	259 147	3 109 772	5
مدير الإدارة	235 016	2 820 200	5
السكرتير	214 663	2 575 960	4
مراقب ساحة	194 808	2 337 705	4

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على تقرير الإدارة /2010: 32)

^(٤٦) المادة (102 / تاسعاً) : تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة المختلطة والخاصة بما يتناسب والجهد المبذول في انجاز المهام وتحقيق الخطط والأرباح .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(1) القابلية للمقارنة :

لم يقدم تقرير الإدارة أية معلومات محاسبية مقارنة يمكن الاستفادة منها من قبل مستخدمي القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار ، وعليه يمكن قيام المستخدمين بإجراء بعض المقارنات استناداً إلى المعلومات المحاسبية المتوافرة في القوائم المالية ، ومنها :

فندق
أشور

(أ) إجراء المقارنة الأفقية لبعض أرصدة الحسابات لسنتين متتاليتين ، وكالاتي :

الجدول (31)

التغيرات على بعض أرصدة الحسابات من سنة 2009 عن سنة 2010

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الأجور	17 209 500	51 131 032	33 921 532	197
الوقود والزيوت	309 000	28 043 000	27 734 000	8975
اللوازم والمهمات	41 500	4 148 738	4 107 238	9897
خدمات الصيانة	1 033 500	14 266 728	13 233 228	1280
المصروفات الأخرى	-	7 382 392	7 382 392	-
إيرادات فندقية وسياحية	-	20 933 125	20 933 125	-
إيرادات متنوعة	23 859 900	33 592 500	9 732 600	41

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : تحقيق إيراد من النشاط الجاري المتمثل في الإيرادات الفندقية والسياحية في سنة 2010 ، إذ لم يتحقق مثل هذا الإيراد في سنة 2009 ، وفي المقابل حدوث ارتفاع في مصروفات السنة الحالية عن السنة السابقة ، إذ تراوحت نسب الزيادة ما بين (197%) إلى (9897%) ، وقد كانت أعلى نسبة زيادة مصاريف اللوازم والمهمات إذ بلغت (100) مرة عن السنة السابقة ، أما أعلى مبلغ فهو الأجور التي زادت بمبلغ (33 921 532) دينار .

(ب) مقارنة أرباح النشاط الجاري الفندقي والسياحي لسنتين متتاليتين 2009 و2010، وكالاتي :

الجدول (32)

مقارنة إيراد وكلفة وفائض النشاط الجاري من سنة 2009 عن سنة 2010

السنة	إيراد النشاط الجاري دينار	كلفة النشاط الجاري دينار	فائض النشاط الجاري دينار	نسبة الفائض الإيرادات
2009	60 357 750	39 451 175	20 906 575	35 %
2010	94 420 275	91 649 866	2 770 409	3 %
الفرق	34 062 525	52 198 691	(18 136 166)	
النسبة	56 %	132 %	87 %	

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

الفصل الثالث.....الجانب التطبيقي.....المبحث الأول

التحليل : حقق النشاط الجاري زيادة في الإيرادات بنسبة (56%) عن السنة السابقة ، ولكن في المقابل كانت هناك زيادة في كلفة النشاط الجاري بلغت بنسبة (132%) عن السنة السابقة ، مما أدى إلى انخفاض أرباح النشاط الجاري بنسبة (87%) عن السنة السابقة .

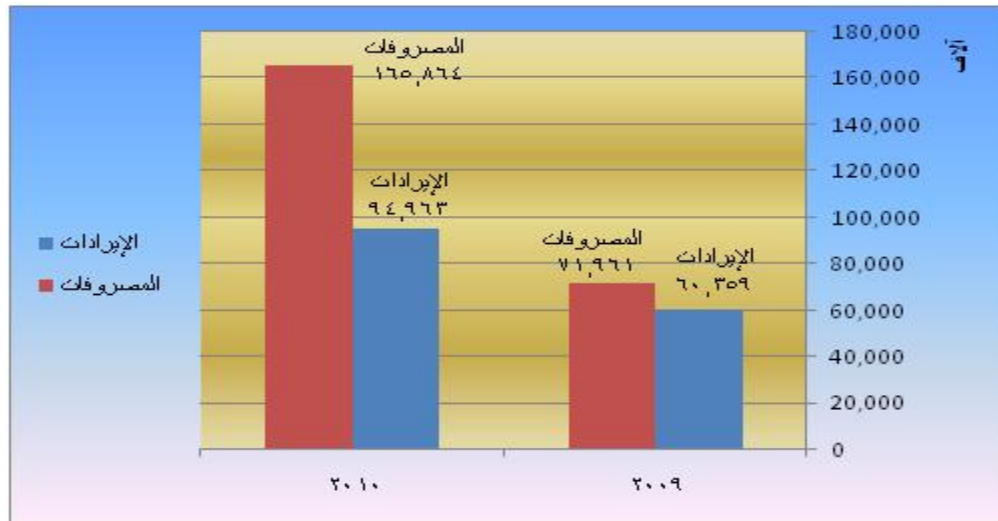
فندق
أشور

(ج) مقارنة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي المصروفات ، والتغيرات على الأرباح ، وكالاتي :

الجدول (33)

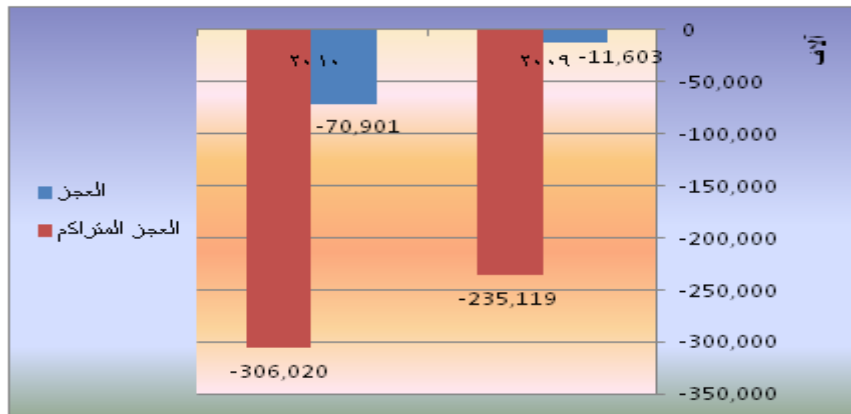
التغيرات على بعض أرصدة الحسابات

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الإيرادات	60 358 750	94 962 625	34 603 875	57
المصروفات	71 961 283	165 863 538	93 902 255	130
الفائض	(11 602 533)	(70 900 913)	(59 298 380)	511
العجز المتراكم	235 118 605	306 019 518	70 900 913	30



المصدر : (الجدول والشكل من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : ارتفاع في الإيرادات والمصروفات من سنة 2009 عن سنة 2010 ، وأن نسبة ارتفاع المصروفات أعلى بكثير من نسبة ارتفاع الإيرادات ، الأمر الذي أدى إلى تحقق خسائر وارتفاع العجز عن سنة 2009 وبنسبة (30%) ، وكما في الشكل أدناه :



(د) مقارنة بعض الحسابات المترابطة بالمهام ذات الطابع التشغيلي ، ومنها :

الجدول (34)

الحسابات المترابطة في النشاط لسنة 2010

فندق
آشور

الحساب	دينار	المجموع / دينار
<u>المطعم</u>		
الإيرادات	760 125	760 125
<u>المصروفات</u>		
خامات المطعم	1 765 800	
غاز الطبخ	77 000	1 842 800
أرباح / (خسائر)		(1 082 675)
<u>الكافتيريا</u>		
الإيرادات	2 846 050	2 846 050
<u>المصروفات</u>		
مشتريات	919 400	919 400
أرباح / (خسائر)		1 926 650

إيضاح : أعلاه المبالغ العامة ولم يتم إضافة أجور العمال أو الخدمات الأخرى .

(هـ) أظهر تقرير مراقب الحسابات من خلال مطابقة جرد الموجودات الثابتة بموجب قوائم جرد

الاثاث مع سجلات الموجودات الثابتة وجود نقص في بعض الاثاث ، وكالاتي :

أسم الموجود (الاثاث)	الكمية	الكلفة / دينار
تلفزيون بلازما حجم (40 و 42)	2	1 755 000
طاولة مطعم خشب	30	2 340 000
ميز طعام مع أربعة كراسي	9	2 889 000
ميز طعام مربع ودائري	3	1 315 000
ديوان جلد تركي	3	2 145 000
مجموع الكلفة		10 444 000

٣) الثبات :

توافر خاصية الثبات في عرض المعلومات المحاسبية من خلال : تطبيق النظام

المحاسبي الموحد في إعداد القوائم المالية ، إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة ، إتباع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثرات السنوية على الموجودات غير المتداولة وتطبيق ذات السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى .

هـ رأي الباحث :

(١) للعمل على توافر خاصية الملاءمة في عرض المعلومات المحاسبية ، ينبغي الإفصاح عن

المعلومات الكافية ، ومنها الآتي :

فندق
أشور

(أ) ينبغي إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة عملاً بالقاعدة المحاسبية رقم

(7) " كشف التدفق النقدي " ، والقاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن

المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " في الفقرة (12/د)

منها كشف التدفق النقدي ، أو كشف مصادر واستخدامات الأموال ، الصادرة عن

مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق .

(ب) تضمين تقرير مجلس الإدارة العرض والإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية

والأخرى واستخدام أسلوب الرسوم البيانية والتخطيطات التوضيحية عملاً بالفقرة (26)

من القاعدة المحاسبية^(٤٧) المحلية رقم (10) ، تلك التي تفيد مستخدمي القوائم المالية

بتجميع المعلومات بمجرد النظر لهذه الوسائل التوضيحية لمساعدتهم لعملية اتخاذ

القرار .

(ج) تضمين قائمة المركز المالي عدد ونوع أسهم الشركة المطروحة للتداول في سوق

العراق للأوراق المالية في بند مصادر التمويل طويلة الأجل .

(د) تنظيم قائمة منفصلة بالعجز المتراكم للسنوات من 2003 إلى 2010 ، وبيان أسباب

وقوع هذه الخسائر من سنة لأخرى ، ولماذا لم يتم العمل بهذا الخصوص بالمادة^(٤٨)

(76/ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) ، إما زيادة رأس

المال أو التوصية بتصفية الشركة ، إذ بلغ العجز كما في 2010/12/31 (518

306 019) دينار يمثل نسبة (81%) من رأس مال الشركة .

إن عدم الإفصاح عن هذه المعلومات المحاسبية وغيرها في القوائم المالية ، يعطي مؤشراً

لضعف توافر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المعروضة .

^(٤٧) الفقرة (26) : " الإفصاح عن البيانات المالية " - القاعدة المحاسبية المحلية (10) : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات ، فإن من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية وإعداد التقارير الوصفية ... (م.م.م. ر.ع، 1999: 62) .

^(٤٨) المادة (76) : ثانياً - إذا بلغت خسارة الشركة (75%) خمسا وسبعين من المائة من رأس مالها ، وجب عليها اتخاذ أحد الإجراءات الآتية :

١ تخفيض رأس مال الشركة أو زيادته .

٢ التوصية بتصفية الشركة .

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي المبحث الأول

(٢) ينبغي على مجلس الإدارة ومراقب الحسابات العمل على **توافر خاصية الموثوقية** في

المعلومات المحاسبية المعروضة من خلال التقارير الصادرة عنهما ، وعن طريق العرض الكافي للمعلومات ، ومنها الآتي :

فندق
أشور

(أ) أن يفصح تقرير مجلس الإدارة باعتماده على القواعد والمعايير المحاسبية المحلية أو الدولية عند إعداد القوائم المالية ، وتعليمات هيئة الأوراق المالية العراقية عند إعدادة تقرير مجلس الإدارة السنوي .

(ب) أسباب عدم تضمين القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2010/12/31 ، إذ تم إعدادها بصورة غير صحيحة ويدوياً في وقت لاحق مع وجود تحفظ على المبالغ الواردة فيها ، والآتي صورة لقائمة التدفقات النقدية .

شركة فندق اشور (مساهمة مختلطة)		
كشف التدفق النقدي من : ١ / ١ / ٢٠١٠ الى : ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠		
ت	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	من / الى
	النقد في بداية العام	١٢٩٦٦٧٢١٨
	الاييرادات من حساب ٤١ الى ٤٥	٩٤٩٤٠٠٧٥
	المجموع	٢٢٤٦٠٧٧٩٣
	ينزل النقد المدفوع عن من ٣١ الى ٣٣	١٨١٢٢٤٧٠١
	٣٨ مصاريف تحويلية	١٤٩٠٠٤٩٥
	شراء موجودات ثابتة	٤٢٠٠٤٦٦٥٢
	نفقات ايرادية مؤجلة	٥٠٠٢٨٥٠٠
	المجموع	٢٢٥١٠٦٢٩٩
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	١٨٩٨١١٩٤
	+ حساب ١٣ المخزن	١٧٠٠٠
	- حساب ١٦ المدينون	٥٠٠٠٠٠
	المجموع	١٩٤٩٨١٩٤
	حساب ٢٦ الدائنون	١٦٢٦١٥٢٢
	- احتياطي ارتفاع اسعار	
	الرصيد في نهاية العام	٢١٢٦٦٢١

(ج) دواعي وغرض شراء موجودات غير متداولة (أثاث وأجهزة) بمبلغ (42 024 653) دينار

لسنة 2010 وأين تم استخدامها ، وفي المقابل تم استهلاك وشطب أثاث وأجهزة بمبلغ

(5 461 574) دينار، ولم يتم الإفصاح عن الحساب الذي تضمن هذه المبالغ.

(د) الإفصاح عن مبالغ الإعمار المصروفة على إعادة تأهيل الطابقين الأرضي والأول

للفندق ومنذ منتصف سنة 2009 ولغاية بداية تموز 2010 .

(هـ) الإفصاح عن الزيادة في مصروفات المستلزمات السلعية من مبلغ (910 650) دينار

في سنة 2009 إلى (37 769 925) دينار سنة 2010 ، إذ بلغت الزيادة بمقدار

(36 859 275) دينار أضعاف المبلغ السابق (41) مرة ، وما هي نتائج هذه

المصروفات وما حققته من مكاسب .

(و) بيان أسباب ارتفاع نسبة كلفة التشغيل لسنة 2010 عن سنة 2009 بنسبة أكبر من

ارتفاع نسبة الإيرادات ، إذ كانت نسبة ارتفاع إيرادات النشاط (57%) في حين أن

ارتفاع كلف التشغيل بنسبة (130%) ، وكالاتي :

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الزيادة / دينار	النسبة %
إيرادات النشاط الجاري	60 357 750	94 420 275	34 062 525	57
كلفة الإنتاج	39 451 175	90 730 466	51 279 291	130

(ز) عدم الإفصاح عن أية موازنات تخطيطية مستقبلية سنوية تم وضعها من قبل مجلس

الإدارة لتنظيم ومراقبة أعمال سنة 2010 ، ولقياس مدى كفاءة الإدارة في القيام بمهام

الإدارة والتشغيل ، مع عدم تنظيم جداول مقارنات ^(٤٩) لبعض البنود المهمة في القوائم

المالية عملاً بالقاعدة المحاسبية رقم (6) .

(ح) عدم قيام مراقب الحسابات بالإشارة في تقريره ^(٥٠) بأن المجموعة الدفترية المسوكة من

قبل إدارة حسابات الشركة كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر المحاسبية وأنها

قد تضمنت تسجيل العمليات والأحداث المالية للشركة خلال السنة المالية موضوعة

التدقيق .

(ط) عدم قيام مراقب الحسابات بإبداء رأيه المتحفظ وذلك بسبب عدم سلامة عملية جرد

الموجودات الثابتة ، إذ أنه أشار إلى وجود نقص في الأثاث بموجب قوائم الجرد

الفعلي عن سجلات الموجودات الثابتة المسوكة من قبل الفندق في فترة الموجودات

الثابتة (أ / أولاً) من تقريره وقد بلغ إجمالي أقيامها (10 444 000) دينار .

^(٤٩) القاعدة المحاسبية رقم (6) : " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " : أحكام أخرى

: الفقرة (25) : ينبغي إعداد كشف مقارن لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات في الأقل من بين محتوياته : صافي المبيعات ، مجموع كلف النشاط ، رأس المال المدفوع ، حقوق الملكية ، صافي الدخل أو الخسارة السنوية ، رأس المال التشغيل ، مجموع الموجودات الثابتة ، عائد الاستثمار ، المخزون ، السيولة النقدية (م.م. ر.ع. ، 1995: 24) .

^(٥٠) 5- إجراءات تدقيقية :

1-5- رأى الديوان في الحسابات الختامية : (ديوان الرقابة المالية، دليل الرقيب المالي، 1990: 124)

تأكد من ملاحظة ما يلي بصورة نهائية عند كتابة التقرير :

أ - إن البيانات الختامية قد تم إعدادها وفق المتطلبات القانونية والنظامية .

ب - إن البيانات الختامية تظهر الوضع المالي الحقيقي بصورة عادلة .

ج - احتفاظ المنشأة بسجلات أصلية حسب القواعد والأسس المحاسبية والأنظمة الخاصة .

شركة الصنائع الكيماوية العصرية (م.م.)

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 1):

تأسس كشركة ذات مسؤولية محدودة سنة 1946 برأسمال اسمي قدره (149 500) دينار مدفوعة بالكامل ، وفي عام 1985 تحولت الشركة إلى شركة مساهمة برأس مال أسمي (500) ألف دينار عراقي ، وتوالت الزيادة على رأس المال ليصبح (75) مليون دينار عراقي في نهاية سنة 2010 ، وأن جميع الزيادات على رأس المال سددت من الأرباح المتحققة .

وبلغت الأرباح المتحققة للشركة لسنة 2010 مبلغ (82 131 785) دينار وتمثل نسبة (110%) من رأس المال المدفوع .

ب تقرير مراقب الحسابات :

أوضح مراقب الحسابات في تقريره المرقم (10/ش) والمؤرخ في 20/حزيران/2011 بأنه قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمته التي قام بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة الواقعة ضمن اختصاصاته ، وأورد ملاحظاته ومنها (البيانات المالية، 2010: 7-8) :

○ تم زيادة رأس مال الشركة من (60) مليون دينار إلى (75) مليون دينار ، وأن الزيادة أخذت من احتياطي التوسعات استناداً إلى موافقة دائرة تسجيل الشركات بكتابها المرقم (15326) والمؤرخ في 18/7/2010 .

○ حصلت موافقة مجلس الإدارة على بيع العقار/الدار المرقم (6/78) حي الكرادة بمبلغ (800) مليون دينار ، ولم تستكمل إجراءات البيع وأن الدفعة المستلمة مقدماً ضمن حساب دائنو نشاط غير جاري .

○ استناداً إلى قرار مجلس الإدارة تم احتساب اندثار الموجودات غير المتداولة للسنة الحالية بنسبة (50%) من النسب المقررة بسبب ظروف تشغيل المصنع .

○ رأي مراقب الحسابات :

(١) إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر ، وتضمنت تسجيل كافة موجودات ومطلوبات واستخدامات وموارد الشركة وأن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط الشركة .

(٢) إن عملية جرد الموجودات غير المتداولة والمخزنية والنقدية قد تمت بشكل سليم وبأشرافنا وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة التي اتبعت في السنة السابقة .

(٣) إن التقرير السنوي يعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة ولا يتضمن أي مخالفات .

(٤) إن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة كما في 31/كانون الأول/ 2010 ونتائج نشاطها وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ .

الصناع
الكيميائية

ج القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

د دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة:

أولاً- خاصية الملاءمة :

يتصف تقرير مجلس إدارة الشركة بالإفصاح الوافي كما تراه الإدارة (وليس الكافي) للمعلومات المحاسبية والأخرى عن أنشطة الشركة والمهام التي قامت بها الإدارة في سبيل استمرار عملها بالموارد المتاحة ، وأن إعداد القوائم المالية تم على وفق المتطلبات القانونية والشكلية ، مما يضمن توافر خاصية الملاءمة في عرض المعلومات المحاسبية .

١) التوقيت الملائم :

من خلال الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المرقم (10/ش/2011) ، ظهر أنه تم إصداره بتاريخ 20 / 6 / 2011 ، وهذا يعني عدم توافر صفة التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية ، إن تأخر عرض القوائم المالية بسبب إنجاز الأعمال التدقيقية في وقت متأخر يعني عدم الإيفاء باحتياجات جمهور مستخدمي القوائم المالية ، لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إليها .

إن هذا التوقيت في تهيئة وإعداد البيانات المالية وما تحتاجه من وقت إضافي لطباعتها ونشرها للمستخدمين يعد مخالفاً لتعليمات دائرة الإفصاح المالي في هيئة الأوراق المالية العراقية والتي جاء فيها أن على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن تهيئ وبشكل علني خلال (150) يوماً بعد انتهاء السنة المالية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني مختص ، وفي طبيعة الحال أن هذا التأخير ليس في صالح المستثمرين في الانتظار كل هذه المدة الطويلة .

٣) القيمة التنبؤية :

الصناع
الكيميائية

قدم تقرير مجلس إدارة الشركة بعض المعلومات القليلة التي من الممكن أن تساعد مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة منها لأغراض اتخاذ القرار ، وهي :

- (أ) رأسمال الشركة الاسمي عند تأسيسها مبلغ قدره (149 500) دينار ، وتمت زيادته في سنة 1985 ليكون (500 000) دينار ، وتوالت الزيادة ليصبح (75) مليون في نهاية سنة 2010 ، وأن جميع الزيادات على رأس المال سددت من الأرباح المتحققة .
- (ب) بلغت الأرباح المتحققة (82 131 785) دينار لسنة 2010 وتمثل نسبة (110%) من رأس المال المدفوع وهي منخفضة عن السنة 2009 بمبلغ (5 039 601) دينار .
- (ج) بلغ إجمالي الإيرادات (421 512 050) دينار وهي تمثل صافي المبيعات .
- (د) إن الطاقة الإنتاجية المتحققة لسنة 2010 بنسبة (15,3%) من الطاقة الإنتاجية التصميمية للمعمل ، وتعتبر منخفضة عن السنة السابقة 2009 والبالغة (15,6%) .
- (هـ) أرتفع المركز المالي للشركة سنة 2010 إذ بلغ (1,305) مليار دينار بعد أن كان (391) مليون دينار لسنة 2009 بزيادة نسبتها (70%) ، ويعود أساس تلك الزيادة إلى الآتي :

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
المركز المالي	391 579 588	1305 038 791	913 459 203	70
الاستثمارات المالية	192 366 732	365 069 049	172 702 317	47
النقود	48 111 791	787 606 495	739 494 704	94

إن هذا القدر القليل من المعلومات يساعد على **توافر ضعيف لصفة القيمة التنبؤية** للمعلومات المحاسبية ، ولذلك على المستخدمين الاستفادة من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بهدف مساعدتهم في التنبؤ بالمستقبل المالي للشركة ، وعلى سبيل المثال الآتي :

(و) استعمال نسبة احتساب معدل دوران المخزون خلال السنة وعلى اعتبار أنها شركة صناعية تعتمد المخزون باستمرار خلال الخطة الإنتاجية ، وكالآتي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}} = \frac{351\,484\,946}{35\,204\,456} = 10 \text{ مرة}$$

التحليل : تقيس هذه النسبة عدد مرات تبدل المخزون ودورانه خلال السنة ، إن المقياس الصناعي المعتمد هو (5) مرات ، وهذا يعني أن عدد مرات دوران المخزون بلغت الضعف ، أي أن حركة الإنتاج مستمرة خلال السنة .

(ز) تحليل كلف الإنتاج من خلال تحليل توزيع الكلف على مراكز الاستخدام ، وكالاتي :

الجدول (35)

كشف توزيع الكلف على مراكز الاستخدام لسنة 2010

الصناعات
الكيميائية

الحساب	كلفة الإنتاج 5 دينار	كلفة الخدمات الإنتاجية 6 دينار	كلفة الخدمات التسويقية 7 دينار	كلفة الخدمات الإدارية 8 دينار	المجموع
رواتب وأجور	94 960 513	31 653 515	15 826 757	55 393 615	197 834 400
مستلزمات سلعية	5 830 937	1 943 645	971 823	3 401 380	12 147 785
مستلزمات خدمية	64 314 740	21 438 240	10 719 120	37 516 938	133 989 038
الاندثارات	2 831 625	943 875	471 940	1 651 783	5 899 222
ضرائب ورسوم	-	-	-	1 614 500	1 614 500
المجموع	167 937 815	55 979 275	27 989 640	99 578 216	351 484 946
النسبة	% 48	% 16	% 8	% 28	100

المصدر : (القوائم المالية للشركة بتصرف / 2010: 18)

التحليل : تمثل كلفة الإنتاج نسبة (48%) من تكلفة البضاعة المباعة ، وأن أكبر التكاليف المدفوعة على الرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية ، في حين أن تكاليف المستلزمات السلعية الداخلة في التصنيع فعلاً هي بمستوى تكاليف أقل ، ومن ثم تأتي بالدرجة الثانية كلف الخدمات الإدارية وتمثل نسبة (28%) من تكلفة البضاعة المباعة ، وكذلك نجد أن الرواتب والأجور لها الحصة الأكبر من التكاليف ومن ثم تكاليف المستلزمات الخدمية ، وبالتالي فإن هذه التكاليف تحمل على المنتج الأخير ، لذلك على الإدارة التخطيط المستقبلي لتخفيض تلك التكاليف مع العلم أن بعض هذه التكاليف كانت مرتفعة عن السنة السابقة 2009 مع عدم وجود زيادة في الإيرادات تتناسب مع الزيادة في التكاليف ، وكالاتي :

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الزيادة / دينار	النسبة %
إيرادات النشاط	419 936 150	421 512 050	1 575 900	0,4
مستلزمات سلعية	11 863 715	12 147 785	284 070	2
مستلزمات خدمية	70 438 800	133 989 038	63 550 238	47

(ح) ظهر أن مخزون الخامات والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج كما في 2010/12/31 بمبلغ (893 166) دينار ويمثل نسبة (3%) من رصيد المخزون بذلك التأريخ ، وهذا يعني أن السياسة المخزنية جيدة لعدم احتفاظ الشركة بمخزون كبير ، وقد ظهر أن الخامات والمواد الأولية المستعملة خلال سنة 2010 بمبلغ (613 260) دينار .

(٣) القيمة الارتجاعية :

الصناع
الكيميائية

تم إصدار قوائم مالية فصلية تتوافر فيها معلومات محاسبية يستفاد منها بالرجوع إليها من قبل المستخدمين امتثالاً لتعليمات دائرة الإفصاح المالي في هيئة الأوراق المالية العراقية (الفقرة 1) والتي تلزم كل شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن تقدم قوائم مالية فصلية لكل ثلاث أشهر مقارنة مع الفصل الموازي له للسنة السابقة ، وبذلك يمكن لمستخدمي القوائم المالية والمستثمرين الاعتماد عليها في متابعة القرارات التي تم اتخاذها سابقاً ومقارنة النتائج مع التغيرات والتطورات الجديدة الظاهرة لتصحيح القرارات السابقة أو البقاء عليها أو إعادة تشكيلها ، إن عرض هذه القوائم المالية سيعتبر بالنسبة لجمهور المستخدمين كنظام معلومات ، إن هذا العرض سيضيف صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

ثانياً - خاصية الموثوقية :

على مراقبي الحسابات العمل على إضفاء خاصية الموثوقية بالمعلومات المحاسبية عن طريق التأكد (على سبيل المثال لا الحصر) من صحة القياس المالي لأي بند من بنود القوائم المالية والتأكد من أن التقديرات المحاسبية تمت بصورة معقولة ، ومتابعة مدى الامتثال للمعايير المحلية والدولية لإعداد القوائم المالية وتقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة ، ويمكن تحقيق توافر خاصية الموثوقية من خلال تحقيق توافر الصفات الفرعية الآتية :

(١) القابلية للتحقق :

تم الإفصاح من قبل مجلس الإدارة على أن البيانات المالية والوضع المالي كما هو في 2010/12/31 لا شائبة فيها ، ولازلنا مستمرين بتطبيق النظام المحاسبي الموحد . وأكد مراقب الحسابات المكلف بتدقيق الحسابات الختامية بأنه حصل على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمته التي قام بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة الواقعة ضمن اختصاصاته ، وأن التقرير المرفق بالقوائم المالية تم إعداده بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ويعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة ولا يتضمن أي مخالفات ، وأن مسؤوليته إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم والبيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قام به وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة . إن هذا الإفصاح من قبل مجلس الإدارة وتأكيد مراقب الحسابات بالتزامهم بالأنظمة والتعليمات يضيفي إلى توافر صفة القابلية للتحقق نوعاً ما للمعلومات المحاسبية .

٣) الصديق في التمثيل :

الصانع
الكيميائية

أفصح مراقب الحسابات بين المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر ، وتضمنت تسجيل كافة موجودات ، مطلوبات ، استخدامات وموارد الشركة وأن نظام الرقابة الداخلية قد أشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط الشركة ، وإن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة كما في 31/كانون الأول/2010 ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وهذا يعني **توافر صفة الصديق في التمثيل** ولكن بقدر معين ، إذ أورد مراقب الحسابات في فقرة النطاق من تقريره بأن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم والبيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة ، غير أن المفروض عند قيام مراقب الحسابات بالأعمال التدقيقية على حسابات الشركة أن يتأكد من صدق التمثيل للأحداث والمعاملات المالية خلال السنة المالية وصحة التسجيل في السجلات وصولاً إلى إظهار أرصدها النهائية في القوائم المالية ، أي التأكد من صحة التمثيل أولاً بأول .

٣) الحيادية :

وتعني لا يمكن انتقاء المعلومات المحاسبية بشكل يتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الأخرى ، أي أن تكون خالية من التحيز إلى جهة معينة وأن يتم النشر الوافي للمعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات مستخدميها ، ولتحقيق ذلك تم نشر بعض المعلومات ومنها الآتي :

- (أ) لم يتم حجز أي مبالغ لاحتياطي التوسعات .
- (ب) اقتراح توزيع مقسوم أرباح (100%) والي يمثل (75) مليون دينار بعد قيام الهيئة العامة باتخاذ القرار بهذا الخصوص .
- (ج) صرف مبلغ (11 730 000) دينار عن احتقالات .
- (د) لم يستلم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أية مبالغ أو قروض أو سلف من الشركة خلال السنة 2010 .

(هـ) تلتزم الشركة بالمحافظة على النوعية الممتازة للمنتج وهو شعار الشركة .
إن هذه المعلومات القليلة والمحدودة تحقق القدر القليل من **توافر صفة الحيادية** في نشر المعلومات المحاسبية لجمهور المستفيدين .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(1) القابلية للمقارنة :

نظراً لعدم توافر المعلومات المحاسبية الكافية في تقرير مجلس الإدارة ، فمن خلال القوائم المالية يمكن إجراء بعض المقارنات ما بين بعض بنود هذه القوائم ، وكالاتي :

الصناعة
الكيميائية

(أ) مقارنة بعض بنود القوائم المالية لسنتين متتاليتين :

الجدول (36)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010

النسبة %	الفرق / دينار	2010 / دينار	2009 / دينار	الحساب
70	913 459 203	1305 038 791	391 579 588	مجموع الموجودات
20	15 000 000	75 000 000	60 000 000	رأس المال الاسمي
92	903 749 448	981 495 836	77 746 388	الدائنون
3	9 931 296	351 148 946	341 217 650	كلفة البضاعة المباعة

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : ارتفاع واضح وكبير في إجمالي موجودات للشركة لسنة 2010 عن سنة 2009 بلغ نسبته (70%) ، ولكن يقابل هذا الارتفاع ، ارتفاع جانب المطلوبات الناتج عن الزيادة في رصيد حساب الدائنون في سنة 2010 بنسبة (92%) عن سنة 2009 .

(ب) مقارنة نتائج (عوائد) بعض الأنشطة الخارجة عن أنشطة الشركة الاعتيادية لسنتين متتاليتين ، وكالاتي :

الجدول (37)

نتائج الأنشطة غير الاعتيادية بالمقارنة مع السنة السابقة 2009

النسبة %	الزيادة / دينار	2010 / دينار	2009 / دينار	الحساب
47	172 702 317	365 069 049	192 366 732	الاستثمارات المالية
30	3 682 075	12 399 961	8 717 886	فوائد دائنة
	% 2	% 3	% 4	النسبة

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للشركة /2010)

التحليل : استغلال الموارد النقدية المتوافرة في زيادة المحفظة الاستثمارية ، إذ ارتفع مبالغ المحفظة في سنة 2010 بنسبة (47%) عن سنة 2009 ، إلا أن هذا الارتفاع لم يقابله ارتفاع مناسب في الفوائد المتأتية من استثمار الأموال ، بل على العكس فقد انخفضت نسبة الفوائد إلى مبالغ الاستثمار إلى (3%) سنة 2010 بعد أن كانت النسبة (4%) في سنة 2009 ، وهذا يعني أنه ينبغي للشركة أن تدرس أين تضع استثماراتها المالية مستقبلاً .

(ج) المقارنة بين بعض بنود حسابات الشركة ذات الأهمية لمستخدمي القوائم المالية لسنتين

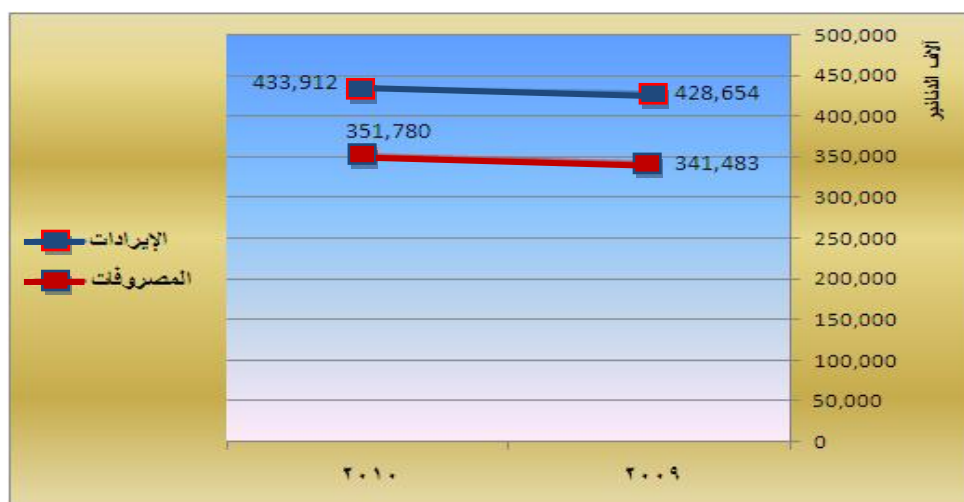
متتاليتين ، وكما يلي :

الصناع
الكيميائية

الجدول (38)

مقارنة الإيرادات مع المصروفات ونتيجة النشاط

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الإيرادات	428 654 036	433 912 011	5 257 975	1
المصروفات	341 482 650	351 780 226	10 297 576	3
الفائض	87 171 386	82 131 785	(5 039 601)	(6)



المصدر: (الجدول والشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصرف)

(د) مقارنة بعض المصروفات الفعلية للسنة الحالية مع السنة السابقة ، وكالاتي :

الجدول (39)

التغيرات على بعض بنود القوائم المالية للسنتين 2009 عن 2010

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الزيادة / دينار	النسبة %
مواد تعبئة وتغليف	-	1 996 000	1 996 000	100
خدمات الصيانة	17 591 500	36 939 250	19 347 750	52
احتفالات	2 975 000	11 730 000	8 755 000	75
سفر وإيفاد	-	4 464 040	4 464 040	100
استئجار وسائل نقل	8 017 500	13 743 750	5 726 250	42
مكافآت لغير العاملين	6 710 500	32 295 000	25 584 500	79

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : ظهور مصروفات جديدة وارتفاع مبالغ مصروفات أخرى في سنة 2010 بنسب تراوحت ما بين (42% - 100%) عن سنة 2009 .

٣) الثبات :

الصناعة
الكيميائية

تطبق الشركة منذ تأسيسها النظام المحاسبي الموحد في إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية ، وأنها تقوم بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها الثابتة (غير المتداولة) كما في 2010/12/31 والسنوات السابقة ، أما بالنسبة للاندثارات على الموجودات غير المتداولة فقد تم اعتماد طريقة القسط الثابت السنوي وبنسب تراوحت ما بين (10% - 20%) سنوياً على كافة الموجودات غير المتداولة ، وأن الشركة تطبق ذات السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى ولم يجر أي تغيير في السياسة المحاسبية أو طريقة استخدامها باستثناء ما جاء في تقرير مراقب الحسابات " استناداً إلى قرار مجلس الإدارة تم احتساب اندثار الموجودات غير المتداولة للسنة الحالية بنسبة (50%) من النسب المقررة بسبب ظروف تشغيل المصنع " ، وهذا يعني أن الشركة أفصحت وعن طريق تقرير مراقب الحسابات على وجود تغيير في طريقة احتساب الاندثار استناداً إلى الفقرة (7) من القاعدة المحاسبية ^(٥١) رقم (6) : " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " ، وقد تمت عملية جرد الموجودات غير المتداولة والمخزنية والنقدية بشكل سليم وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة التي اتبعت في السنة السابقة ، وهذا يعني ثبات الشركة على نفس السياسات المحاسبية وبالتالي **توافر خاصية الثبات**

هـ - رأي الباحث :

- (١) إن تقرير الإدارة لم يصل إلى مفهوم العرض والإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية والأخرى مما **يضعف توافر خاصية الملاءمة** ، فضلاً عن الآتي :
 - (أ) لم يتم استخدام أسلوب الرسوم البيانية والتخطيطات التوضيحية في عرض بعض المعلومات المحاسبية ، أو إعداد كشوفات مقارنة لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات متتالية في الأقل ^(٥٢) في تقرير مجلس الإدارة أو في الكشوفات المرفقة بالقوائم المالية .
 - (ب) لم يتم تضمين قائمة المركز المالي عدد ونوع أسهم الشركة المطروحة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية ونوع الاستثمارات المالية وكشف توزيعات الأرباح .

^(٥١) الفقرة (7) : القاعدة المحاسبية رقم (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " يفترض الالتزام بتطبيق نفس السياسات المحاسبية من فترة مالية لأخرى ، فإن جرى تغيير في سياسة محاسبية أو طريقة استخدامها فيجب أن يوصف هذا التغيير ، ويجب الإفصاح عنه إذا كان يؤثر بصورة مهمة (م.م. ر.ع، 1995: 23) .

^(٥٢) الفقرة (25) : القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية " أحكام أخرى : ينبغي إعداد كشف مقارنة لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات في الأقل ، من بين محتوياته : صافي المبيعات ، مجموع كلف النشاط ، رأس المال المدفوع ، حقوق الملكية ، صافي الدخل أو الخسارة السنوية ، رأسمال التشغيل ، مجموع الموجودات الثابتة ، عائد الاستثمار ، المخزون ، السيولة النقدية (م.م. ر.ع، 1995: 25) .

(ج) لم يتم عرض أي معلومات محاسبية عن الموازنات التخطيطية السنوية ورسم السياسات المستقبلية لعمليات البحث والتطوير والتوسع وخطط الإنتاج والموازنات المختلفة ، أو تنظيم جدول بنسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية لسنة 2010 مبيناً فيها مبالغ الموازنات المخططة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والمبالغ الفعلية المتحققة خلال تلك السنة وبيان نسب التنفيذ والانحرافات فيها وبيان الأسباب التي أدت إلى ذلك .

(٢) إن انجاز الأعمال التدقيقية من قبل مراقب الحسابات بتاريخ 2011/6/20 يعد متأخراً ولا يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، كما أن هذا التوقيت مخالف لتعليمات دائرة الإفصاح المالي^(٥٣) لهيئة الأوراق المالية التي حددت آخر موعد لإرسال القوائم المالية للهيئة نهاية شهر آيار من كل سنة ، الأمر الذي يؤدي إلى **عدم توافر صفة التوقيت الملائم** بعرض المعلومات المحاسبية .

(٣) لتوافر صفة القيمة التنبؤية ينبغي الإفصاح عن المعلومات الآتية :

- (أ) الإشارة في قائمة المركز المالي إلى عدد وأنواع الأسهم المطروحة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية ، وبيان سعر السهم الواحد في آخر جلسات سنة 2010 .
- (ب) العائد على حصة السهم الواحد من الأرباح السنوية ومقارنتها مع فترات سابقة .
- (ج) الخطط المستقبلية والموازنات التخطيطية المالية ، وتنظيم كشف مقارنة هذه الخطط والموازنات مع المنفذ الفعلي منها وإيجاد الانحرافات وبيان أسبابها .
- (د) أسباب انخفاض الطاقة الإنتاجية لتصل إلى (3,15%) من الطاقة التصميمية .
- (هـ) إعداد كشف مقارنة لبعض مبالغ الحسابات في القوائم المالية لفترات مالية متتابعة كالمركز المالي ورأس المال المدفوع والإيرادات والمصروفات السنوية والفائض ونسب التغير فيها .

(و) محفظة الاستثمار المالي مبيناً فيها عدد وأنواع الاستثمارات والتغيرات على مبالغها والإيرادات المتحققة منها لسنتين متتاليتين في الأقل ، علماً أن مجموع مبالغها لسنة 2010 (365 069 049) دينار .

^(٥٣) الفقرة (2) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006) : على كل شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن تقدم قوائم مالية سنوية إلى الهيئة ، وان تهيب وبشكل علني خلال (150) يوماً بعد انتهاء السنة المالية وتقدم على أساس مقارنتها بالسنة المالية السابقة ، وان تكون مصادق عليها من قبل محاسب قانوني مختص ونقابة المحاسبين .

(٤) لأجل تحقق توافر صفة الصدق في التمثيل ، ينبغي الإفصاح عن الآتي :

(أ) أن يفصح مراقب الحسابات في تقريره بالنص أنه قام بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير وطنية أو دولية .

الصناع
الكيمياوية

(ب) أن يفصح تقرير مجلس الإدارة على أن الحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية .

(ج) قيام مراقب الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليه .

(د) أي معلومات حول وجود أو عدم وجود أحداث لاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي في تقرير الإدارة أو تقرير مراقب الحسابات .

(هـ) هل تم اعتماد مبدأ الاستحقاق كأساس للسياسة المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية .

(و) قيام مراقب الحسابات بالتقرير عن أسباب ارتفاع مصروفات المستلزمات الخدمية عن السنة السابقة من مبلغ (70 438 800) دينار إلى (133 989 038) دينار خلال سنة 2010 .

الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (ش.م.خ.)

أ - معلومات عامة عن الشركة (البيانات المالية، 2010: 20):

تأسست الشركة سنة 1991 برأسمال قدره عشرة ملايين دينار ، وتم زيادة رأسمالها أربعة مرات حتى وصل إلى (160) مليون دينار ، وقد زاد رأسمالها بنسبة (225 %) ليصبح (540) مليون دينار عام 2006 .

ب هدف ونشاط الشركة (البيانات المالية، 2010: 20):

نشاط الشركة زراعي (حيواني ونباتي) بكل تفرعاتها والأنشطة المكمل لها وبالدرجة الأساس إنتاج وتسويق الحليب ومشتقاته ، وتمتلك لهذا الغرض معمل ألبان ومراكز تجميع حليب واستثمار وتشغيل محطات أبقار الخالص والقادسية .
للشركة خطط لتوسيع نشاطاتها مستقبلاً ، وهذا يتطلب زيادة رأسمال الشركة عن طريق رسملة أرباح عام 2010 حسب المادة (55 / ثانياً) من قانون الشركات^(٥٤) رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته ، فضلاً عن زيادة رأسمال الشركة من خلال إصدار أسهم جديدة وبنسبة (100%) وفق المادة (55 / أولاً) من القانون المذكور ، وستكون الخطة المقترحة التي تمت دراستها من قبل المجلس والمعدة من قبل المكاتب المختصة كما يلي :

التفاصيل	مليون دينار
شراء مكائن إنتاج وتعبئة وتغليف بحدود	350
إضافة قاعات وبناء	150
مواد وخامات	100
أجور ومصاريف ومستلزمات نصب المعدات	50
المجموع المطلوب	650

ج نتيجة نشاط الشركة (البيانات المالية، 2010: 22):

حققت الشركة أرباح مقدارها (26 283 868) دينار لعام 2010 وتمثل نسبة (4.867%) من رأس مال الشركة ، مقابل (280 370 080) دينار لعام 2009 ، وإن الفائض القابل للتوزيع للسنة المالية المنتهية في 31/ كانون الأول/ 2010 مبلغاً (24 969 694) دينار .

^(٥٤) المادة (55) : للهيئة العامة في الشركة المساهمة والمحدودة زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية :

أولاً - إصدار أسهم جديدة ، تسدد أقيامها نقداً .

ثانياً - تحويل أموال من الفائض المتراكم إلى أسهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم برأس المال .

د - تقرير مراقب الحسابات (البيانات المالية، 2010: 1-3):

الحديثة
للإنتاج
الحيواني
والزراعي

أوضح مراقب الحسابات في تقريره المؤرخ في 8/آيار/2011 بأنه قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمته طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة الواقعة ضمن اختصاصاته ، وقد بيّن الآتي ، وهذا البعض منها :

- تم استلام مبلغ (150) مليون دينار كتأمينات عن اتفاق استثمار محطة أبقار لشركة أخرى .
- يوجد قرض مستلم من قبل المدير المفوض بصفته الشخصية بمبلغ (18 972 000) دينار.
- إن فائض السنة موضوعة التدقيق بلغ (26 283 889) دينار ، وأن الفائض القابل للتوزيع للسنة المنتهية في 31/كانون الأول/2010 بلغ (24 969 694) دينار .
- أضاف مراقب الحسابات إلى الكشوفات المرفقة بالقوائم المالية الكشف رقم (16) والذي يتضمن مقارنة الأرقام الرئيسية الواردة في الحسابات الختامية للسنوات (2006 - 2010) لقائمتي المركز المالي والأرباح والخسائر .
- رأي مراقب الحسابات :

- (١) إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر ، وقد تضمنت حسب تقديره تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات الشركة .
- (٢) إن عملية جرد الموجودات غير المتداولة والمخزنية قد تمت بشكل سليم ، وقد تم تقييم الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة في السنة السابقة .
- (٣) إن التقرير السنوي يعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة ولا يتضمن أي مخالفات .
- (٤) إن البيانات قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وأن الميزانية العامة المرفقة تعبر عن الوضع المالي للشركة بتاريخ 31/كانون الأول/2010 وأن حسابات النتيجة تظهر أرباح نشاطها للسنة المنتهية بذلك التاريخ .

هـ - القوائم المالية للشركة : (راجع الملحق رقم 6)

- تكون طريقة عرض القوائم المالية استناداً إلى أدلة التدقيق والقواعد المحاسبية العراقية وهي :
- الفقرة رقم (3) " تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية " الدليل رقم (2) .
- يقصد بالبيانات المالية الميزانية العامة وحسابي العمليات الجارية والإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع وكشف التدفق النقدي (م.م.م. ر.ع، 1999: 1) .

و - دور مراقب الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة:

أولاً - خاصية الملاءمة :

كان ينبغي لتقرير مجلس الإدارة وصف القوائم المالية أنها تمتثل للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية أو الدولية لإعداد القوائم المالية ببيان صريح وغير متحفظ ، أو أن يحدد إذا ما كان إعداد القوائم المالية يمتثل لمتطلبات أي معيار آخر ملائم ، فأن عدم الإفصاح عن ذلك يعني **ضعف توافر خاصية الملاءمة** للمعلومات المحاسبية .

الحديث
للإنتاج
الحيواني
والزراعي

١) التوقيت الملائم :

استناداً إلى تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية ظهر أنه قام بإصدار تقريره بتاريخ 8 / أيار / 2011 ، وهذا يعني **ضعف توافر صفة التوقيت الملائم** لعرض المعلومات المحاسبية ، إن هذا التوقيت لإنجاز الأعمال التدقيقية يعتبر متأخر جداً لحاجة هذه القوائم لمدة زمنية إضافية تتعلق بتهيئتها والإعلان عنها بعد ترتيبها وطباعتها ونشرها في وقت لاحق على المستخدمين ، فضلاً عن المدة الزمنية لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة للمصادقة على البيانات المالية والحسابات الختامية ، وفي طبيعة الحال أن هذا التأخير ليس في صالح المستثمرين في الانتظار كل هذه المدة الطويلة ، مع العلم أن القوائم المالية الفصلية كما في 2011/3/31 تم تقديمها بتاريخ 2011/6/16 إلى هيئة الأوراق المالية العراقية .

٢) القيمة التنبؤية :

تضمن تقرير مجلس الإدارة بعض المعلومات المحاسبية تفيد في التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة ، ومنها :

(أ) بدأت برأسمال مقداره عشرة ملايين دينار سنة 1991 ، وتم زيادته ليصبح في سنة 2010 بمقدار (540) مليون دينار .

(ب) لتغطية نفقات خطط توسيع النشاطات مستقبلاً سيتم زيادة رأس المال بنسبة (100%) على رأس المال الحالي عن طريق إصدار أسهم جديدة ورسملة أرباح سنة 2010 .

(ج) تعثر الاستثمار الزراعي المشترك (الموسمي) مع جهات أخرى لعدة أشهر خلال السنة بسبب مشاكل الماء والكهرباء والمحروقات ، مع ذلك تحقق إيراد قدره (109 967 000) دينار ، بزيادة عن إيراد 2009 البالغ (65 988 500) دينار بنسبة (40%) .

(د) حقق نشاط الصناعات التحويلية (الألبان ومنتجاته) إيراد بلغ (30 900 000) دينار بزيادة مقدارها (900 000) دينار عن السنة السابقة 2009 .

(هـ) تركز النشاطات على الآتي :

- الإنتاج النباتي: متوقف بسبب انعدام توفير مياه الري وتجاوز الأهالي على الأراضي الزراعية.
- الإنتاج الحيواني : متوقفة بسبب الصعوبات والمعوقات .
- الصناعات التحويلية: استمرار إنتاج الألبان رغم صعوبات انعدام الكهرباء وشحة ماء الإسالة.
- الاستثمارات المالية : ارتفاع عدد أسهم محفظة الاستثمارات في سنة 2010 بنسبة (33%) عن سنة 2009 ، وكالآتي :

الجدول (40)

محفظة الاستثمارات المالية والتغيرات عليها لسنة 2009 عن سنة 2010

النسبة %	التغيرات	عدد الأسهم *		الاستثمارات المالية
		2010	2009	
17	1 335 596	8 013 576	6 677 980	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم
33	26 667 580	80 002 740	53 335 160	المصرف المتحد للاستثمار
8	61 910	742 920	681 010	شركة بغداد للمشروبات الغازية
47	412 614	885 016	472 402	مصرف الاستثمار الزراعي
58	1 597 748	2 766 663	1 168 915	الشركة العراقية للتمور
-	122 068	122 068	-	شركة الأثمار الزراعية
33	30 197 516	92 532 983	62 335 467	مجموع عدد الأسهم

* إيضاح : إن سعر السهم الواحد (1) دينار (دينار واحد) .

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على تقرير مجلس الإدارة /2010)

التحليل : بالرغم من ارتفاع عدد أسهم محفظة الاستثمارات المالية في سنة 2010 بنسبة (33%) ، إلا أن إيرادات الاستثمارات المالية لهذه السنة (صفر) دينار ، مع العلم أن إيراداتها في السنة السابقة 2009 كانت بمبلغ (39 520 000) دينار .

(و) ساعد مراقب الحسابات بعرض كشف تحليلي لحساب الاحتياطيات الذي يمثل زيادة تعزيز القدرة على مواجهة الظروف الطارئة والمحتملة مستقبلاً ، وكالآتي :

الجدول (41)

كشف الاحتياطات والحركة عليه خلال سنة 2010

رقم الدليل	الاحتياطي	الرصيد في 2010/1/1 دينار	الإضافات خلال السنة دينار	التنزيلات خلال السنة دينار	الرصيد كما في 2010/12/31
2213	إلزامي	19 227 063	1 314 195	-	20 541 258
2215	أسهم مستلمة	6 456 203	6 575 441	-	13 031 644
2218	استبدال موجودات ثابتة	129 361 376	8 199 999	(29 580 000)	107 981 375
2219	استبدال موجودات ث مستخدمة	38 489 856	29 580 000	-	68 069 856
223	متنوع	30 030 000	-	-	30 030 000
224	الفائض المتراكم	29 181 022	24 969 694	-	54 150 716
	المجموع	252 745 520	70 639 329	(29 580 000)	293 804 849

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية / 2010)

(ز) كما ساعد مراقب الحسابات بعرض بعض المعلومات المحاسبية في الكشف رقم (16) عن بنود الحسابات الختامية من قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر (البيانات المالية، 2010: 17-18) موزعة على فترات زمنية ومنذ سنة 2006 ولغاية 2010 .

(ح) يمكن لمستخدمي القوائم المالية استعمال أي من نسب التحليل المالي في معرفة مدى كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، ومن هذه النسب معدل دوران الموجودات الثابتة وكالاتي :

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{140\,867\,000}{390\,429\,201} = 0,36 \text{ مرة}$$

التحليل : تستعمل هذه النسبة لقياس مساهمة إنتاجية الوحدة النقدية لصافي قيمة الموجودات الثابتة في تحقيق إيرادات النشاط الجاري للشركة ، وعند معرفة أن المقياس الصناعي المعتمد هو (2) مرة وبمقارنتها مع النتيجة التي تم استخراجها وهي (0,36) مرة ، نجد أن الفرق كبير مما يدل على عدم استغلال الموجودات الثابتة للشركة الاستغلال الأمثل .

إن هذه المعلومات المحاسبية بمجموعها وما يمكن أن يحصل عليه المستخدمين من معلومات أخرى مفيدة تعني توافر صفة القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

(٣) القيمة الارتجاعية :

للمساعدة في تحقيق توافر صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية ، نجد أن هيئة الأوراق المالية ألزمت الشركات بإصدار قوائم مالية فصلية لمساعدة المستخدمين والمستثمرين في الاعتماد عليها لما توفره لهم من معلومات لفترة مالية فصلية جديدة في متابعة القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها سابقاً ومقارنة النتائج معها لمساعدتهم في تصحيح القرار أو بقاءه لأن أغلبية المستخدمين يعتبرون أن القوائم المالية هي المصدر الرئيس من مصادر المعلومات المحاسبية للشركة ، وقد تم نشر القوائم المالية الفصلية الثلاثة .

الحديثة
للإنتاج
الحيواني
والزراعي

ثانياً - خاصية الموثوقية :

يوفر مراقب الحسابات في مهمة التدقيق مستوى مقبول من الموثوقية بالقوائم المالية وأن المعلومات المحاسبية تخلو من أية أخطاء جوهرية لها الأثر المباشر على سلامة الوضع المالي ونتيجة الأعمال .

(١) القابلية للتحقق :

ظهر من خلال الشكل العام للبيانات المالية المنشورة بأن الحسابات الختامية والقوائم المالية قد أعدت ونُظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المالية النافذة والمعتمدة في هذا المجال ، وإن الضوابط والإجراءات المحاسبية المتبعة تتوافق مع الأصول والأعراف والمبادئ المحاسبية السليمة .

فضلاً عن أن مراقب الحسابات أكد بأنه قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأيه ضرورية لأداء مهمته طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة الواقعة ضمن اختصاصاته ، أي تم القيام بإجراءات التدقيق وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ، والقواعد المحاسبية وأدلة التدقيق العراقية والدولية ، إن هذا الظهور والتأكيد يؤيد **توافر صفة القابلية للتحقق** من المعلومات المحاسبية بسبب سلامة التنظيم والإعداد والالتزام بالأنظمة والتعليمات كونها تساعد على توحيد معايير القياس المعتمدة في التدقيق .

(٣) الصدق في التمثيل :

تم إتباع النظام المحاسبي الموحد المعتمد لتسجيل الأحداث والعمليات المالية لنشاطات الشركة وتنظيم السجلات المحاسبية واعتماد مبدأ الاستحقاق كأساس في السياسة المحاسبية عند إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية .

كما جاء في تقرير مراقب الحسابات ما يؤيد إن المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر والسجلات ، وقد تضمنت حسب تقديره تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات الشركة ، وإن البيانات المالية والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وأن الميزانية العامة المرفقة تعبر عن الوضع المالي للشركة بتاريخ 31/كانون الأول/ 2010 وأن حسابات النتيجة تظهر أرباح السنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإن عملية جرد الموجودات الثابتة والمخزنية قد تمت بشكل سليم ، من كل هذا الإقرار يعني أن مراقب الحسابات قد تأكد من صدق تقييم وتوصيف وتسجيل العمليات والأحداث المالية للشركة خلال السنة المالية موضوع التدقيق وأنها تمت وفق مقاييس الاعتراف المتعارف عليها ، وهذا يعني **توافر صفة الصدق في التمثيل** ولكن بقدر معين بسبب عدم إعطاء مراقب الحسابات رأيه حول مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية

(٣) الحيادية :

أقر مراقب الحسابات إن تقرير مجلس الإدارة السنوي يعكس بصورة شاملة مسيرة الشركة لسنة 2010 ولا يتضمن أي مخالفات للقوانين والأنظمة والتعليمات ، إذ تضمن التقرير بعض المعلومات المحاسبية والأخرى التي تساعد **لتحقق توافر صفة الحيادية** في نشر هذا القدر القليل من المعلومات المهمة ، وهي كالاتي :

(أ) تم الإعلان عن عدم استلام أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أية مبالغ أو مكافآت عن سنة 2010 (تقرير الإدارة، 2010: 7) (انظر الهامش أدناه) .

(ب) بلغت الرواتب والأجور (37 920 530) دينار ومكافآت المجلس (18 325 000) دينار ليكون المجموع (45 483 928) دينار سنة 2010 (تقرير الإدارة، 2010: 7) (انظر الهامش) .

(ج) قرر مجلس الإدارة إجراء بعض التحسينات على معمل الألبان وأن يتم التمويل عن طريق رسمة أرباح عامي 2009 و 2010 وإصدار أسهم جديدة ونسبة (100%) ، وأن هذه التحسينات تم تقدير تكاليفها بـ (650) مليون دينار .

(د) سيتم استبدال المعدات المستهلكة والتالفة ودفع مبالغ الشراء من احتياطي استبدال موجودات ثابتة مستخدمة والبالغ رصيدها (68 069 856) دينار .

(أ) لم يستلم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أية مبالغ أو مكافآت عن سنة ٢٠١٠ كما لم يكن هناك أية منفعة شخصية أو مصلحة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا لذويهم لحد الدرجة الرابعة من أي تعامل أو تعاقد أو بيع أو شراء أو الاستفادة من أية خدمات من الشركة كما لم يقدموا أو يستلموا أية قروض للشركة أو منها

(ب) خامساً: الرواتب والأجور: بلغت الرواتب والأجور لمنتسبي الشركة مع حصة الضمان (٣٧٩٢٠٥٣٠) دينار و مع مكافآت المجلس (٤٥٤٨٣٩٢٨) دينار عام ٢٠١٠ دون زيادة تذكر عن عام ٢٠٠٩ بمعدل (٣١٥١٦٠٠) دينار شهرياً بضمنها رواتب المكافأة من الهيئة العامة .

ثالثاً - الخصائص الثانوية :

(1) القابلية للمقارنة :

تضمنت القوائم المالية بعض المقارنات المفيدة لمستخدميها تساعد في تقييم الوضع

المالي والتطورات أو التراجع الحاصلة فيه ، وكالاتي :

(أ) مقارنة المركز المالي لخمس سنوات متتالية من سنة 2006 إلى 2010 ، وكما يلي :

الجدول (42)

بعض بنود قائمة المركز المالي للسنوات من 2006 - 2010

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
موجودات ثابتة	337 465 821	341 075 525	317 016 059	339 162 048	390 429 201
موجودات متداولة	3618 456 182	3562 908 926	3980 186 715	4001 042 754	4059 294 091
رأس المال	540 000 000	540 000 000	540 000 000	540 000 000	540 000 000
احتياطات	266 829 524	297 884 778	277 163 431	252 745 520	293 804 849
قروض مستلمة	-	-	28 500 000	26 118 000	18 972 000
داننون	975 937 045	818 796 670	1208 493 963	1226 602 765	1361 670 927

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : بقاء بعض البنود محافظة على مستوياتها لخمس سنوات مثل الموجودات غير

المتداولة ورأس المال والاحتياطات ، كما نلاحظ وجود تطور في الموجودات المتداولة يفسر

لصالح الشركة بلغت نسبته (11%) منذ سنة 2006 إلى 2010 ، وفي المقابل بجانب

المطلوبات ظهر ارتفاع متواتر تقريباً بلغت نسبته (28%) من سنة 2006 إلى 2010 ، وهذا

ليس في صالح الشركة لوجود زيادة في نسبة ارتفاع المطلوبات على الموجودات بنسبة (17%)

(ب) كما تضمنت القوائم المالية كشف مقارنة بنود قائمة الأرباح والخسائر لخمس سنوات ومنذ

سنة 2006 إلى سنة 2010 ، وكالاتي :

الجدول (43)

بعض بنود قائمة الأرباح والخسائر للسنوات من 2006 - 2010

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
المبيعات	111 131 000	77 714 650	126 037 500	95 988 500	140 867 000
إيراد الاستثمار	-	10 729 569	30 600 000	39 520 000	-
كلفة النشاط	64 280 061	55 055 482	95 669 394	106 461 420	114 583 111
الفائض	56 063 370	28 373 737	41 065 106	28 037 080	26 283 889
التغير في الفائض	-	(27 689 633)	12 691 369	(13 028 026)	1 753 191
نسبة التغير	-	49 %	31 %	32 %	6 %

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : تفاوتت مبالغ إيرادات المبيعات صعوداً ونزولاً خلال السنوات الخمس ، وقد حققت المبيعات أعلى إيراد لسنة 2010 عن السنوات السابقة ، ولكن هناك ارتفاع متفاوت في كلف النشاط لتصل إلى أعلى تكلفة سنة 2010 ، أما الفائض فقد انحدر نزولاً من سنة 2006 إلى سنة 2010 بنسبة انخفاض عن سنة الأساس مقدارها (53%) ، وتفسير ذلك كما جاء في تقرير مجلس الإدارة من معانات الشركة من أزمات ومعوقات عديدة .

(ج) مقارنة الإيرادات مع المصروفات والتغير في الفائض ونسب التغير ، وكالاتي :

الجدول (44)

مقارنة الإيرادات والمصروفات والفائض ونسب التغير فيها لسنتين متتاليتين

الحساب	2009 / دينار	2010 / دينار	الفرق / دينار	النسبة %
الإيرادات	135 508 500	140 867 000	5 358 500	4
المصروفات	107 471 420	114 583 111	7 111 691	7
الفائض	28 037 080	26 283 889	(1 753 191)	(6)



المصدر : (الجدول والشكل من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية /2010)

التحليل : ارتفاع في الإيرادات والمصروفات من سنة 2009 إلى سنة 2010 ، وأن نسبة ارتفاع المصروفات أعلى من نسبة ارتفاع الإيرادات ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الفائض عن سنة 2009 بنسبة (6%) .

(٣) الثبات :

تم تقييم الموجودات غير المتداولة والمخزنية وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المحاسبية المعتمدة في السنة السابقة ، واعتماد القسط الثابت في احتساب الاندثار وفق النسب المحددة بموجب القوانين والتعليمات النافذة ، وقد تم الإفصاح عن تغيير نسب الاندثار للسنة الحالية ، وهذا يعني المحافظة على **توافر خاصية الثبات** في عرض المعلومات المحاسبية .

ز - رأي الباحث :

الحديث
للإنتاج
الحيواني
والزراعي

(١) ينبغي على مجلس الإدارة عند إعداده للتقرير إتباع أفضل أساليب عرض للمعلومات المحاسبية كاستخدام الجداول التحليلية والنماذج والرسوم البيانية والتقارير الوصفية لفترات مالية متتابعة عملاً بالفقرة (26) من القاعدة المحاسبية^(٥٥) المحلية رقم (10)، ولم يتطرق التقرير إلى القاعدة المحاسبية المحلية رقم (11) : (م.م.م. ر.ع، 1998) "المحاسبة في النشاط الزراعي" وهي قاعدة الاتصال المباشر بنشاطات الشركة ، كما ينبغي أن يفصح عن تأريخ تقديم الحسابات الختامية إلى مراقب الحسابات لغرض تدقيقها وإبداء الرأي فيها وكتاب إرسال البيانات المالية لهيئة الأوراق المالية ، فضلاً عن انجاز أعمال التدقيق بتاريخ 2011/5/8 ، إن كل ذلك يعني **ضعف توافر خاصية الملائمة** في المعلومات المحاسبية المعروضة الغير كافية .

(٢) كما لم يفصح تقرير مجلس الإدارة عن تفاصيل النشاطات مثل (تربية الحيوانات لأغراض تجارية ، لإنتاج الحليب أو التسمين) وكيف يتم تقييم الثروة الحيوانية ، وكذلك الزراعة مثل (إنتاج الحبوب، المحاصيل الحقلية، البذور، المغروسات المعمرة وغيرها) ، ولم يتم الإفصاح عن أي حساب من هذا النوع في القوائم المالية أو تنظيم كشف توزيع الكلف على مراكز الإنتاج أو الإشارة إلى وجود مخزون لأي من (المبيدات، البذور، اللقاحات، العلف وغيرها).

(٣) لأجل تحقيق توافر صفة القيمة التنبؤية في المعلومات المحاسبية بصورة أفضل ، ينبغي ملاحظة الإفصاح عن المعلومات الآتية :

- (أ) ما يهم المستخدمين في الغالب معرفة العائد المتحقق عن السهم الواحد والتغيرات عليه من فترة إلى أخرى والإفصاح عن ربح السهم الواحد في تقارير الإدارة السنوية .
- (ب) تنظيم قائمة الأرباح المتراكمة المحتجزة في قائمة منفصلة وتسوية رصيد حساب الأرباح المحتجزة .
- (ج) الإفصاح عن عدد وأنواع الأسهم المطروحة في السوق للتداول .
- (د) الإفصاح عن وجود موازنات تخطيطية مستقبلية سنوية (أو متوسطة أو بعيدة المدى) والمنفذ منها خلال السنة 2010 وتحليل الانحرافات إن وجدت وبيان أسبابها .

^(٥٥) الفقرة (26) : " الإفصاح عن البيانات المالية " - القاعدة المحاسبية المحلية (10) : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات ، فإن من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية وإعداد التقارير الوصفية ... (م.م.م. ر.ع، 1999: 62) .

- (٤) كما أن لأجل تحقيق توافر صفة التمثيل الصادق ينبغي الإفصاح عن الآتي :
- (أ) عدم تضمين تقرير مراقب الحسابات أي ملاحظة وأنما عرض لبعض المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة بالرغم من ضخامة أعمال ونشاطات الشركة .
- (ب) لم يعطي مراقب الحسابات رأيه حول قائمة التدفقات النقدية في فقرة الرأي .
- (ج) أقيام الموجودات من الحيوانات والمغروسات المعمرة أو أقيام المحاصيل الزراعية الموسمية والأراضي الزراعية (المملوكة) في القوائم المالية وكيفية تقييمها .
- (د) أظهر حساب المدينون (1664) طلبات التعويض بمبلغ (3339 202 691) دينار.
- (هـ) كما أظهر كشف الدائنين ، حساب (265) دائنو نشاط غير جاري / متابعة التعويض بمبلغ (1135 000 000) دينار ، وقد أظهرها كشف مقارنة أرقام الحسابات الختامية استمرارها منذ سنة 2008 .
- (و) تم شطب وبيع بعض الموجودات غير المتداولة وبقيمة (19 073 700) دينار من حساب (114/ وسائل نقل وانتقال) .
- (ز) ما هي الأسباب التي دعت مجلس الإدارة بالإفصاح في تقريره السنوي بأن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لم يستلموا مكافئات في الفقرة (ثانياً / 3) عن سنة 2010 ثم يعود في الفقرة خامساً : الرواتب والأجور بالإفصاح عن أن الرواتب والأجور بلغت (45 483 928) دينار مع مكافئات المجلس عام 2010 .
- (ح) ماهية تخصيصات طويلة الأجل حساب (2351) تعويضات شركة الساجد بمبلغ (2135 156 458) دينار ، ولم يفصح تقرير مجلس الإدارة أو تقرير مراقب الحسابات عن هذه المبالغ وأسباب استمرارها لغاية نهاية سنة 2010 ، وقد أظهرها كشف مقارنة أرقام الحسابات الختامية رقم (16) استمرارها منذ سنة 2006 .
- (ط) ظهور مصروفات خدمات مصرفية بمبلغ (24 208 012) دينار وهو مبلغ كبير فوق المعتاد .
- (ي) ظهور حساب تأمينات مستلمة (2661) بمبلغ (143 333 000) دينار .
- إن عدم الإفصاح عن هذه الحالات يؤثر في مدى توافر صفة الصدق في التمثيل في المعلومات المحاسبية ومن جانب آخر تعني **ضعف تحقق صفة الحيادية** في نشر كافة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في تقرير الإدارة أو تقرير مراقب الحسابات ^(٥٦) لزيادة الإفصاح .

(٥٦) الفقرة (23) : الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات الخارجي - القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " : على مراقب الحسابات الخارجي تسليط الضوء على أية بيانات أو معلومات أو

المبحث الثاني

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

Results Analysis & Testing the Assumptions

1 - تحليل نتائج الجانبين النظري والتطبيقي :

من خلال الفحص وما سبقه من نتائج بالجانب النظري من البحث وبالخصوص ما جاء في الشكل (13) في نهاية المبحث الثاني من الفصل الثاني والمتعلق بتدرج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، فقد وجد أنها ينبغي تقسيمها (بالتزامن) بين إدارة الشركة (المعدة للقوائم المالية) ومراقب الحسابات ، وكالاتي :

إدارة الشركة	مراقب الحسابات
الخصائص الرئيسية : خاصية الملاءمة : صفة التوقيت الملائم صفة القيمة التنبؤية صفة القيمة الارتجاعية الخصائص الثانوية : خاصية القابلية للمقارنة خاصية الثبات	الخصائص الرئيسية : خاصية الموثوقية : صفة القابلية للتحقق صفة الصدق في التمثيل صفة الحيادية

فإن مسؤولية الإدارة المتمثلة بمجلس الإدارة القيام بإعداد وعرض القوائم المالية على أن تتوفر فيها خاصية الملاءمة بعناصرها الثلاثة ، فعليها أن تقوم بعرض القوائم المالية في التوقيت الملائم بما لا يتجاوز المدة المحددة بموجب تعليمات^(٥٧) هيئة الأوراق المالية (150) يوماً من تأريخ قائمة المركز المالي لمساعدة جمهور مستخدمي المعلومات باتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب قبل أن تفقد تلك المعلومات أهميتها ، كما أن من مسؤولية الإدارة عرض المعلومات المحاسبية الكافية التي تتوفر فيها صفة القيمة التنبؤية لتساعد مستخدمي المعلومات في القيام باستعمال تلك المعلومات للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة ومعرفة أين يضعون استثماراتهم المالية ، وتختتم الإدارة هذه الخاصية بتوافر صفة القيمة الارتجاعية وذلك بالالتزام بالتعليمات^(٥٨) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية بتزويدها بالقوائم المالية السنوية وتبّعها القوائم المالية الفصلية الثلاثة على أن تتضمن مقارنة مع الفصل الموازي له من السنة السابقة .

إيضاحات وردت في القوائم المالية أو الكشوفات المرفقة بها أو تقرير الإدارة ، يرى أن من الضروري أو من الفائدة جلب انتباه القارئ إليها (م. م. ر. ع، 1995: 25) .

^(٥٧) الفقرة (2) : " تعليمات دائرة الإفصاح المالي " (هيئة العراق للأوراق المالية، 2006) : أنظر الملحق رقم (4) .

^(٥٨) المادة (1) من تعليمات دائرة الإفصاح المالي ، 2009 (المحدثة) : على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم بيانات مالية فصلية لكل ثلاث أشهر تتضمن الميزانية وكشف التدفق النقدي وكشف حساب الأرباح والخسائر مقارنة بالفصل الموازي له للسنة السابقة، على أن تتوفر بشكل علني وبمدة لا تزيد عن 60 يوماً .

كما أن على عاتق إدارة الشركة مسؤولية عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بأسلوب يُمكن جمهور مستخدميها من إجراء عملية المقارنة ما بين تلك المعلومات بصورة أفقية (لسنتين أو أكثر) أو عمودية (باستخدام النسب المالية مثلاً) أو مع قوائم مالية لشركات أخرى متماثلة في النشاط ، ولكي يتم كل ذلك فينبغي على إدارة الشركة إتباع النظام المحاسبي المعتمد ومعايير المحاسبة في إعداد وعرض القوائم المالية ، ليس هذا فقط بل ينبغي أيضاً الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية من سنة لأخرى بإتباع ذات السياسات المحاسبية ، وإلا فعلى إدارة الشركة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة .

أما مراقب الحسابات ، فينبغي عليه بعد استلام البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة موضوعة التدقيق ، القيام بتدقيق نشاطات وحسابات الشركة وفحص البيانات والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة والمعلومات الواردة فيهما ، وعليه مسؤولية أيضاً ، بأن يضيف خاصية الموثوقية بعناصرها الثلاثة إلى المعلومات المحاسبية بدءاً من التحقق من توافر صفة القابلية للتحقق من المعلومات المحاسبية عن طريق تأكده من أن النتائج التي سيتم التوصل إليها عن عملية التدقيق هي ذات النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل مراقب حسابات آخر في حالة استخدامه نفس المعايير والإجراءات التدقيقية في القياس ، أما عمله الأساسي فيتمثل في إبداء رأيه الفني المحايد بأن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة (الصدق في التمثيل) عن حقيقة الوضع المالي للشركة كما في 31/ كانون الأول ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية بذلك التاريخ ، ويختتم مراقب الحسابات عمله بالتأكد من توافر صفة الحيادية في عرض كافة المعلومات المحاسبية المهمة في القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة ، وإلا فعليه أن يستكمل عرض ^(٥٩) المعلومات ذات الأهمية لمستخدميها لاتخاذ القرار في تقريره .

وأما في الجانب التطبيقي فقد أكد ذلك توافر العديد من الأمور والإفصاحات المتفق عليها والمشاركة ما بين جميع الشركات المختارة في العينة والتي تضيي لتحقيق توافر مستوى من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية (بصورة واضحة أو ضمناً) نتيجة إتباع القوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات المنظمة لإطار عرض البيانات المالية ، فضلاً عن الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية المعترف بها ووفقاً للأصول والأعراف المعتمدة في هذا المجال ، إن هذه التوافقات المشتركة سيتم درجها ضمن بند الإيضاحات العامة ، وكالاتي :

(٥٩) القاعدة المحاسبية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " الفقرة (23) : الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات الخارجي : على مراقب الحسابات الخارجي تسليط الضوء على أية بيانات أو معلومات أو إيضاحات وردت في القوائم المالية أو الكشوفات المرفقة بها أو تقرير الإدارة ، يرى أن من الضروري أو من الفائدة جلب انتباه القارئ إليها (م. م. م. ر. ع، 1995: 25) .

الإيضاحات العامة :

١. إن البيانات المالية والحسابات الختامية قد تضمنت تقريراً لمجلس الإدارة وتقريراً لمراقب الحسابات والقوائم المالية الرئيسية والكشوفات المرفقة بها والتي نظمت وفق النظام المحاسبي الموحد المعتمد في العراق والقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية ومنظمة طبقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 (بالنسبة للمصارف) ، وأن المجموعة الدفترية الممسوكة من قبل إدارة حسابات الشركات كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر المحاسبية ، وتم إتباع مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم الموجودات غير المتداولة وأن جردها سليمة ومتفقة مع ما تظهره السجلات المختصة ، أن كل هذا يضيف إلى **توافر خاصية الملاءمة** في عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
 ٢. إن الحسابات الختامية والقوائم المالية قد تم إخضاعها لتدقيق مراقبي الحسابات والذين أبدوا رأيهم بأن السجلات المحاسبية الممسوكة قد تضمنت تسجيل كافة العمليات والأحداث المالية للشركة خلال السنة المالية ، وأن القوائم المالية متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها تعبر عن الوضع المالي للشركة كما في 31/ كانون الأول / 2010 ، وأن حسابات النتيجة تظهر أرباح نشاطها للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وهذا يضيف إلى **توافر خاصية الموثوقية** بتلك القوائم المالية لمستخدميها للاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .
 ٣. تثبتات على ذات الطريقة المحاسبية في احتساب الاندثرات السنوية على الموجودات غير المتداولة (في الغالب طريقة القسط الثابت) ، أي اعتماد سياسة محاسبية واحدة ، وإتباع ذات الطريقة والأسلوب في إعداد وعرض القوائم المالية من فترة مالية لأخرى على وفق المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المعتمد ، مما يدل على **توافر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة** للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، وهي تعتبر عموماً متوافرة إذ فرضنا قيام مستخدمي القوائم المالية ببذل بعض الجهد في إجراء أنواع متعددة من المقارنات وكما ورد ذكرها عند استعراض القوائم المالية لعينة الشركات المختارة .
- وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد من الأمور والإفصاحات الغائبة في المعلومات المحاسبية وتقرير مجلس الإدارة المقدمة من قبل الشركات المختارة ضمن العينة والتي يساعد وجودها على توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتي تم اثبات ضرورة توافرها بالنتائج التي تم التوصل إليها في المبحث الثاني من الفصل الثاني للبحث ، وهنا تُقسَم هذه المسؤوليات ما بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات ، وسيتم إدراجها ضمن بند المؤشرات العامة ، وكالاتي :

المؤشرات العامة :

- لأغراض تحقيق كفاية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لأهميتها كما مر سابقاً ، ينبغي الإفصاح عن المعلومات الآتية :
- (١) توحيد عرض القوائم المالية ولاسيما قائمة التدفقات النقدية ، وقد أشارت القاعدة المحاسبية المحلية (7) " كشف التدفق النقدي " في الفقرة (18) إلى تفضيل استخدام الطريقة المباشرة في إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وحسب الأنشطة المختلفة وذلك كونها تقدم معلومات أشمل وأكثر كفاية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .
- (٢) الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في تقرير مجلس الإدارة ، كما يفضل استخدام أسلوب الرسوم البيانية والمخططات التوضيحية والجدول التحليلية المفهومة لأغلبية المستخدمين^(٦٠) ، وإلا فعلى مراقبي الحسابات إضفاء هذا الأسلوب عند إعداد تقاريرهم .
- (٣) أن يفصح تقرير مجلس الإدارة عن تأريخ تقديم البيانات المالية والحسابات الختامية إلى مراقب الحسابات لغرض تدقيقها وإبداء الرأي فيها .
- (٤) تضمين تقرير مجلس الإدارة نسخ من : كتاب إرسال البيانات المالية إلى هيئة الأوراق المالية ، كتاب تكليف مراقب الحسابات بالأعمال التدقيقية ، الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة .
- (٥) الموازنات التخطيطية السنوية للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات وأي بنود أخرى تتفق مع النشاط الأساسي وتنظيم جدول بنسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية للسنة المالية موضعاً فيها مبالغ الموازنات المخططة والمبالغ الفعلية المتحققة خلال تلك السنة والانحرافات فيها وأسبابها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إعطاء مراقب الحسابات رأيه^(٦١) في مدى وضوح الموازنات الموضوعية وصحة المقارنات .

^(٦٠) القاعدة المحاسبية رقم (6) : " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " :

الفقرة (5/ب) : المبادئ والأحكام الأساسية : ينبغي مراعاة : أن تكشف البيانات المالية والمعلومات الملحق بها جميع الأمور التي تكون مادية بالدرجة التي تؤثر في قناعات وتقييمات وقرارات مستعملها (م. م. ر. ع. 1995) .

الفقرة (19) : الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة وواقع أدائها ، ومواردها خلال الفترة المعنية ، والعوامل المؤثرة في هذا الأداء ، والتوقعات المستقبلية لنشاطها ، مع كافة الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية .

الفقرة (24) : في حالة عدم وجود أو عدم كفاية المعلومات التي تفصح عنها الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية أو أحد بنودها ، فإن على مراقب الحسابات الخارجي أن يفصح في تقريره الذي يعده عن البيانات المالية للشركة عما يراه ضرورياً من معلومات وفقاً لهذه القاعدة أو وفقاً لقناعة الشخص وحكمه المهني وأن يقيد رأيه إذا تطلب الأمر ذلك .

^(٦١) القاعدة المحاسبية رقم (6) : الفقرة (23) : الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات الخارجي : على مراقب الحسابات الخارجي تسليط الضوء ، في تقريره عن البيانات المالية للشركة ، على أية بيانات أو معلومات أو إيضاحات وردت في البيانات المالية أو الكشوفات الملحق بها أو تقرير الإدارة ، يرى أن من الضروري أو من الفائدة جلب انتباه القارئ إليها

الفقرة (23) : الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات الخارجي : على مراقب الحسابات الخارجي تسليط الضوء ، في تقريره عن البيانات المالية للشركة ، على أية بيانات أو معلومات أو إيضاحات وردت في البيانات المالية أو الكشوفات الملحق بها أو تقرير الإدارة ، يرى أن من الضروري أو من الفائدة جلب انتباه القارئ إليها .

(٦) تضمين تقرير مجلس الإدارة جدول توضيحي يبين معدل سعر السهم الواحد وحركة التداول (البيع والشراء) للأسهم (بالمبالغ والعدد) ، ويمكن تنظيم هذا الجدول على المستوى الشهري أو الفصلي على مدار السنة المالية ، فضلاً عن أن هذه المعلومات تساعد في توافر صفة القيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية ، لأن زيادة الحركة على الأسهم يعني رجوع المستخدمين إلى مصادر المعلومات والاعتماد عليها مما أدى إلى هذه الزيادة في حركة التداول .

(٧) ينبغي على الشركة عرض جداول لبعض البنود المهمة من القوائم المالية ^(٦٢) ولعدد من السنوات المالية للفترات السابقة بما لا يقل عن خمسة سنوات ^(٦٣) ومقارنتها من سنة لأخرى وبيان نسب التغير الموجبة أو السالبة وإعطاء التحليل اللازم لهذه التغيرات ، مع بيان أسباب ارتفاع بعض هذه النسب في حالة كونها مرتفعة بشكل ملحوظ وبيان السبب في ذلك .

(٨) عدد وأنواع الأسهم (ممتازة ، عادية) المطروحة في السوق للتداول .

(٩) الإفصاح عن القيمة العادلة (السوقية) للموجودات غير المتداولة التي بحوزة الشركة لزيادة المعرفة لدى مستخدمي القوائم المالية ومقارنتها مع الكلفة التاريخية لها مع تأييد مراقب الحسابات حول هذا التقييم ومدى صحة تعاطم قيمة الموجودات (الأبنية مثلاً) والبعض الآخر يفقد قيمته بسبب التطور التكنولوجي السريع (كالمكائن والمعدات) والتقرير عن بعض البنود الأخرى الهامة بقوائم منفصلة ملحقة خارج القوائم المالية مثل امتلاك الشركة لموارد بشرية بخبرة ومهارة عالية .

(١٠) مقدار مبالغ الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) ، وتنظيم قائمة الأرباح المحتجزة والتي هي تسوية لرصيد حساب الأرباح المحتجزة والتوزيعات من بداية السنة المالية إلى نهايتها في أسفل (نهاية) قائمة الأرباح والخسائر ، فضلاً عن استخراج صافي أرباح السنة والعائد المتحقق على السهم الواحد من الأرباح .

^(٦٢) الفقرة (22) : أن تعزيز تقرير الإدارة بكشوفات وجدول ونماذج عن تقويم أداء الشركة يعتبر أمراً مرغوباً فيه ، وينبغي السعي لتكريس العمل به (م.م. م. ر. ع، 1995: 24) .

الفقرة (26) : لأغراض توفير عرض أفضل للمعلومات ، فإن من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية ، وعرض الصور الفوتوغرافية ، وإعداد التقارير الوصفية.

^(٦٣) أحكام أخرى : الفقرة (25) : ينبغي إعداد كشف مقارنة لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات في الأقل من بين محتوياته : صافي المبيعات ، مجموع كلف النشاط ، رأس المال المدفوع ، حقوق الملكية ، صافي الدخل أو الخسارة السنوية ، رأس المال التشغيل ، مجموع الموجودات الثابتة ، عائد الاستثمار ، المخزون ، السيولة النقدية .

(١١) يرغب مستخدمو المعلومات المحاسبية في سرعة تشغيل المعلومات والإفصاح عنها ، ولا تعّد العوامل المستمرة سبباً كافياً لعدم تقديم القوائم المالية في حينها ، ومع ذلك ، فكلما زادت سرعة إصدار المعلومات كلما زاد تعرضها لخطر الخطأ ، وبذلك من الضروري الموازنة بين خاصيتي الملاءمة والمصادقية عند إعداد وعرض القوائم المالية .

(١٢) وجد أن أغلب رؤساء مجالس الإدارة (لشركات العينة) يقومون بتوجيه الدعوة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي في شهر حزيران ، وهو بذلك مخالف لتعليمات (٦٤) هيئة الأوراق المالية العراقية والتي ألزمت الشركات بعقد اجتماع الهيئة السنوي بعد (60) يوماً من انتهاء الأعمال التدقيقية للحسابات .

(١٣) لغرض المساعدة في تلبية احتياجات جمهور مستخدمي القوائم المالية ، ينبغي تهيئة البيانات المالية وبشكل علني في أقرب وقت ممكن ، وكان ضمن العينة شركة واحدة تم انجاز أعمال التدقيق على بياناتها المالية بتاريخ 20/6/2011، وهو بذلك مخالف لتعليمات دائرة الإفصاح المالي لهيئة الأوراق المالية التي حددت آخر موعد نهاية شهر آيار من كل سنة .

(١٤) إفصاح مراقب الحسابات في تقريره ضمن فقرة النطاق بأن التدقيق قد تم على وفق المعايير (الأدلة) المحلية أو الدولية للتدقيق .

(١٥) الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات بأنه قام بتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ، وما هي نتائج التقييم .

(١٦) لم تفصح أغلب الشركات عن وجود أو عدم وجود أحداث لاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي كما لم يشر مراقب الحسابات إلى ذلك في تقريره (٦٥) .

(١٧) إفصاح الشركة الصريح باعتمادها مبدأ الاستحقاق المحاسبي كأساس للسياسة المحاسبية عند تنظيم البيانات المالية وإعداد الحسابات الختامية .

(١٨) إبداء مراقب الحسابات رأيه حول المبالغ الكبيرة الظاهرة بنسب عالية أو المستحدثة في القوائم المالية بفارق كبير عن السنة السابقة .

(٦٤) الفقرة (7) : " على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من تاريخ تقديم البيانات المالية المدققة بشكل علني أو بتاريخ مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة إلى الهيئة لحضور الاجتماع وإبداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير" (تعليمات دائرة الإفصاح المالي في هيئة الأوراق المالية العراقية : 2009) .

(٦٥) القاعدة المحاسبية رقم (6) : " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " :

الفقرة (15) : يجب الإفصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ الانتهاء من إعداد البيانات المالية التي تتطلب تعديلاً في هذه البيانات ، مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة الحالية (1995: 23) .

الفقرة (21) : معيار دولي (910) " التكلفة بالمراجعة " : على مراقب الحسابات أن يستفسر عن الأحداث اللاحقة لتأريخ القوائم المالية والتي قد تحتاج إلى تسويات أو إفصاح في القوائم المالية (م. ع. م. ق ، 2007: 284) .

(١٩) الإفصاح عن أي شطب للموجودات الثابتة وأسباب ذلك ، وفي حالة بيعها يتم الإفصاح عن الحساب الذي تم تسجيل تلك المبالغ فيه .

(٢٠) كافة النشاطات الأساسية والأخرى التي تمارسها الشركة في تقرير مجلس الإدارة ، وبيان العوائد المتأتية منها وجدوى القيام بهذه النشاطات ، وعلى مراقب الحسابات إبلاغ الإدارة وحسب وجهة نظره باستبعاد الأنشطة غير المجدية على أن لا تسبب خسائر إضافية . واستناداً إلى ما جاء في الشكل (4) المتعلق ببيان أهمية الخصائص النوعية في تصفية المعلومات المحاسبية المعروضة ، و الذي بيّن بأن مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تقع على عاتق إدارة الشركة المتمثلة (بالإدارة + المحاسب + المدقق الداخلي) ، وأن على مراقبي الحسابات مسؤولية تصفية هذه المعلومات قبل وصولها إلى مستخدميها ، هنا تأتي المسؤولية المشتركة بينهما في تجاوز هذه المؤشرات المذكورة أعلاه لتحقيق عرض قوائم مالية تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها .

٢ - اختبار الفرضيات :

أ - المجموعة الأولى من الفرضيات :

جاء في الفرضية الأولى للبحث " إن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة معينة في القوائم المالية الصادرة عن إدارات الشركات تمثل وجهة نظر معديها وقد تلبي احتياجات مستخدمي هذه المعلومات " .

كما جاء في الفرضية الثانية " تتزايد أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها كلما كانت البيانات المالية للشركة تتوافر فيها مستوى عالي من الخصائص النوعية " .

ظهر أن مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية للشركة تقع على عاتق الإدارة ، وأن عليها الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية المنظمة لذلك ، وقد أقر أغلب مراقبي الحسابات هذه المسؤولية في مقدمة التقارير الصادرة عنهم ، إذ جاء فيها : يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها وفقاً للمعايير المحاسبية المعترف بها ، أما مسؤوليتهم فتتحدد في إبداء الرأي فيها وفقاً للمعلومات والإيضاحات التي حصلوا عليها ويرونها ضرورية لأداء مهمتهم طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المتعارف عليها ، وأن عملهم يتضمن القيام بالاختبارات اللازمة لأوجه نشاط الشركة ضمن اختصاصاتهم ، من هنا نجد أن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية الصادرة عن إدارات الشركات تمثل وجهة نظر معديها وقد لا تلبي احتياجات مستخدمي هذه المعلومات ، وفي ضوء ذلك يتم قبول الفرضية الأولى .

كما أقرت بعض الشركات في التقرير الصادر عن مجلس الإدارة بأن البيانات المالية والحسابات الختامية قد تم إعدادها على وفق القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية ، وهذا يعني التزام الشركات بالأنظمة والتعليمات والتشريعات المرعية والأعراف المعتمدة في مجال إعداد وعرض البيانات المالية ، فأن هذا الالتزام تكون نتائجه إعطاء أهمية للمعلومات المحاسبية ، وعليه تتزايد أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها كلما ساعد تقرير مجلس إدارة الشركة على توافر مستوى عالي من الخصائص النوعية فيها من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والمرعية في هذا المجال ، وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية .

ب. المجموعة الثانية من الفرضيات :

جاء في الفرضية الثالثة " إن على مراقب الحسابات إلتزام في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وينبغي أن يؤكد في تقريره كونه ينيب عن الهيئة العامة للشركة " .

وجاء في الفرضية الرابعة : " إن تأكيد مراقبي الحسابات بتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالمستوى المقبول تؤثر في النتائج الاقتصادية التي تترتب على القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات " .

إن مراقب الحسابات شخص مهني يعتمد المصلحة العامة في مهنته ، إذ ما يميز مهنة التدقيق عموميتها وجمهورها ، وهي التي تحدد معايير التدقيق أو مستويات الأداء المهني ، فهو ملزم بتنفيذ خدماته المهنية حسب المعايير الفنية والمهنية ذات العلاقة وأن يبذل العناية المهنية اللازمة من واقع تأهيله العلمي وخبرته العملية بما يتفق مع متطلبات النزاهة والموضوعية وقواعد السلوك المهني التي من شأنها أن تسمو بالمهنة وممارسيها ، وعليه أن يظهر مهاراته الذاتية بما لا يبعده عن التمسك بالمعايير والتعليمات والتشريعات والعمل المنتظم في ميدان الأعمال ، وعليه فأن على مراقبي الحسابات التأكيد من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالمستوى المقبول لما لها من تأثير في النتائج الاقتصادية التي تترتب على القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات ، وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة.

من كل ما تقدم في الجانبين النظري التطبيقي من البحث ولاسيما ما جاء في المبحث الثاني من الفصل الثاني النظري الذي كان بعنوان " مدى الإلزام على مراقبي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " .

فضلاً عن ما جاء في المبحث الأول من الفصل الثالث التطبيقي الذي كان تحت عنوان

" مدى تحقق مراقبي الحسابات من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في

القوائم المالية لعينة من الشركات العراقية المساهمة " ، من كل هذا نجد أن على مراقبي الحسابات إلترام في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وينبغي أن يؤكد في تقريره كونه يمثل أو ينبى عن الهيئة العامة للشركة ، وكما جاء في الجانب التطبيقي من هوامش متضمنة القواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية التي ينبغي على كل مراقب حسابات إتباعها على اعتبار أنها تمثل السند القانوني للعمل التدقيقي وهي بمثابة الدستور المعتمد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين ، وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة .

وختاماً فلقن مراقبي الحسابات ملزم ون عند تنفيذهم عملية التدقيق أن تكون وفق معايير التدقيق المحلية أو الدولية أو كليهما معاً ، إذ إن هذه المعايير تتضمن المبادئ الأساسية للتدقيق والإجراءات الجوهرية والإرشادات ذات العلاقة في شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى ، والتي من شأنها تمكين مراقبي الحسابات من إبداء آرائهم فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت (من كافة النواحي الأساسية والجوهرية) وفقاً لإطار إعداد وعرض القوائم المالية المحددة لتضفي عليها صفة المشروعية .

ولكي لا يتم انتقاص حق مراقبي الحسابات وبالتالي تحميله مسؤوليات ورغبات خارجية وقد تضاف إليها رغبات داخلية أوسع من تلك التي يرد ذكرها في كتاب التكليف ويتفق بشأن تفاصيلها مع الجهة التي كلفته ، فعلى المنظمات المهنية إعلان ذلك صراحة كي تخلي ساحة مراقبي الحسابات من الاتهامات التي قد توجه إليه م ما داموا قد بذلوا العناية المهنية اللازمة وأن يشهد له بالاستقامة في الأداء والمظهر .

الفصل الرابع
الاستنتاجات
و
التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

Conclusions

بناءً على ما تقدم من محاور البحث في الجانب النظري والجانب التطبيقي والذي تضمن فحص القوائم المالية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلاً عن التحليل العملي للفرضيات وأختبارها ، نتوصل لأهم الاستنتاجات :

استنتاجات من الجانب النظري :

- ١ - تعد المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية هي صلة الوصل بين معيها ومستخدميها وإن المحاسبين هم من يقومون بإعدادها على وفق متطلبات وممارسات حددتها مهنة المحاسبة وهي رسالة ذات محتوى إخباري مهم ، وتعتبر القوائم المهيأة والمنشورة بشكل علني في سوق الأوراق المالية هي المصدر الرئيس للمستخدمين في تزويدهم بالمعلومات المحاسبية بالرغم من أنها قد لا تفي بكافة احتياجات مستخدميها من المعلومات ، ونقيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء إدارة الشركة وتترتب عليه قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية بالغة الأهمية
- ٢ - يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للشركة بحيث تستند إلى معايير وأعراف محاسبية متعارف عليها وسياسات محاسبية ملائمة ورقابة داخلية جيدة وتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين ، وإن تم الاستعانة بمراقب الحسابات الخارجي فذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية .
- ٣ - تضيف المعايير المحاسبية إطار لعرض القوائم المالية ، كما تساعد المعايير التدقيقية في إضفاء الثقة على تلك المعلومات عن طريق رأي مراقبي الحسابات الحيادي في تقاريرهم .
- ٤ - إن على من يقوم بعرض المعلومات المحاسبية الاهتمام بالأبعاد السلوكية للمعلومات التي تختص باتخاذ القرار وبم اتخاذ القرار ، إذ يمكن القول بأن العملية القرارية من بدايتها إلى نهايتها هي عملية تفاعل إنساني وجهد بشري ، ذلك لأن توجيه المعلومات تكون لأشخاص .
- ٥ - تبرز أهمية الخصائص النوعية بعملها في تصفية المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها من قبل الشركة ، إذ أن الخصائص النوعية تمثل ما يشبه (الفلتر أو المصفى) مهمته تصفية هذه المعلومات لتحديد المعلومات المفيدة والضرورية وفرزها عن المعلومات غير المفيدة .

- ٦ - إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ينبغي توافرها لأهميتها في إعطاء المعلومات المحاسبية بعض الصفات المهمة لطمأنة مستخدمي هذه المعلومات عن إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي في النهاية تدعم الاقتصاد الوطني للبلد عن طريق حركة الاستثمارات والأموال .
- ٧ - إن مهمة الشركة العمل على توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية كما في تقرير مجلس الإدارة ، وعلى مراقبي الحسابات (من خلال العمل التدقيقي) التحقق من توافر خاصية الملاءمة Relevance بعناصرها الثلاثة (التوقيت الملائم ، القيمة التنبؤية ، القيمة الارتجاعية) في المعلومات المحاسبية وإضافة خاصية الموثوقية Reliability بعناصرها الثلاثة (القابلية للتحقق ، الصدق في التمثيل ، الحيادية) إلى هذه المعلومات ، ومن ثم تهيئة ونشر هذه المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل علني إلى جمهور المستخدمين بعد تأكد الطرفين (مجلس الإدارة ومراقب الحسابات) من توافر الخصائص الثانوية المكملة وهي الثبات Consistency والقابلية للمقارنة Comparability .

استنتاجات من الجانب العملي :

- ٨ - تباين أسلوب عرض القوائم المالية للشركات ولاسيما أسلوب عرض قائمة التدفقات النقدية ، فمنها كان بالطريقة المباشرة وأخرى بالطريقة الغير مباشرة وأخرى بطريقة كشف مصادر واستخدامات الأموال ، ونظراً لاحتمالية محدودية المعرفة المحاسبية لدى جمهور مستخدمي القوائم المالية ، فإن ذلك سوف لن يساعد على توافر خاصية ملائمة العرض .
- ٩ - عدم تشكيل لجنة تسمى لجنة المراجعة كما هو معمول به في المصارف وفق متطلبات وأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتعليمات البنك المركزي العراقي لبقية الشركات للقطاعات الأخرى ، إذ اقتصر العمل بهذه اللجنة على المصارف فقط ، ولم يأتي في قانون الشركات على ذكر مثل هذه اللجنة ، بل اقتصر على قيام مسجل الشركات باختيار مفتش لأغراض معينة في وقت الحاجة .
- ١٠ - لم يتم الإعلان في تقرير مجلس الإدارة عن بعض التواريخ المهمة ، مثل :
- أ - تأريخ تقديم الحسابات الختامية إلى مراقب الحسابات لتدقيقها .
- ب - كتاب إرسال البيانات المالية المدققة إلى هيئة الأوراق المالية لأغراض النشر .
- ج - تأريخ حضور اجتماع الهيئة العامة في الدعوة الموجهة للمساهمين .
- د - كتاب تكليف مراقب الحسابات بالأعمال التدقيقية .

- ١١ -وجد لأغلب القوائم المالية عدم كفاية الإفصاح للمعلومات المحاسبية والأخرى في تقرير مجلس الإدارة ، إذ يفضل استخدام الرسوم البيانية والتخطيطات التوضيحية والجداول التحليلية لمساعدة المستخدمين في عملية التنبؤ بالمستقبل المالي للشركة ومعرفة أين يضعون استثماراتهم .
- ١٢ -لوحظ عدم تضمين أغلبية تقارير الإدارة بالموازنات التخطيطية السنوية التي تتلائم مع الأنشطة الأساسية ، وبيان نسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية للسنة المالية مبيناً فيها المبالغ المخططة، المبالغ الفعلية المتحققة، الانحرافات، نسب التنفيذ، مع بيان أسباب تلك الانحرافات .
- ١٣ -عدم تضمين تقرير مجلس الإدارة جدول توضيحي يبين معدل سعر تداول السهم الواحد (خلال شهر واحد مثلاً) وعدد الأسهم المتداولة ، مع إمكانية تنظيم هذا الجدول على المستوى الشهري أو الفصلي على مدار السنة المالية .
- ١٤ -إن إتباع مبدأ الكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة والمخزنية هو الأسلوب الأكثر ملاءمة ولكن من وجهة نظر رجال الأعمال أن المبدأ الأكثر موثوقية في تقييم الموجودات الثابتة هو القيمة السوقية العادلة .
- ١٥ -لا يوجد تشريع كقاعدة / معيار محاسبي أو دليل / معيار تدقيق محلية أو دولية تلزم الشركات المنظمة لقوائمها المالية أن تراعي توافر تلك الخصائص فيها .

من كل ذلك نستنتج وجود تباين في مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ونتيجةً للبحث العملي فقد ظهر توافر الخصائص النوعية ضمناً في القوائم المالية ، وينبغي أن يكون لمراقبي الحسابات الدور الفعال في التحقق من مدى توافر تلك الخصائص النوعية باعتبار أن توافرها ضرورة موجبة بحق جمهور مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون هذه القوائم المالية على اعتبارها همزة الوصل ما بين الشركة والمستثمرين وهي المصدر الرئيس للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والناجحة .

المبحث الثاني

التوصيات

Recommendations

إن عملية استكمال الدراسة والبحث تتطلب بعد عرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تلك المشار إليها في المبحث الأول من هذا الفصل ، التطرق إلى التوصيات المكملّة للدراسة ، ومن أهمها التوصيات الآتية :

- ١ - لغرض إيصال الرسالة إلى مستخدميها ، ينبغي على معدي القوائم المالية الاخذ بنظر الاعتبار أن تكون المعلومات الواردة فيها متلائمة مع مختلف قدرات وثقافات مستخدميها لتباين مستويات الثقافة والبيئة الاجتماعية والتي تحول دون تعظيم القدرة الإخبارية للمعلومات المحاسبية ، وأن تتصف بالوضوح ، الإيجاز ، الشمولية ، وأن تكون مفهومة من قبلهم وأن تتمتع بمستوى من المنطق .
- ٢ - ينبغي عند وضع الإطار الأخذ بنظر الاعتبار تلبية الاحتياجات المشتركة لجمهور المستفيدين مع التركيز على المدخل الأخلاقي كـ (الإنصاف Fairness ، العدالة Justice والمساواة Equity والحقيقة Truth) ، والتركيز على العوامل والآثار الاقتصادية للبلد لعملية الاختيار المحاسبي .
- ٣ - العمل على الموائمة ما بين المعايير المحاسبية والمعايير التدقيقية وإحداث هيكليّة تدمجها بالجودة والقبول والتكامل فيما بينها وبين التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية لما لهذه الهيئة من القدرة على تنظيم سوق الأموال والشركات المدرجة في السوق .
- ٤ - ضرورة التزام المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية بالقواعد والمعايير المحاسبية المحلية أو الدولية ، لأن تشجيع وجذب الاستثمار وتنمية سوق رأس المال يعتمد إلى القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق تتضمن معلومات محاسبية نقيده المستثمرين وتكون بمستوى جودة مقبولة إن لم تكن عالية وذات فاعلية ومنفعة لعمليات اتخاذ قرارات الاستثمار .
- ٥ - إن الفكر المحاسبي المهني يوضح أن الإدارة يقع على عاتقها مسؤولية (اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ، الحفاظ على رقابة داخلية جيدة ، إعداد القوائم المالية على نحوٍ عادل) وبذلك فإن صياغة قواعد محاسبية ملزمة ستؤدي إلى تخفيض عدم التماثل للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية ، كما أن تطور الإفصاح المحاسبي من الإفصاح الوقائي إلى الإفصاح التثقيفي (المعرفة) الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة الإخبارية للمعلومات المحاسبية ونجاح عملية التوصيل الإيجابي بما له الأثر على تشجيع الاستثمار .

- ٦ - على مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي الانتباه إلى تنظيم أشكال ونماذج نموذجية موحدة يتم اعتمادها عند إعداد القوائم المالية يمكن من خلالها عرض مضمون القوائم المالية بموضوعية^(٦٦) تتصف بالنوعية والجودة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار اعتماد الطرائق والأساليب الملائمة لإتاحة أعظم فائدة للمعلومات المحاسبية .
- ٧ - الاهتمام بالأبعاد السلوكية والجوانب الإنسانية يعتبر أحد المتطلبات الهامة والضرورية لعملية اتخاذ القرار ، من حيث إيجاد نقاط التوافق بين معدي القوائم المالية ورغبات مستخدميها للوصول إلى درجة مقبولة من حقيقة احتياجاتهم ، ذلك لأن الاهتمام بها ينمي روح التفاهم والتعاون كما يخلق إطاراً اجتماعياً يعمل على أن يكون القرار المتخذ أكثر رشداً .
- ٨ - ينبغي أن يركز اهتمام العديد من الجهات العلمية والمهنية المعنية في صياغة الإطار الفكري للمحاسبة المالية ، اعتماد المفاهيم الأساسية والتي تتكون من الخصائص النوعية (الملاءمة ، الموثوقية ، الثبات ، القابلية للمقارنة) للمعلومات المحاسبية .
- ٩ - لأهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، من الضروري قيام مراقبو الحسابات بالتحقق من مدى توافرها في المعلومات المحاسبية على وفق إجراءات تدقيقية أو معايير يتم وضعها من قبل المعنيين بالأمر ، لما لها من الأهمية في عرض معلومات مقيدة وأثرها في نتائج اتخاذ القرارات .
- ١٠ - ينبغي النظر إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شمولية ، أي لا يتم تفضيل خاصية على أخرى ، إذ يمكن أن يؤدي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي في المعلومات المحاسبية المعروضة ، وبذلك ينبغي أن ينظر إلى هذه الخصائص كوحدة واحدة وأن تطبق على المعلومات بخطوط متوازية ومتوائمة مكملتها إحداها الأخرى .
- ١١ - ينبغي أن يتصف الإبلاغ المالي الجيد بالملاءمة والموثوقية ليكون أساساً للأداء الفعال لأسواق رأس المال والتخصيص المثمر للموارد الاقتصادية ولتجعل من المستخدم والقارئ أكثر جدية واهتمام بما هو جديد وحديث في بيئة المعلومات .
- ١٢ - مسؤولية مراقبي الحسابات تبدأ عند استلام البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة لأغراض التدقيق وإبداء الرأي ، فعليه أولاً التحقق من توافر خاصية الملاءمة Relevance بعناصرها الثلاثة (التوقيت الملائم ، القيمة التنبؤية ، القيمة الارتجاعية) .

(٦٦) الموضوعية : يقصد بها إمكانية اللجوء إلى أي من الوسائل والأساليب التي تساعد في تحديد القيمة الاقتصادية الحالية للثروة وما يطرأ عليها من تغيرات بشرط أن تستند هذه الوسائل والأساليب إلى الأساس العلمي.

ثم تبدأ العملية الفعلية للتدقيق لإضفاء الخاصية الثانية الموثوقية Reliability بعد التحقق من توافر العناصر الثلاثة (القابلية للتحقق ، الصدق في التمثيل ، الحيادية) إلى المعلومات المحاسبية ، وعلى مراقب الحسابات أن يتأكد من خلال عمل الشركة وعمله على هذه المعلومات من توافر خاصية الثبات Consistency والقابلية للمقارنة Comparability قبل نشر هذه المعلومات .

١٣- التفكير جدياً بإصدار تعليمات من قبل الجهات المعنية تحدد الفترة القصوى والحد الأعلى للفترة التي ينبغي أن يتم تقديم البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العراقي وان تهئى وبشكل علني خلال فترة (90) يوماً مثلاً بدلاً من (150) يوماً بعد انتهاء السنة المالية وتقدم على أساس مقارنتها بالسنة المالية السابقة ، وان تكون مصادق عليها من قبل محاسب قانوني مختص ، لتحقيق خاصية التوقيت الملائم كي لا تقل فائدة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية إذا لم تتوافر للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العمومية ، وتتناول التشريعات وأنظمة السوق في العديد من الدول باختياراتها المواعيد النهائية الأكثر تحديداً وحسب متطلبات سوق المال وحركة التداول .

١٤- من المهم العمل على تعميم الأمور الجيدة التي تزيد من سلامة القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها ، مثل تشكيل لجنة تسمى لجنة المراجعة ، كما هو معمول به في المصارف وفق متطلبات وأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتعليمات البنك المركزي العراقي على بقية الشركات للقطاعات الأخرى ، وعليه أقتراح إضافة تشكيل مثل هذه اللجنة بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتطبيقها على باقي القطاعات لأهميتها في إضفاء صفة القابلية للتحقق ، فضلاً عن خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية .

١٥- لزيادة الإفصاح التثقيفي (المعرفة) ، ينبغي على مجلس الإدارة الإفصاح عن كافة التواريخ المتعلقة بالبيانات والقوائم المالية ، لإعطاء صورة واضحة عن مدى كفاءة الإدارة وأهتمامها بشأن إنجاز البيانات المالية والحسابات الختامية وتقديمها إلى المستفيدين .

١٦- من المرغوب فيه تحسين طرق ووسائل عرض البيانات والتقارير المالية ، ومن ذلك استخدام النماذج والرسوم البيانية ، وعرض الصور الفوتوغرافية ، وإعداد التقارير الوصفية .

١٧- لقياس كفاءة أداء الإدارة في استعمال الأموال المستثمرة فيها من قبل المساهمين والمستثمرين ينبغي على الإدارة قياس مدى كفاءتها في استغلال الأموال والموارد المتاحة ، ومعرفة من خلال مقارنة المخطط مع المنفذ وتحديد الانحرافات الموجودة وأسبابها للوقوف على مدى صحة الموازنات التخطيطية الموضوعة أو كفاءة الإدارة في التنفيذ .

١٨- ينبغي مراعاة الأمر الأكثر أهمية وما يهم جمهور المستخدمين في معرفة الشركة التي تحقق أفضل عائد عن السهم الواحد والتغيرات عليه من فترة إلى أخرى ، فمن المتعارف عليه في دنيا الأعمال البحث عن رقم أكثر إيجازاً وهو المؤشر الأكثر أهمية للأعمال وهو رقم ربحية السهم الواحد ، ولذلك ينبغي أن تركز تقارير إدارة الشركة السنوية على الإفصاح عن ربحية السهم الواحد (العائد على السهم) .

١٩- لزيادة الإفصاح وطمأنة مستخدمي القوائم المالية ، ينبغي على مجلس الإدارة تنظيم قوائم مالية منفصلة (فضلاً عن القوائم المالية الأساسية) للإفصاح عن بعض الأمور المهمة مثل مبالغ القيمة العادلة السوقية لأقيام الموجودات الثابتة .

٢٠- للمهتمين في استكمال هذه الدراسة لمن يرغب المحاولة في وضع أنموذج قاعدة محاسبية أو معيار تدقيق حول الإلزام على مراقبي الحسابات للتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

المصادر



-القرآن الكريم.

أولاً- القوانين والأنظمة والوثائق والتقارير الرسمية :

- ١ +الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2004 .
- ٢ +الاتحاد الدولي للمحاسبين ، المعايير الدولية للتدقيق ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2007 .
- ٣ +الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2008 .
- ٤ -التقارير المالية السنوية الصادرة للشركات المساهمة عينة البحث .
- ٥ -قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف.
- ٦ -قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته لسنة 2004 .
- ٧ -المعايير المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق 1999.
- ٨ -تقابة المحاسبين والمدققين ، نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنة 1999

ثانياً- المصادر العربية:

أ -الكتب:

- ١ -الآلوسي ، حازم هاشم ، " الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق " ، ج 1 ، الطبعة الأولى ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، الوكالة الليبية للتزقيم الدولي الموحد للكتاب ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي - ليبيا ، 2003 .
- ٢ -تركي، محمود إبراهيم عبد السلام ،" تحليل التقارير المالية "، مطابع جامعة الملك سعود،1995
- ٣ -الجزراوي، إبراهيم ، وعامر الجنابي ، " نظم المعلومات المحاسبية "، بغداد ، 2007
- ٤ -جمعة، أحمد حلمي، " تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية " ، الكتاب الرابع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- ٥ -جمعة، أحمد حلمي، " المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وصنع القرار "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
- ٦ -جمعة، أحمد حلمي، " الريادية في المحاسبة والتدقيق " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
- ٧ -حداد ، فايز سليم ، " الإدارة المالية " ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 2009 .
- ٨ -الحسون، عادل محمد وخالد ياسين القيسي، " النظم المحاسبية "، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1991 .

- ٩ - حسين ، احمد حسين علي ، " القوائم المالية المحاسبية " ، المكتب التجاري الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .
- ١٠ - حمّاد ، طارق عبد العال ، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الانتماء - نظرة حالية ومستقبلية " ، الدار الجامعية ، 2007 .
- ١١ - خالد ، عبد الله أمين ، " علم تدقيق الحسابات " ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2004 .
- ١٢ - الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ، ومحمد السيد سرايا ، " المحاسبة والمراجعة " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 .
- ١٣ - السنهوري ، عبد الرزاق احمد ، " الوسيط في شرح القانون المدني الجديد " ، ط 3 منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان : 2000 .
- ١٤ - الشيرازي، عباس مهدي ، " نظرية المحاسبة " ، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1990 .
- ١٥ - العبد الله ، رياض ، " نظرية محاسبية " ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2000 .
- ١٦ - العبد الله، رياض ، " نظرية المحاسبة " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 .
- ١٧ - عطا الله ، محمد شوقي ، " دراسات وبحوث في المراجعة " ، الجزء الأول ، مكتبة الشباب ، 1992 .
- ١٨ - العظمة ، محمد احمد ، ويوسف عوض العادلي ، " مقدمة في المحاسبة المالية " منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1986 .
- ١٩ - الطحان ، صبيح ، " اصول التدقيق الحديث " ج 1 ، الطبعة الأولى ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1976 .
- ٢٠ - لطفي، أمين السيد أحمد، " نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي " ، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- ٢١ - لطفي ، أمين السيد أحمد ، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 .
- ٢٢ - لطفي، أمين السيد أحمد، " المراجعة وخدمات التأكد " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008
- ٢٣ - لطفي، أمين السيد أحمد، " علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة " ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 2008 .
- ٢٤ - مسعد ، محمد فضل ، وخالد راغب الخطيب ، " دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات " ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .

- ٢٥ - مطر، محمد عطية ووليد ناجي الحياي، وحكمت أحمد الراوي ، نظرية " المحاسبة واقتصاد المعلومات - الإطار الفكري وتطبيقاته العملية "، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- ٢٦ - مطر، محمد عطية ، " التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح "، دار وائل للنشر، عمان ، 2004.
- ٢٧ - الوقاد ، سامي محمد ، جامعة فيلادلفي ١ ، " نظرية المحاسبة "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 .

ب- الدوريات والنشرات والرسائل :

- ١ - أحمد كاجيجي، أ. إبراهيم ولد محمد فال، مراجعة علمية أ.د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006 .
- ٢ - أرز ، ألفن وجيمس لوبك ، " المراجعة مدخل متكامل "، ترجمة : د. محمد محمد عبد القادر الديسبي، ومراجعة أحمد حامد حجاج ، الطبعة الثالثة ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2008 .
- ٣ - بلخاوي ، أحمد " نظرية محاسبية " ج 1 ، تعريب أ.د. رياض العبد الله، مراجعة أ.د. طلال الجاوي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009 .
- ٤ - بلخاوي ، أحمد " نظرية محاسبية " ج 2 ، تعريب أ.د. رياض العبد الله، مراجعة أ.د. طلال الجاوي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009 .
- ٥ - توماس ، وليم وأمرسون هنكي ، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " تعريب ومراجعة : أحمد حامد حجاج & د. كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1989 .
- ٦ - الحياي ، وليد ناجي ، " نظرية المحاسبة " ، من منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2007 .
- ٧ - السعدون، ناجي وجاسم الذهبي ، " دور البيانات المحاسبية في صنع واتخاذ القرارات الإدارية " ، مجلة المحاسب، العدد (2)، بغداد، 1985 .
- ٨ - شرويدر، ريتشارد ومارتل كلارك، وباك كاثي، " نظرية المحاسبة " تعريب د. خالد علي .
- ٩ - عبد الحليم ، صفوان ، " الإطار المفاهيم المحاسبي الدولي وانعكاساته على المعايير المحاسبية الدولية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2007 .
- ١٠ - العظمة، محمد احمد ويوسف عوض العادلي ، " مقدمة في المحاسبة المالية "، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، المجلد الأول ، 1986.
- ١١ - عيسى ، سيروان كريم ، " ملامح الإطار المفاهيمي للمحاسبة في البيئة العراقية " أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2004 .
- ١٢ - الفضل ، مؤيد ، " العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها " ، سلطنة عمان ، مجلة الإداري ، العدد (84) ، آذار، 2001.

- ١٣ - كيسو ، دونالد ، وجيري ويجانت ، " المحاسبة المتوسطة " ، الجزء الأول ، تعريب وتقديم : د. أحمد حامد حجاج & د. سلطان محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1999 .
- ١٤ - كيم ، فيرون ، " نظرية محاسبية " ، ترجمة : د. رياض العبد الله ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2000 .
- ١٥ - مجلة " المحاسبة " ، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية ، 2009 .
- ١٦ - مجلة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، " قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين " ، مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ، نيويورك ، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية 2010/7/2652 ، بغداد ، 2010 .
- ١٧ - موسكوف ، ستيفن ومارك ج سيكن ، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات " ، ترجمة د. كمال الدين سعيد & أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 .
- ١٨ - الهيتي ، حكمت حمد حسن ، " تقويم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستخدام نموذج قرار المستخدم الخارجي " ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1990 .

ثالثاً - المصادر الأجنبية:

First - Books:

- 1- Romney, Marshall B. & steinbart, pauljohn, " ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM ", 8th, prentice Hall International, Inc., USA, 2000.
- 2- Moscovice Stephen A. & simkin mark G., ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM, New York, 1997.
- 3- Hendriksen, Eldons, "ACCOUNTING THEORY ", 5th, Edition Richard Dr, Irwin, Inc., 1982 .
- 4- Colin Drury, " COST AND MANAGEMENT ACCOUNTING " 6th Edition, Thomson Learning, London: 2006 .
- 5- Hitt, A. & Others , " STRATEGIC MANAGEMENT " : Competitiveness llobalization , south-Western College publishing , 5th Edition . , 2003.
- 6- Arens, Alvin A. & Loebbecke, James K., "AUDITING AND INTEGRATED APPROACH", 5th Edition, Englewood Cliffs, New Jersey 1991.
- 7- Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Warfield, Terry D., "INTERMEDIATE ACCOUNTING " , 11th Edition, John Wiley & Sons, Inc. 2004 .
- 8- Garrison, Ray H., Noreen, Eric W., "MANAGERIAL ACCOUNTING", 8th Edition, Irwin McGraw-Hill Companies, Inc. Boston, USA, 1997.
- 9- Spiceland , J. David , Sepe , James F. , Tomassini Lawrence A. , " INTERMEDIATR ACCOUNTING " , Updated 3rd Edition , 2004, Congress Control .
- 10- Anderson , R . j , " THE EXTERNAL AUDIT 1 " : Concepts and Techniques , Canada : Pitman Publishing , 1977.
- 11- Strawser, Jerry R, Robert H., " AUDITING THEORY & PRACTICE " 8th Edition , U.S.A , DAME Publication, Inc., 1997.

Second - Articles:

- 1- Organization for Economic corporation & Development (OECD) Ad Hoc Task force on corporate Governance, OECD " **PRINCIPLES CORPORATE GOVERNANCE** ", 2004.
- 2- Breman, N., Reporting Intellectual capital in Annual Reports: Evidence from Ireland, " **ACCOUNTING AUDITING & ACCOUNTABILITY** " Journal, vol. 14, NO. 4, 2001.
- 3- Soli man, Raafat, transparency, " **ACCOUNTABILITY & JUSTICE**", the New Basis Economic Development, center for International private Enterprise, 2003.

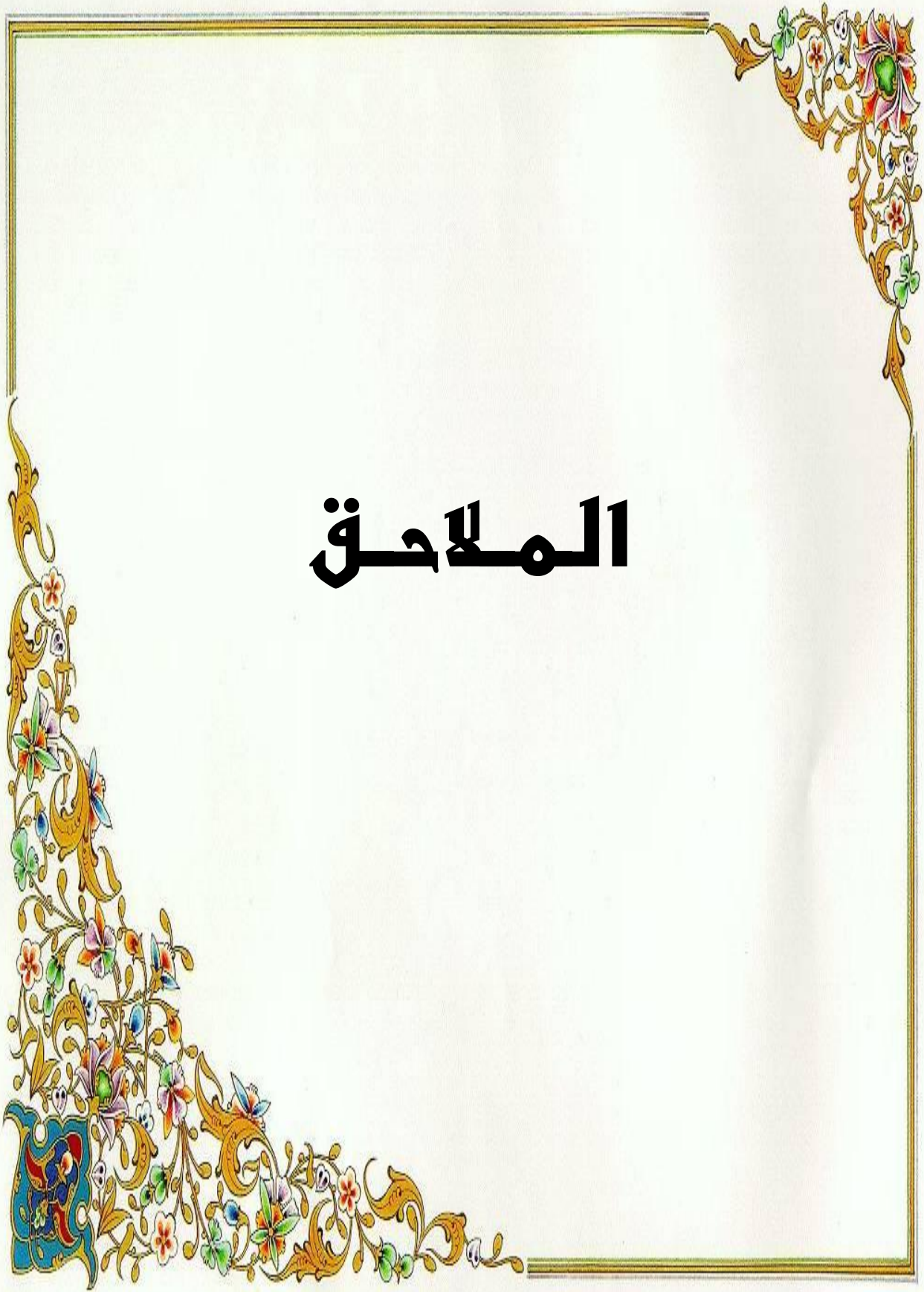
رابعاً - الانترنت:

- ١ - <http://www.shatharat.net/cgi-sys> الكاتب: أبو راكان .
- ٢ - موقع هيئة العراق للأوراق المالية ، بغداد ، العراق .
www.isc.gov.iq/news
- ٣ - منتديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات ، " علم المعلومات " .
- 4- www.ao-academy.org. the Arab Open Academy of Denmark – Bronshj

خامساً - الأطاريح الجامعية :

- ١ - إبراهيم، لبنى زيد، " أساليب التمويل الحديثة المحاسبة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية "، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2007 .
- ٢ - التميمي ، ناظم شعلان جبار ، " دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات " بحث محاسب قانوني، جامعة بغداد ، 2009 .
- ٣ - خضير ، بشرى فاضل ، " الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية "، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2009 .
- ٤ - الشمري ، حي كدر يوسف خلخال ، " المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وأهميته في ترشيد قرارات المستخدمين " ، بحث محاسبة قانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، 2008 .
- ٥ - العبيدي ، جوان جاسم خضير ، " إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها " ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، 2009 .
- ٦ - عطية ، محمد بدر ، " توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثره في تحديد الوعاء الضريبي " ، بحث دبلوم عالي ، جامعة بغداد ، 2008 .
- ٧ - كراجة ، عبد الحليم محمود ، " مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها "، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2004 .
- ٨ - واثق ، الهام محمد ، " مدى التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني وأثره على جودة أداء المهنة "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، 2009 .

الملاحق



الملحق رقم (□)

القطاع	أسم الشركة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
المصارف	١ - مصرف بغداد ٢ - مصرف المنصور
الاستثمار	٣ - الزوراء للاستثمار المالية
الخدمات	٤ - النخبة للمقاولات
الفنادق	٥ - فندق آشور
الصناعة	٦ - الصنائع الكيماوية العصرية
الزراعة	٧ - الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي

الملحق رقم (□)

تأسست هيئة الأوراق المالية العراقية بموجب القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف لـهيئة حكومية مستقلة

أهم أهدافها المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق ، من خلال تقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال بما تمارسه من منح التراخيص ومراقبة المشاركين في أسواق رأس المال بهدف أن تتسم بالشفافية والإفصاح والكفاءة والعدالة بين المتعاملين ، وذلك لحماية المتعاملين في أسواق المال أو السلع من الاحتيال والغش والخداع واستعمال أساليب الاستغلال عند طرح أو تداول الأوراق المالية إضافة إلى السعي لخفض المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية في الأسواق .

وتحقيقاً لذلك تعمل الهيئة على رفع الوعي الاستثماري بمستوى عام من توعية وتثوير المستثمرين في الأوراق المالية بكيفية الحفاظ على حقوقهم بهذا المجال وتنميتها ضمن أسواق المال في العراق .

إن تنشيط التداول في الأسهم يعتبر حجر الزاوية الأساسي في تطوير وتنمية عراق المستقبل وترجمة ذلك نضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ وهو واحد من التقارير الدورية التي تصدرها الهيئة ومن الله التوفيق .

عبد الرزاق داود السعدي

رئيس هيئة الأوراق المالية

الملحق رقم (□)

تعليمات رقم (6) المحدثه لسنة 2009

متطلبات إدراج الشركات في سوق العراق للأوراق المالية

1. يقدم طلب إلى سوق العراق للأوراق المالية بإدراج أسهم الشركة من قبل رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض يطلب فيه الإدراج والقبول بشرط الإدراج وأي شروط أخرى تضعها الهيئة أو السوق .
2. شهادة وعقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة محدثة ومصدقه من قبل مسجل الشركات .
3. أحدث نسخه من آخر نشرة اكتتاب (رأس المال وآخر اكتتاب) .
4. أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط ومساهماتهم في رأس مال الشركة .
5. أسماء الإداريين الأساسيين في الشركة (المدير المفوض / مدير الحسابات / وأعلى خمس موظفين في الهيكل التنظيمي للشركة) .
6. كشف بأسماء المساهمين الذين تزيد مساهماتهم عن (1%) من رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي يمتلكونها
7. كتاب يعد من قبل الشركة بالتقييدات القانونية القائمة على تداول الأسهم ، موقع من قبل المدير المفوض ومسؤول المساهمين .
8. ألا يقل عدد المساهمين في الشركات المدرجة عن (100) مساهم ويكون هذا شرطاً من الشروط الواجب توافرها في استمرار إدراج الشركات .
9. أن يكون قد مضى على مزولة الشركة لنشاطها مدة سنتين في الأقل .
10. أن تكون قد مارست نشاطاً فعلياً وحقت أرباحاً .
11. تقدم الشركة بياناتها المالية الفصلية والحسابات الختامية لسنة مالية كاملة ولمدة ثلاث سنوات أو منذ التأسيس إذا كان ذلك أقل من ثلاث سنوات على أن لا تقل عن سنة مالية كاملة وعلى أن تكون البيانات السنوية مدققة ومصدقه من قبل مراقب الحسابات ومصادق عليها من قبل الهيئة العامة .
12. الإفصاح عن البيانات الأخرى ذات الأهمية التي تؤثر على المركز المالي للشركة مثل الدعاوى القضائية .
13. تقديم التعهد المرفق موقع من قبل رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض ومدير الحسابات باطلاعهم على قانون (74) وتعديلاته والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه من قبل هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية والالتزام بها .
14. استمارة العناوين البريدية والإلكترونية وأرقام الهواتف الخاصة بالشركة .
15. تقديم تعهد بان رأس مال الشركة مطابق للأسهم الصادرة مصدق من قبل مسؤول قسم المساهمين ومدير الحسابات والمدير المفوض .
16. استيفاء متطلبات وشروط أحكام القوانين ذات العلاقة من قبل الشركة منها (قانون الشركات / قانون المصارف للشركات المصرفية) .
17. تقديم محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة للسنوات الثلاث السابقة أو منذ التأسيس إذا كانت أقل من هذه الفترة
18. التقييم التحريري لمجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية عن الأداء المالي للشركة ومدى استحقاق إدراجها في السوق (يعد من قبل السادة الخبراء في مجلس المحافظين في السوق) .

الملحق رقم (□)

تعليمات دائرة الإفصاح المالي

- 1- على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم بيانات مالية فصلية لكل ثلاث أشهر تتضمن الميزانية وكشف التدفق النقدي وكشف حساب الأرباح والخسائر مقارنة بالفصل السابق لنفس السنة مع الفصل الموازي له للسنة السابقة ، على أن تتوفر بشكل علني وبمدة لا تزيد عن (60) يوماً بعد غلق كل فصل وبثلاث فصول في السنة المالية وتكون موقعة أصولياً من قبل المدير المفوض ومدير الحسابات ، وتعد التقارير الفصلية طبقاً لمتطلبات الشكل والمحتوى المعايير المحاسبية المعمول بها وان ترفق بتأكيدات وإيضاحات إدارية قد تأمر بها هيئة الأوراق المالية .
- 2- على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم بيانات مالية سنوية (الحسابات الختامية) إلى الهيئة وان تهتئ وبشكل علني خلال (150) يوماً بعد انتهاء السنة المالية وتقدم على أساس مقارنتها بالسنة المالية السابقة وان تكون مصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية بالنسبة إلى القطاع المختلط والمحاسب القانوني المختص ورقابة المحاسبين بالنسبة إلى القطاع الخاص .
- 3- تدقق البيانات المالية السنوية وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وبواسطة مراقب حسابات مستقل ومخول قانوناً في العراق ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وللمدى الذي تسمح به المعايير المعمول بها في العراق .
- 4- تكون البيانات المالية السنوية مصحوبة بنسخة موقعة من تقرير الرقابة الخاص بمراقب الحسابات المستقل يوضح أن البيانات المالية قد تم تدقيقها وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وللمدى الذي تسمح به المعايير المعمول بها في العراق وأنها تمثل رؤيا حقيقية وعادلة للنتائج المالية للشركة.
- 5- تكون البيانات المالية مصحوبة كذلك بالضمانات الإدارية والإيضاحات التي قد تأمر بطلبها الهيئة.
- 6- وقد تأمر الهيئة بمنح وقت إضافي للتدقيق وتقديم التقرير إذا بينت الظروف في العراق ضرورة القيام بهذا العمل.
- 7- على الشركة عقد الاجتماع السنوي العام خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من تاريخ تقديم البيانات المالية المدققة بشكل علني أو بتاريخ مبكر يفرضه القانون وتوجيه دعوة إلى الهيئة لحضور الاجتماع وإبداء الرأي حول القرارات التي اتخذتها الشركة ورفع تقرير .
- 8- ملئ الاستمارة الخاصة بالبيانات الفصلية وأخرى للحسابات الختامية من قبل الشركات المدرجة في السوق والهيئة .
- 9- كشف بأسماء المساهمين الذين تزيد ملكيتهم عن 10% من رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي يمتلكونها .
- 10- الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط وملكياتهم في الشركة وكذلك في الإداريين الأساسيين (المدير المفوض، مدير الحسابات، وأعلى خمس موظفين في الهيكل التنظيمي للشركة).
- 11- الإفصاح عن البيانات أو الأحداث الأخرى ذات الأهمية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على نشاط الشركة أو ممتلكاتها مثل الدعاوي القضائية والسرقات وغيرها .

الملحق رقم (□)

تعليمات رقم (14) لسنة 2011

مستلزمات الإفصاح :

استنادا إلى قانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 وتعديلاته ولغرض إيفاء الشركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح بمواعيدها المنصوص عليها في القانون فقد أقر مجلس الهيئة إجراء تعديلات على التعليمات المرسله إليكم بتعميمنا ذي الرقم 304/13 في 2010/3/9 لتكون كما يلي :

١.

- أ - على الشركة تقديم البيانات المالية السنوية المدققة من قبل مراقب الحسابات في فترة لا تتجاوز (150) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية .
- ب -تفرض غرامة مالية قدرها (250.000) دينار (مائتان وخمسون ألف دينار) عن كل شهر تأخير أو جزء منه ولمدة (60) يوماً فقط .
- ج -يتوقف تداول الشركة في سوق العراق للأوراق المالية في حالة تجاوز المدة المبينة في الفقرتين (أ) أعلاه.
- د -لا تعاد الشركة المتوقف تداولها إلى السوق إلا بعد الإيفاء بمتطلبات الإفصاح وتسديد الغرامات الشهرية مضافا إليها مليوني دينار لقاء إعادة تداولها .

2.

- أ - على الشركة تقديم البيانات المالية الفصلية خلال مدة لا تتجاوز (60) يوماً من انتهاء الفصل.
- ب -تفرض غرامة مالية قدرها (50.000) دينار (خمسون ألف دينار) في حال تأخر الشركة عن تقديم بياناتها الفصلية خلال المدة المشار إليها في (أ) أعلاه ولشهر واحد فقط أو جزء من الشهر وبعدها يتم إيقاف تداول أسهم الشركة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ج -لا تعاد الشركة المتوقف تداول أسهمها إلى السوق بسبب المادة (2) إلا بعد الإيفاء بمتطلبات الإفصاح وتسديد مبلغ الغرامة .

3. لا يسري هذا القرار على الشركات المتوقفة عن التداول بسبب عدم تقديمها مستلزمات الإفصاح ولحين الإيفاء بمستلزمات العودة إلى التداول .

4. تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من تاريخ 2011/1/1.

الملحق رقم (□)

القوائم المالية للشركات العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

□ - القوائم المالية لمصرف بغداد :

مصرف بغداد (ش . م . خ) - بغداد				
قائمة المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2010 ألف دينار	2009 ألف دينار
		<u>الموجودات</u>		
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
1	18	النقد	571 822 356	477 684 631
2	15	الاستثمارات	129 539 147	163 198 369
		<u>الائتمان النقدي</u>		
	14	الأوراق التجارية المخصومة	18 275	1 882 882
3	144	القروض والتسليفات	180 781 791	77 621 978
4	144	المدينون وأرصدة مدينة	180 800 066	79 504 860
	16	حسابات مدينة متبادلة		
5		الأرصدة المدينة	4 097 713	29 804 025
			44 548 468	37 493 667
			48 646 181	67 297 692
			930 807 750	787 685 552
		<u>الموجودات الثابتة</u>		
6	11, 12	القائمة (بالقيمة الدفترية)	30 254 860	14 508 561
		<u>مجموع الموجودات</u>	961 062 610	802 194 113
		<u>الحسابات المتقابلة المدينة</u>		
12	19	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية	705 649 971	263 539 227
		<u>مصادر التمويل</u>		
		<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u>		
7	25	حسابات جارية وودائع	804 688 378	661 618 527
11	23	التخصيصات	18 551 012	18 031 060
8	26	الدائنون	19 035 305	13 374 954
			842 274 695	693 024 541
		<u>مصادر التمويل طويلة الأجل</u>		
9	211	رأس المال المدفوع	100 000 000	85 000 000
10	22	الاحتياطيات	18 787 915	24 169 572
		حقوق المساهمين	118 787 915	109 169 572
		<u>مجموع مصادر التمويل</u>	961 062 610	802 194 113
		<u>الحسابات المتقابلة الدائنة</u>		
12	29	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية	705 649 971	263 539 227

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على البيانات المالية، 2010: 57)

الملاحق Supplements

مصرف بغداد (ش . م . خ) - بغداد				
قائمة حساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	2010 ألف دينار	2009 ألف دينار
		<u>إيرادات النشاط الجاري</u>		
13	43	إيراد النشاط الخدمي	78 202	126 284
14	44	إيراد العمليات المصرفية	33 106 853	19 961 781
15	46	إيراد الاستثمارات	7 453 701	20 403 022
			40 638 756	40 491 087
		<u>مصرفات النشاط الجاري</u>		
16	34	المصرفات العمليات المصرفية	6 403 479	7 823 742
6	37	الاندثارات والاطفاءات	1 744 818	718 140
17	33-31	المصرفات الإدارية	14 473 475	12 762 178
			22 621 772	21 304 060
		<u>فائض العمليات الجارية</u>		
18	49	الإيرادات الأخرى	18 016 984	19 187 027
		<u>المصرفات التحويلية والأخرى</u>		
19	38	المصرفات التحويلية	1 133 915	206 130
20	39	المصرفات الأخرى	1 740 294	977 810
			2 874 209	1 183 940
		<u>الفائض القابل للتوزيع</u>		
		<u>يوزع كما يلي :</u>		
		تخصيصات ضريبية	2 541 789	
		الاحتياطي القانوني لرأس المال	683 471	
		أرباح محتجزة	12 985 949	
		<u>المجموع</u>	<u>16 211 209</u>	<u>18 617 517</u>

ثالثاً - قائمة التدفقات النقدية :

مصرف بغداد (ش . م . خ) - بغداد				
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
التفاصيل	2010 ألف دينار	ألف دينار		
<u>فائض النشاط (محول من حساب الأرباح والخسائر)</u>		16 211 209		
<u>التدفق النقدي من العمليات التشغيلية</u>				
الاندثارات والاطفاءات	1 744 818			
النقص في المدينون	18 651 511			
الزيادة في حسابات جارية وودائع	143 069 851			
الزيادة في الدائون	5 660 351			
صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		185 337 740		
<u>التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية</u>				
النقص في الاستثمارات	33 659 222			
(الزيادة) في الائتمان النقدي	(101 295 206)			
صافي (الزيادة) في الموجودات الثابتة	(18 217 073)			
النقص في مشروعات تحت التنفيذ	725 956			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(85 127 101)		
<u>التدفق النقدي من العمليات التمويلية</u>				
الزيادة في رأس المال	15 000 000			
صافي (النقص) في الاحتياطات	(19 051 077)			
صافي الزيادة في التخصيصات	793 660			
(تسديد) ضريبة الدخل	(2 815 497)			
صافي التدفقات النقدية من العمليات التمويلية		(6 072 914)		
صافي التدفقات النقدية		94 137 725		
يضاف: رصيد النقود كما في 2010/1/1		477 684 631		
رصيد النقود كما في 2010/12/31		<u>571 822 356</u>		

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على البيانات المالية، 2010: 59)

الملاحق Supplements

□ - القوائم المالية لمصرف المنصور :

مصرف المنصور للاستثمار (ش. م. خ. - بغداد)				
قائمة المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
		<u>الموجودات</u>		
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
1	18	النقود (*)	44 585 705 522	49 811 792 199
2	15	الاستثمارات	85 296 267 255	76 632 329 981
			129881 972 777	126444 122 180
		<u>الائتمان النقدي</u>		
3	14	الائتمان النقدي عدا حساب 144	34713 694 925	12349 237 799
3	144	الأوراق التجارية المخصومة	189 236	210 841 096
4	16	المدينون	4106 410 062	234 731 559
			28820 294 223	12884 810 454
		<u>الموجودات الثابتة</u>		
5	11	القائمة - بالقيمة الدفترية	383 973 236	480 871 798
5	12	مشروعات تحت التنفيذ	3324 336 310	455 526 024
			3708 309 546	936 397 822
		مجموع الموجودات	<u>172410 576 546</u>	<u>140265 330 456</u>
		<u>الحسابات المتقابلة</u>		
11	19	التزامات العملاء لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	<u>70365 901 812</u>	<u>78825 835 579</u>
		<u>مصادر التمويل</u>		
		<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u>		
6	25	حسابات جارية وودائع	83253 313 091	53387 474 628
9	23	التخصيصات	1807 318 036	1976 516 694
7	26	الدائنون	2638 795 579	3895 290 715
			87699 426 706	59259 282 037
		<u>مصادر التمويل طويلة الأجل</u>		
8	211	رأس المال المدفوع	75000 000 000	75000 000 000
10	22	الاحتياطيات	9711 149 840	6006 048 419
			84711 149 840	81006 048 419
		مجموع مصادر التمويل	<u>172410 576 546</u>	<u>140265 330 456</u>
		<u>الحسابات المتقابلة</u>		
11	29	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	<u>70365 590 812</u>	<u>78825 835 579</u>

عن مصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 31)

الملاحق Supplements

(٦٧) ملاحظة 1 / ضمن حساب النقود هناك مبلغ يعادل (16 744 802 490) دينار بعملة الدولار الأمريكي مستخدم كاستثمار لتغطية نشاط عمليات التحويل الخارجي لشركات التحويل المالي .

ملاحظة 2 / تم تنزيل المخصص بشكل مباشر من حسابي الاستثمارات والائتمان وإضافة مخصص الضرائب لحساب الدائنون وبذلك تم تعديل أرقام المقارنة للسنة السابقة .

مصرف المنصور للاستثمار (ش. م. خ.) - بغداد				
قائمة حساب الأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	دينار	2009 دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
12	44	إيراد العمليات المصرفية	7735 487 410	2830 910 118
13	46	إيراد الاستثمارات	2856 201 280	8622 104 907
			10591 688 690	11453 015 025
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري		
14	34	مصروفات العمليات المصرفية	3320 691 827	3512 660 972
5	37	الاندثارات والاطفاءات	295 165 063	207 425 956
15	33 و 31	المصروفات الإدارية	2313 548 977	1960 659 737
			5929 405 867	5680 746 665
		فائض العمليات الجارية	4662 282 823	5772 268 360
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى		
16	43 و 49	الإيرادات الأخرى	5 403 877	46 134 906
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى		
	38	المصروفات التحويلية	61 189 149	142 379 755
17	39	المصروفات الأخرى	39 304 898	232 084 462
18			100 494 047	374 464 217
		فائض النشاط	4567 192 653	5443 939 049
		يوزع كما يلي :	دينار	2009 دينار
		التخصيصات الضريبية	896 547 136	1088 056 072
		الاحتياطي القانوني لرأس المال	183 532 275	217 794 149
		احتياطي التوسعات	0	0
		الفائض المتراكم	3487 113 242	4138 088 826
			4567 192 653	5443 939 047

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 33)

(٦٧) تنويه : إن الملاحظات المذكورة أعلاه جاءت ضمن هامش قائمة المركز المالي ، وما قام به الباحث إدراج ما جاء فعلاً من معلومات إضافية توضيحية أعلنتها الشركة لقارئ القوائم المالية .

الملاحق Supplements

مصرف المنصور للاستثمار (ش. م. خ. - بغداد)			
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010			
رقم الدليل	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
18	رصيد النقود 2010/1/1	49811 792 199	11682 010 114
	تضاف : مصادر التمويل		
	الزيادة في الاحتياطيات		
2141	الاحتياطي القانوني لرأس المال	183 532 275	217 794 149
2145	احتياطي الأسهم المستلمة مجاناً	53 008 830	63 487 914
217	الفائض المتراكم	3468 560 315	
	المجموع	3705 101 420	281 282 063
	النقص في الاحتياطيات		
213	الاحتياطي العام	0	(2001 727 543)
2144	احتياطي التوسعات	0	(417 919 983)
217	الفائض المتراكم	0	(13110 089 330)
	المجموع	0	(15529 736 856)
211	الزيادة في رأس المال	0	20000 000 000
	الفقرات غير النقدية		
37	صافي الاندثرات والاطفاءات	295 165 063	2074 165 063
22	الزيادة (النقص) في التخصيصات	2268 772 223	2501 903 959
	المجموع	2563 937 286	2709 329 915
	المصادر الأخرى		
11	النقص في الموجودات الثابتة	0	172 006 237
15	النقص في الاستثمارات	0	34535 134 082
16	النقص في المدينون	0	252 369 038
25	الزيادة في الحسابات الجارية والودائع	29865 838 464	7838 932 587
26	الزيادة في الدائنون	0	177 704 055
	المجموع	29865 838 464	42976 145 999
	مجموع مصادر التمويل	36134 877 170	50437 021 121
	الأموال المتاحة للاستخدام	85946 669 369	62119 031 235
	ناقصاً : الاستخدامات		
11	الزيادة في الموجودات الثابتة	198 266 502	171 905 084
12	الزيادة في المشروعات تحت التنفيذ	2868 810 286	455 526 024
14	الزيادة في الائتمان النقدي	23460 229 012	9939 173 610
15	الزيادة في الاستثمارات المالية	8898 937 274	0
16	الزيادة في المدينون	3781 678 503	0
26	النقص في الدائنون	1064 986 198	0
22	تسديد ضريبة الدخل	1088 056 072	1740 634 318
	مجموع الاستخدامات	41360 963 847	12307 239 036
	النقود في 2010/12/31	44585 705 522	49811 792 199

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 34)

الملاحق Supplements

□ - القوائم المالية لشركة الزوراء للاستثمار :

شركة الزوراء للاستثمارات المالية (م . خ .) / بغداد قائمة المركز المالي كما هي عليه 31 / 12 / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	الموجودات	السنة الحالية 2010 دينار	السنة السابقة 2009 دينار
الموجودات الثابتة				
1	11	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	2 335 895	2 660 994
		مجموع الموجودات الثابتة	2 335 895	2 660 994
الموجودات المتداولة				
2	15	الاستثمارات	1123 649 258	1026 682 092
3	14	المدينون	40 000 000	000
4	16	النقود	119 584 632	205 825 584
		مجموع الموجودات المتداولة	1283 233 890	1232 507 676
		مجموع الموجودات	1285 569 785	1235 168 670
مصادر التمويل				
مصادر التمويل طويلة الأجل				
5	211	رأس المال الاسمي والمدفوع	1000 000 000	1000 000 000
6	216	الاحتياطات	178 489 494	129 191 017
		مجموع حقوق المالكين	1178 489 494	1129 191 017
مصادر التمويل قصيرة الأجل				
7	23	التخصيصات	74 922 019	67 796 405
8	26	الدائنون	32 158 272	38 181 248
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	107 080 291	105 977 653
		مجموع مصادر التمويل	1285 569 785	1235 168 670

عن شركة الزوراء للاستثمار المالي (مساهمة خاصة) - بغداد

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 7)

الملاحق Supplements

شركة الزوراء للاستثمارات المالية (م . خ .) / بغداد				
قائمة العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في 2010 / 12 / 31				
رقم الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	2010 / دينار	2009 / دينار
الإيرادات الجارية				
13	4622	إيرادات فوائد دائنة	2 805 970	11 267 370
13	4623	إيرادات السندات المالية (أرباح بيع أسهم)	105 006 545	61 977 973
13	4624	إيرادات المساهمات الداخلية (أرباح الشركات)	8 919 993	1 609 251
		المجموع	116 732 508	74 854 594
المصروفات الجارية				
9	31	الرواتب والأجور	20 886 000	21 373 230
10	32	المستلزمات السلعية	3 154 000	892 530
11	33	المستلزمات الخدمية	29 536 480	27 454 021
1	37	الاندثارات	472 039	1 393 125
15	384	الضرائب والرسوم	000	385 250
		إجمالي المصروفات	54 048 519	51 498 156
		فائض العمليات الجارية	62 683 989	23 356 438
تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى				
12	383	المصروفات التحويلية	4 393 250	117 000
	39	مصروفات سنوات سابقة	1 866 648	000
		مجوع المصروفات التحويلية والأخرى	6 259 898	117 000
	224 و 225	الفائض القابل للتوزيع	56 424 091	23 239 438
الفائض موزع كما يلي :				
		حصة ضريبة الدخل	7 125 614	3 245 000
		احتياطي بموجب قانون الشركات	2 464 924	999 722
		الفائض المتراكم	46 833 553	18 994 716
		المجموع	56 424 091	23 239 438

شركة الزوراء للاستثمارات المالية (م . خ .) / بغداد	
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية كما في 2010 / 12 / 31	
رصيد النقد في 2010/1/1	205 825 584
التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية	
ينزل : النقص في الدائون	(6 022 976)
ينزل : الزيادة في المدينون	(40 000 000)
مخصص الاندثار	472 039
صافي النقدية عن الأنشطة التشغيلية	(45 550 937)
التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية	
ينزل : الزيادة في الموجودات	(146 940)
ينزل الزيادة في الاستثمارات المالية	(96 967 166)
صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(97 114 106)
التدفقات النقدية عن الأنشطة التمويلية	
يضاف : الزيادة في الاحتياطيات	49 298 477
يضاف : الزيادة في التخصيصات	7 125 614
صافي النقدية من الأنشطة التمويلية	564 240 091
رصيد النقود كما في 2010/12/31	119 584 632

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف ، البيانات المالية، 2010: 9)

الملاحق Supplements

□ - القوائم المالية لشركة النخبة للمقاولات :

شركة النخبة للمقاولات العامة / م . خ . / بغداد				
قائمة المركز المالي كما في 31 / 12 / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
الموجودات				
الموجودات الثابتة				
1	11	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	15 664 668	17 752 508
			15 664 668	17 752 508
الموجودات المتداولة				
2	15	استثمارات مالية	316 384 130	450 454 647
3	16	المدينون	624 093 830	52 740 223
4	18	النقود	1376 405 149	1406 610 973
			2316 883 109	1909 508 843
		مجموع الموجودات	2332 547 777	1927 558 351
مصادر التمويل				
مصادر التمويل طويلة الأجل				
5	21	رأس المال المدفوع (الاسمي)	1600 000 000	1600 000 000
	22	الاحتياطات	574 047 332	258 102 734
			2174 047 332	1858 102 734
مصادر التمويل قصيرة الأجل				
6	23	تخصيصات قصيرة الأجل	113 479 160	34 011 000
7	26	الدائنون	45 021 285	35 444 617
			158 500 445	69 455 617
		مجموع مصادر التمويل	2332 547 777	1927 558 351

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية للشركة / 2010: 4)

شركة النخبة للمقاولات العامة / م . خ . / بغداد				
قائمة الإيرادات والمصروفات والتوزيع للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
الإيرادات الجارية				
12	45 - 41	إيراد النشاط الجاري	592 500 000	242 014 543
	461	فوائد دائنة	76 259 693	111 717 253
			668 759 693	353 731 796

الملاحق Supplements

38 662 500	51 050 000	تنزل: المصروفات الجارية	31	8
995 000	868 250	الرواتب والأجور	32	9
23 382 075	27 176 921	المستلزمات السلعية	33	10
1 242 044	2 455 250	المستلزمات الخدمية	37	1
		الاندثارات		
64 281 619	81 550 421			
289 450 177	587 209 272	زيادة الإيرادات على المصروفات		
8 589 743	4 825 026	يضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى	463	
8 589 743	4 825 026	إيرادات استثمارات مالية		
5 710 750	240 950	تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى	38	13
57 000 000	57 180 590	المصروفات التحويلية	39	13
		المصروفات الأخرى		
62 710 750	57 421 540			
235 329 170	534 612 758	الفائض (عجز) القابل للتوزيع		
10 065 908	22 757 230	موزع كما يلي		
191 252 262	432 387 368	احتياطي إلزامي	2213	
34 011 000	79 468 160	الفائض المتراكم	224	
235 329 170	534 612 758	مخصصات ضريبة الدخل	236	

شركة النخبة للمقاولات العامة / م . خ . / بغداد			
قائمة العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2010			
رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
45 - 41	الإيرادات الجارية	592 500 000	242 014 543
461	إيراد النشاط الجاري	76 259 693	111 717 253
	فوائد دائنة	668 759 693	353 731 796
تنزل:	المصروفات الجارية	51 050 000	38 662 500
31	الرواتب والأجور	868 250	995 000
32	المستلزمات السلعية	27 176 921	23 382 075
33	المستلزمات الخدمية	2 455 250	1 242 044
37	الاندثارات	240 950	5 710 750
384	الضرائب والرسوم	81 791 371	69 992 369
	فائض (عجز) العمليات الجارية	586 968 322	283 739 427
	المرحلة الأولى		
يضاف:	الإيرادات التحويلية والأخرى	4 825 026	8 589 743
463	إيرادات استثمارات مالية	4 825 026	8 589 743
تنزل:	المصروفات التحويلية والأخرى	57 180 590	57 000 000
39	المصروفات الأخرى	571 180 590	57 000 000
	الفائض (عجز) القابل للتوزيع	534 612 758	235 329 170

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على البيانات المالية للشركة / 2010: 5 - 6)

الملاحق Supplements

شركة النخبة للمقاولات العامة / م . خ . / بغداد			
قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010			
التفاصيل	دينار	دينار	دينار
النقد ومكافآته في 2010/1/1			1406 610 973
تسوية قيدية			
<u>التدفقات النقدية في النشاط التشغيلي</u>			
النقد المستلم من :			
النقص في المدينون		41 946 393	
ينزل : النقد المدفوع عن :			
الاستخدامات		131 868 591	
النقص في الدائنون		1 050 000	
		<u>(132 918 591)</u>	
صافي التدفق من النشاط التشغيلي			(90 972 198)
<u>التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري</u>			
النقد المستلم من :			
فوائد دائنة		76 259 693	
إيرادات استثمارات مالية		1 148 991	
استرداد وديعة ثابتة		150 000 000	
بيع موجودات ثابتة		150 000	
ينزل : النقد المدفوع عن :			
شراء موجودات ثابتة		698 000	
شراء أسهم		12 253 448	
		<u>(12 951 448)</u>	
صافي التدفق من النشاط الاستثماري			214 607 236
<u>التدفقات النقدية من النشاط التمويلي</u>			
ينزل : النقد المدفوع عن :			
أرباح موزعة خلال السنة			(153 840 862)
النقد ومكافآته في 2010/12/31			<u>1376 405 149</u>

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على البيانات المالية للشركة / 2010 : 7)

الملاحق Supplements

□ - القوائم المالية لشركة فندق آشور :

شركة فندق آشور (م.م) - نينوى				
قائمة المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
	1	<u>الموجودات</u>		
1	11	<u>الموجودات الثابتة</u>		
		الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	90 835 367	60 389 646
			12 547 949	90 883 198
			216 312 316	151 272 844
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
2	13	المخزون (بالكلفة)	5 818 579	6 543 097
	15	استثمارات قصيرة الأجل	254 318	254 318
3	16	المدينون	1 718 060	11 976 000
5	18	النقود	3 136 631	149 667 268
			10 927 588	168 440 683
		<u>مجموع الموجودات</u>	<u>227 239 904</u>	<u>319 713 527</u>
	2	<u>مصادر التمويل</u>		
		<u>مصادر التمويل طويلة الأجل</u>		
6	21	رأس المال	376 368 526	376 368 526
7	22	الاحتياطيات	120 349 087	114 638 456
8	25	العجز المتراكم	(306 019 518)	(235 118 605)
			190 698 095	255 888 377
		<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u>		
9	26	الدائنون	36 541 809	63 825 150
		<u>مجموع مصادر التمويل</u>	<u>227 239 904</u>	<u>319 713 527</u>

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 10)

شركة فندق آشور (م.م) - نينوى				
قائمة حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	2010 / دينار	2009 / دينار
13	45 - 41	<u>إيرادات النشاط الجاري</u>	94 420 275	60 357 750
		<u>تنزل:</u>		
18	5	كلفة مركز الإنتاج	58 926 265	25 612 658
18	6	كلفة مركز الخدمات الإنتاجية	31 804 201	13 838 517
			90 730 466	39 451 175
		مشتريات بضائع بغرض البيع	919 400	-
		صافي كلفة النشاط الجاري	91 649 866	39 451 175
		فائض (عجز) النشاط الجاري	2 770 409	20 906 575
		<u>تنزل:</u>		
		كلفة الخدمات التسويقية	4 368 427	2 754 485
		فائض الإنتاج والمتاجرة	(1 598 018)	18 152 090
18	8	<u>تنزل:</u>		
		كلفة مركز الخدمات الإدارية	62 462 856	29 564 623
		فائض (عجز) النشاط الجاري	(62 462 853)	(11 412 533)
		(المرحلة الأولى)		

الملاحق Supplements

		<u>تضاف:</u> الإيرادات التحويلية والأخرى	
1 000	542 350	الإيرادات الأخرى	49 16
		<u>تنزل:</u> المصروفات التحويلية والأخرى	
191 000	-	المصروفات التحويلية	38 14
-	7 382 392	المصروفات الأخرى	39 14
(11 602 533)	(70 900 913)	(عجز) النشاط الجاري	

شركة فندق آشور (م.م) - نينوى				
قائمة العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
الكشف	رقم الدليل	التفاصيل	2010 / دينار	2009 / دينار
13	45 - 41	<u>إيرادات النشاط الجاري</u>	94 420 275	60 357 750
		<u>تنزل:</u> <u>كلفة النشاط الجاري</u>		
11	31	الرواتب والأجور	59 306 225	26 289 029
12	32	المستلزمات السلعية	37 769 925	910 650
13	33	المستلزمات الخدمية	26 553 128	7 601 700
14	35	مشتريات بضائع بغرض البيع	919 400	-
1	37	الاندثارات	32 441 973	34 011 117
14	384	الضرائب والرسوم	1 490 495	2 957 787
			158 481 146	71 770 283
		فائض (عجز) العمليات الجارية	(64 060 871)	(11 412 533)
		<u>تضاف:</u> الإيرادات التحويلية والأخرى		
		الإيرادات الأخرى		
		1 000 542 350		
		<u>تنزل:</u> المصروفات التحويلية والأخرى		
		المصروفات التحويلية		
		191 000 -		
		المصروفات الأخرى		
		- 7 382 392		
		صافي الفائض (المرحلة الثانية)		
		(833 426 190) 208 561 539		

المصدر : (من إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 11 - 12)

قائمة التدفق النقدي من 2010/1/1 إلى 2010/12/31	
التفاصيل	2010 / دينار
<u>التدفق النقدي من العمليات التشغيلية</u>	
النقد في بداية العام	149 667 268
الإيرادات	94 420 275
المجموع	244 087 543
ينزل النقد المدفوع	131 342 701
مصاريف تحويلية	4 490 495
شراء موجودات ثابتة	42 024 653
نفقات إيرادية مؤجلة	50 248 500
المجموع	225 106 349
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	18 981 194
حساب المخزون	17 000
حساب المدينون	500 000
المجموع	19 498 194
حساب الدائنون	16 361 563
الرصيد في نهاية العام	3 136 631

المصدر : (من إعداد الباحث كما جاء في القوائم المالية، 2010: 13)

الملاحق Supplements

□ - القوائم المالية لشركة الصنائع الكيماوية المصرية :

شركة الصنائع الكيماوية المصرية (م. خ.) - بغداد قائمة المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2010			
رقم الدليل	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
	الموجودات		
11	الموجودات الثابتة	117 050 898	116 275 121
15	استثمارات مالية طويلة الأجل	70 265 000	31 702 500
	مجموع الموجودات الثابتة	187 315 898	147 977 621
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون		
152	استثمارات مالية قصيرة الأجل	35 204 456	34 718 051
16	المدينون	294 804 049	160 664 232
18	النقد	107 893	107 893
	مجموع الموجودات المتداولة	787 606 495	48 111 791
		1117 722 893	243 601 967
	مجموع الموجودات	1305 038 791	391 579 588
2	مصادر التمويل		
21	مصادر التمويل طويلة الأجل		
22	رأس المال الاسمي المدفوع	75 000 000	60 000 000
24	الاحتياطات	236 223 187	241 738 170
	مجموع حقوق المالكين	311 223 187	301 738 170
	مصادر التمويل قصيرة الأجل		
26	تخصيصات قصيرة الأجل	12 319 768	12 095 030
	الدائنون	981 495 836	77 746 388
	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	993 815 604	89 841 418
	مجموع مصادر التمويل	1305 038 791	391 579 588

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية للشركة، 2010: 9)

الملاحق Supplements

شركة الصناعات الكيماوية العصرية (م. خ.) - بغداد			
قائمة حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2010			
رقم الدليل	التفاصيل	2010 / دينار	2009 / دينار
١	إيرادات النشاط الجاري	421 512 050	419 936 150
	<u>تنزل:</u> كلفة النشاط الجاري	421 512 050	419 936 150
5	كلفة الإنتاج	167 937 815	162 772 445
6	كلفة الخدمات الإنتاجية	55 979 275	54 258 325
	صافي كلفة الإنتاج	75 054 432	64 247 433
	(عجز) / فائض العمليات الجارية	197 594 960	202 905 380
	<u>تنزل:</u> كلفة الخدمات التسويقية	27 989 640	27 128 135
7	فائض الإنتاج والمتاجرة	169 605 320	175 777 245
8	<u>تنزل:</u> كلفة الخدمات الإدارية والتمويلية	99 578 216	97 058 745
	(عجز) / فائض العمليات الجارية	70 027 104	78 718 500
49	<u>تضاف:</u> الإيرادات الأخرى	12 399 961	8 717 886
	<u>تنزل:</u> المصروفات التحويلية	82 427 065	87 436 386
	(العجز) / الفائض القابل للتوزيع	295 280	265 000
	يوزع كما يلي:	82 131 785	87 171 386
	تخصيصات ضريبة الدخل	12 319 768	12 095 030
	احتياطي الزامي	3 490 601	3 753 818
	الفائض المتراكم (أرباح غير موزعة)	66 321 416	71 322 538
		82 131 785	87 171 386

شركة الصناعات الكيماوية العصرية (م. خ.) - بغداد			
كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2010			
رقم الدليل	التفاصيل	2010 / دينار	2009 / دينار
	الإيرادات الجارية		
45-41	إيرادات نشاط جاري	421 512 050	419 936 150
	<u>المصروفات الجارية</u>		
31	الرواتب والأجور	197 834 400	236 369 900
32	المستلزمات السلعية	12 147 785	11 863 715
33	المستلزمات الخدمية	133 989 038	70 438 800
34	مقاولات وخدمات	-	14 281 750
37	الاندثارات	5 899 223	6 155 235
384	الضرائب والرسوم	1 614 500	2 108 250
		351 484 946	341 217 650
224	فائض العمليات الجارية (الأولى)	70 027 104	78 718 500
49	<u>تضاف:</u> الإيرادات الأخرى	12 399 961	8 717 886
	<u>تنزل:</u> المصروفات التحويلية والأخرى		
38	المصروفات التحويلية (عدا ح 384)	265 280	265 000
224	(عجز) فائض العمليات الجارية (الثانية)	82 131 785	87 171 386

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية للشركة، 2010: 10- 11)

الملاحق Supplements

شركة الصناعات الكيماوية العصرية (م. خ. -) - بغداد		
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية كما في 2010 / 12 / 31		
التفاصيل	دينار	دينار
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>		
<u>النقد المستلم من :</u>		
إيرادات النشاط	421 512 050	
الزيادة في الدائنين	903 749 448	1325 261 498
<u>ينزل - النقد المدفوع عن :</u>		
الاستخدامات	343 971 233	
المصروفات التحويلية	1 909 780	
الزيادة في المخزون	486 405	346 367 408
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	978 894 090	
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>		
<u>النقد المستلم من :</u>		
فوائد دائنة	12 399 961	12 399 961
<u>ينزل النقد المدفوع عن :</u>		
شراء موجودات ثابتة	6 675 000	
الزيادة في الاستثمارات المالية طويلة الأجل	38 562 500	
الزيادة في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	134 139 817	179 377 317
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	(166 977 356)	
<u>التدفقات من الأنشطة التمويلية</u>		
<u>النقد المستلم من :</u>		
إصدار أسهم	15 000 000	15 000 000
<u>النقد المدفوع عن :</u>		
الأرباح الموزعة	60 000 000	
النقص في الاحتياطات	15 327 000	
النقص في التخصيصات	12 095 030	87 422 030
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	(72 422 030)	
صافي النقد	739 494 704	
النقد في 2010/1/1	48 111 791	
النقد في 2010/12/31	787 606 495	

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية للشركة، 2010: 12)

الملحق Supplements

□ - القوائم المالية للشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي :

الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (م. خ) - بغداد قائمة المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
	1	<u>الموجودات</u>		
		<u>الموجودات الثابتة</u>		
1	11	القائمة - بالقيمة الدفترية	119 543 004	97 741 179
2	12	مشروعات تحت التنفيذ	178 353 214	177 153 214
3	151	الاستثمارات المالية طويلة الأجل	92 532 983	64 267 655
			390 429 201	339 162 048
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
4	13	المخزون	121 754	121 754
5	16	المدينون وأرصدة مدينة	4058 932 395	3989 416 072
6	18	النقد	239 942	11 504 928
			4059 294 091	4001 042 754
		مجموع الموجودات	4449 723 292	4340 204 802
	2	<u>مصادر التمويل</u>		
		<u>مصادر التمويل طويلة الأجل</u>		
7	21	رأس المال المدفوع	540 000 000	540 000 000
7	22	الاحتياطيات	293 804 849	252 745 520
8	225	تخصيصات طويلة الأجل	2146 309 244	2146 309 244
		حقوق المساهمين	2980 114 093	2939 054 764
		<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل</u>		
	24	قروض مستلمة	18 972 000	26 118 000
	25	مصارف دائنة	88 966 272	148 429 273
9	26	الدائنون	1361 670 927	1226 602 765
			1469 609 199	1401 150 038
		مجموع مصادر التمويل	4449 723 292	4340 204 802

عن الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (مساهمة خاصة) - بغداد

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 4)

الملاحق Supplements

الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (م. خ) - بغداد					
قائمة الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010					
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	النشاط الزراعي دينار	الصناعات التحويلية دينار	الإجمالي دينار
14	45-41	إيرادات نشاط جاري	110 867 000	30 000 000	140 867 000
		<u>تنزل: كلفة النشاط الجاري</u>			
10	31	الرواتب والأجور	31 220 530	14 263 398	45 483 928
11	32	المستلزمات السلعية	2 496 500	1 115 500	3 612 000
12	33	المستلزمات الخدمية	45 879 159	8 510 000	54 389 159
13	37	الاندثارات	1 521 174	6 447 000	7 968 174
13	384	الضرائب والرسوم	2 459 168	670 682	3 129 850
			83 576 531	31 006 580	114 583 111
		فائض (عجز) العمليات الجارية (المرحلة الأولى)	27 290 469	(1 006 580)	26 283 889

الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (م. خ) - بغداد				
كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في 31 / كانون الأول / 2010				
رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
		<u>الإيرادات الجارية</u>		
14	45-41	إيرادات نشاط جاري	140 867 000	95 988 500
		<u>تنزل: كلفة النشاط الجاري</u>		
10	31	الرواتب والأجور	45 483 928	37 920 530
11	32	المستلزمات السلعية	3 612 000	3 058 750
12	33	المستلزمات الخدمية	54 389 159	55 166 500
13	37	الاندثارات	7 968 174	9 400 390
13	384	الضرائب والرسوم	3 129 850	915 250
			114 583 111	106 461 420
		فائض (عجز) العمليات الجارية (المرحلة الأولى)	26 283 889	(10 472 920)
		<u>تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى</u>		
15	46	إيراد الاستثمارات المالية	0	39 520 000
		<u>تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى</u>		
14	38	المصروفات التحويلية عدا 384	0	260 000
14	39	المصروفات الأخرى	0	750 000
			0	1 010 000
		الفائض القابل للتوزيع يوزع كما يلي :	26 283 889	28 037 080
		احتياطي إلزامي	1 314 195	
		الفائض المتراكم	24 969 694	
			26 283 889	

المصدر : (من إعداد الباحث بتصرف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 5-6)

الملاحق Supplements

الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي (م. خ) - بغداد		
قائمة التدفقات النقدية كما في 31 / كانون الأول / 2010		
التفاصيل	2010 دينار	2009 دينار
صافي فائض النشاط		
<u>التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية</u>		
الانذارات	7 968 174	6 400 390
الاستثمارات	(28 265 328)	(1 546 379)
المدينون	(69 516 323)	(37 602 216)
القروض المستلمة	(7 146 000)	(2 382 000)
المصاريف الدائنة	(59 463 011)	26 939 327
الدائنون	135 068 162	18 108 802
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(21 354 316)	12 917 924
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>		
صافي شراء وبيع الموجودات	(1 200 000)	0
مشاريع تحت التنفيذ	8 199 999	0
الاحتياطات	6 575 441	(54 000 000)
أسهم مجانية	(18 979 699)	1 545 099
التخصيصات	(10 790 300)	(5 246 190)
صافي التدفق النقدي عن الأنشطة الاستثمارية	(16 194 559)	(57 701 181)
	(11 264 986)	(16 746 177)
يضاف : رصيد النقد بداية السنة	11 504 928	28 251 105
رصيد النقد نهاية السنة	<u>239 942</u>	<u>11 504 928</u>

المصدر : (من إعداد الباحث بتصريف اعتماداً على القوائم المالية، 2010: 7)